



المِثْرَاقَةُ فِي الْقُرْآنِ

عباس ممدود العفاد



المصنوع: المرأة في القرآن.

المؤلف: عباس محمود العقاد .

إشراف عام: داليا محمد إبراهيم .

تاريخ النشر: الطبعة الثالثة يونيو 2005م .

رقم الإيداع: 2003/ 13065

الترقيم الدولي: ISBN 977-14-2341-X

الإدارة العامة للنشر: 31 ش أحمد هرايى - الهندسين - الجيزة
هاتف: 3466434 (02) - 3472864 (02) فاكس: 3462576 (02) ص.ب: 21 إمبابة
البريد الإلكتروني للإدارة العامة للنشر: publ@nahda.com

الطبع: 80: المطبعة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر
ت: 8330287 (02) - 8330289 (02) - فاكس: 8330286 (02)
البريد الإلكتروني للطباعة: press@nahda.com

مركز التوزيع الرئيس: 18 ش كامل صدقي - الفجالة -
الكامبيرة - ص.ب: 96 الفجالية - القاهرة.
ت: 5908127 (02) - 5908195 (02) - فاكس: 5901395 (02)

مركز خدمة العملاء: الرقم المجاني: 8000228772
البريد الإلكتروني لإدارة البيع: sales@nahda.com

مركز التوزيع بالإكسترنية: 408 طريق الحرية (رشدى)
ت: 5230560 (03)
مركز التوزيع بالتصويرة: 47 شارع عبد السلام هاراف
ت: 2249675 (030)

موقع الشركة على الإنترنت: www.nahda.com
موقع البيع على الإنترنت: www.enahda.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1998

احصل على أى من إصدارات شركة ناهضة مصر (كتاب / CD)
وتمتع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع
www.enahda.com

جميع الحقوق محفوظة © لشركة ناهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

لا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين أى جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية
أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابى صريح من الناشر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تدور مسألة المرأة في جميع العصور على جوانب ثلاثة ، تتطوى فيها جميع المسائل الفرعية التي تمرض لها في حياتها الخاصة أو حياتها الاجتماعية . وهذه الجوانب الثلاثة الكبرى هي :

(أولا) صفتها الطبيعية ، وتشمل الكلام على قدرتها وكفايتها لخدمة نوعها وقومها ..

و (ثانيا) حقوقها وواجباتها في الأسرة والمجتمع .

و (ثالثا) المعاملات التي تفرضها لها الآداب والأخلاق ومعظمها في شئون العرف والسلوك .



وتجد بحثنا هذه المسائل جميعا في رسائل مختلفة ولكننا نتناولها في هذه الرسالة لبيان موضعها من أحكام القرآن الكريم ، وخلاصة ذلك البيان في هذه المقدمة الموجزة أن آيات الكتاب قد فصلت القول في هذه الجوانب جميعا ، وكانت في كل جانب منها فصل الخطاب الذي لا معقب عليه إلا من قبيل الشرح والاستدلال بالشواهد المتكررة التي تتجدد في كل زمن على حسب أحواله ومدارك أبنائه

فالصفة التي وصفت بها المرأة في القرآن الكريم هي الصفة التي خلقت عليها ، أو هي صفتها على طبيعتها التي تحيا بها مع نفسها ، ومع ذويها ..



والحقوق والواجبات التي قررهما كتاب الإسلام للمرأة قد أصحمت أخطاء العصور الغابرة في كل أمة من أمم الحضارات القديمة ، وأكسبت المرأة منزلة لم تكنها قط من حضارة سابقة ، ولم تأت بمد ظهور

الإسلام حضارة تغنى عنها ، بل جاءت آداب الحضارات المستحدثة على نقص ملموس في أحكامها ووصاياها ، لأنها أخرجت من حسابها حالات لا تهمل ولا يذكر لمشكلاتها حل أفضل من حلها في القرآن الكريم ، إذا انتقل بها البحث من الإهمال إلى الدراسة والتدبير

* * *

أما المعاملة التي حمدها القرآن وندب لها المؤمنين والمؤمنات ، فهي المعاملة « الإنسانية » التي تقوم على العدل والإحسان ، لأنها تقوم على تقدير غير تقدير القوة والضعف ، أو تقدير الاستطاعة والاكراه وفي الصفحات التالية تفصيل لهذا الإيجاز ، مداره على جلاء وجوه المطابقة التامة بين أحكام الكتاب الكريم وأحكام الواقع والمنطق والمصالح الإنسانية ..

عباس محمود العقاد

الفصل الأول

للرجال عليهن درجة

الانسان جنسان : هما جنس الرجال و جنس النساء .
والجنسان سواء ، ولكن للرجال على النساء درجة :
قال تعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن
درجة ، والله عزيز حكيم »

سورة البقرة ٢٢٨

وقال عز من قائل : « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ،
للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من
فضله إن الله كان بكل شيء عليما »

سورة النساء ٣٢

ويأتى ذلك من السورة نفسها :

« الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما
أنفقوا من أموالهم »

سورة النساء ٣٤

والقوامه هنا مستحقة بتفضيل الفطوره ، ثم بما فسررض على الرجال من
واجب الإنفاق على المرأة ، وهو واجب مرجعه إالى واجب الأفضل لمن
هو دونه فضلا . وليس مرجعه إلى مجرد إنفاق المال ، وإلا لامتنع الفضل
إذا ملكت المرأة مالا يغنيها عن نفقة الرجل أو يمكنها من الإنفاق عليه .
وحكم القرآن الكريم بتفضيل الرجل على المرأة هو الحكم العيني من
تاريخ بنى آدم ، منذ كانوا قبل نشوء الحضارات والثرائع العامة
وبعد نشوئها ..

ففى كل أمة ، وفى كل عصر ، تختلف المرأة والرجل فى الكفاية والقدرة
على جملة الأعمال الإنسانية ، ومنها أعمال قامت بها المرأة طويلا ، أو انفردت
بالقيام بها دون الرجال

ومن قصور الفكر عند الداعين إلى قيام المرأة بجميع أعمال الرجل في الحياة العامة والخاصة ، أن يقال : إن المرأة إنما تخلقت في الكفاية والقدرة بفعل الرجل ونتيجة لأثرته واستبداده وتسخيره المرأة في خدمة مطالبه وأهوائه ..

فإن هذا القول يثبت رجحان الرجل ولا ينفيه ، فما كان للرجال ، جملة . أن يسخروا النساء جملة في جميع العصور وجميع الأمم لو لا رجحانهم عليهن ، وزيادتهم بالمزية التي يستطيع بها التسخير ، ولو كانت مزية القوة البدنية دون غيرها .



ومما يلاحظ أن أكثر القائلين بدعوة المرأة إلى القيام بعمل الرجل ، جماعة الماديين الذين يربون كل قوة في الإنسان إلى قوة البنية المادية ، فإذا قيل إن قوة الجسد هي مزية الرجل على المرأة ، فليست هناك قوة أخرى تصيب في باب المفاضلة بين الجنسين

على أن الواقع أن الكفاية التي تمكن الإنسان من الغلبة على سائر الناس لم تكن قط من قبيل القوة الجسدية دون سائر القوى الإنسانية ، وكثيراً ما كان المتغلبون المتسلطون على من دونهم ، أضعف جسداً من الخاضعين لهم ، العاملين في خدمتهم . وكثيراً ما كانت قوة الحكم بمعزل عن قوة الأعضاء ، وصلابة التركيب . وأياً كان القول في هذا فإن الجنس لا يمتاز في جملة بقوة الجسد ، دون أن يرجع ذلك إلى فضل في التكوين يوجب الامتياز والرجحان

وإذا نظرنا إلى سوابق التسخير في تاريخ الإنسان ، تبين لنا أنه كان نصيباً عاماً لجميع الضعفاء الخاضعين للأقوياء المسلطين عليهم ، وكان نصيباً عاماً على الأقل لطوائف العبيد الذين خضعوا للأقوياء والضعفاء ، ممن كانوا يسمون بالأحرار تمييزاً لهم عن الأرقاء المستعبدين ، وقد نبغ من هؤلاء الأرقاء المستعبدين زمرة من الأدباء وأصحاب الفنون . كما نبغ منهم « سادة » يزاحمون الأحرار على أعمال الرئاسة والقيادة وينتزعون الحكم وهم غرباء عن البلاد التي يحكمونها . وهم في عددهم قلة ضئيلة ، بالقياس

إلى عدد النساء من المرائر والإماء ، ومن نصف الجنس الإنسانى أو يزدن قليلا على حسب الإحصاء .

* * *

وفضل الرجال على النساء ظاهر فى الأعمال التى انفردت بها المرأة ، وكان نصيبها منها أوفى وأقدم من نصيب الرجال . وليس هو بالفضل المقصور على الأعمال التى يمكن أن يقال إنها قد حجبت عنها ، وحيل بينها وبين المرافة عليها ، ومنها الطهى والتطريز والزينة وبكاء الموتى ومكة اللهو والفكاهة التى اقترنت فيها السخرية بالتسخير ، عند كثير من المضطهدين أفرادا وجماعات

فالمرأة تشغل بإعداد الطعام منذ طبخ الناس طعاما قبل فجر التاريخ ، وتتعلمه منذ طفولتها فى مساكن الأسرة والقبيلة ، وتحب الطعام وتشتهيه ، وتتطلب مشهياته وتوابله فى أشهر الحمل خاصة ، كما تتطلب المزيد منه فى أيام الرضاع ، ولكنها - بعد توارث هذه الصناعة آلاف السنين - لا تبلغ فيها مبلغ الرجل الذى يتفرغ لها بضع سنوات ، ولا تجاريه فى إجاده الأصناف المعروفة ، ولا فى ابتداع الأصناف والافتنان فى تنويعها وتحسينها ، ولا تقدر على إدارة مطبخ يتعدد العاملون فيه من بنات جنسها أو من الرجال

وصناعة التطريز وعمل الملابس - كمصناعة الطهى - من صناعات النساء القديمة فى البيوت ، ولكنها تمسك على الرجال فى أزيائها ، ولا تعول فيها على نفسها ، وتفضل معاهد « التفصيل » التى يتولاها الرجال على المعاهد التى يتولاها بنات جنسها ، وكذلك تفضل معاهدهم على معاهد النساء فى أعمال التجميل والزينة عامة . . ومنها تصفيف الشعر وتسريحه واختيار الأشكال المستحبة لتصفيره وتجميعه . وقد عنيت المرأة بالوان الطلاء منذ عرفت الزينة والتحلية الصناعية ، ولكنها لم تحسن من هذه الصناعة ما أحسنه الرجل فى سنوات قصصار ، حين اشتغل بتغيير الملامح لتمثيل الأدوار على المسرح ، أو حين اشتغل بتغيير الملامح للتكرار والاستطلاع ، وقد كان

هذا التفوق في صناعة « التفكير » أولى بالمرأة لطول عهدها بفنون الإدارة والحجاب

* * *

وتنوح المرأة على موتها ، وتتخذ النواح على الموتى صناعة لها في غير مآتمها ، ولم تؤثر عن النساء قط في لغة من اللغات مرثاة تضارع المراثي التي نظمها الرجال ، ولا تظهر في « مراثيهم » مسحة شخصية تترجم عن النفس وراء الكلمات والمرددات المتواترة التي تقال في كل مأتم ، وفي كل وفاة وتنقل محفوظة كما تنقل مرتجلة من نظم قائلتها في فجيعتها التي تعنيها ولا تعني غيرها ، كأنها الأصوات التي تترجم عن غرائز الأحياء على نحو واحد في الحزن والألم أو في الشوق والحنين .

والملاهي - ولا سيما ملاهي الرقص والغناء - من ضروب التسلية التي يتسع لها وقت المرأة في الخدور ، وفي البيوت التي لا تحسب من الخدور ، وقد شجعها الرجال عليها وجعلوها من فنون التربية النسوية التي تروقه منها ولكن الأستاذية في الرقص المفرد وفي رقص الجنسين ، لم تكن من حظ المرأة في العصر الحديث ولا في العصور القديمة ، ولم يزل عمل المرأة في الرقص أقرب إلى التنفيذ منه إلى الابتكار والابتداء ومن اللهو الذي كان خليقا بالمرأة أن تحذقه وتتفوق فيه على الرجال ، لهو الفكاهة والنكتة المضحكة ، لأنها تحب أن تفرح وتلعب ، ولأنها تشعر بالضغط وبال الحاجة إلى التنفيس عن الشعور المكبوح . وقد عرف من طبائع النفس البشرية أن ضحايا الضغط والاستبداد يلجأون إلى السخر لرد غوائل الظلم التي لا يقدرّون على ردها بالقوة ، وإن المتعرضين لضرورات الخضوع والإذعان يقضون حق « التمرد » بالمزاح حيث لا يتاح لهم أن يقضوه بالجد والمقاومة ، ولكن المعهود في المرأة أنها قليلة الفطنة للنكتة ، إلا في الغدرة التي تحسب من الفلتات العارضة ، وأنها لا تحسن أن تقابل نكات الرجال بمثلها مع كثرة النكات التي تصيبها في أنوثتها ، فضلا عن سبقها لهم وامتيازها في هذا الباب عليهم ، لأنها خليفة أن تحس من ضغط الاستبداد ما لا يحسه جمهرة الرجال .

* * *

وليس بالمجهول أن النساء قد نبغن من قبل ، وينبغن الآن في طائفة من الأعمال التي يضطلع بها الرجال ، وقد اشتهر منهن الملكات وقائدات المعسكر ، واشتهر منهن الباحثات والخطيبات كمما اشتهر منهن الصالحات الممتازات في شئون الدين والدنيسا ، وشماثل الفضائل والأخلاق ، وقد تكون منهن من تفوق جمهرة الرجال في بعض هذه الأعمال . ولكن فضائل الأجناس لا تقاس بالنصيب المشترك ، بل تقاس بالغاية التي لا تدرك ، ولا تؤخذ بالاستثناء الذي يأتي من حين إلى حين ، بل بالقاعدة التي تعمم وتشيع بين جملة الآحاد . وقد يوجد بين الصبيان من هو أقدر على أعمال الرجال ، بل قد توجد في أثناء الليل ساعة أضوأ من بعض ساعات النهار ، وإنما تجرى الموازنة على الغايات القصوى ، وعلى الأغلب الأعم في جميع الأحوال ، وما عدا ذلك فهو الاستثناء الذي لا بد منه في كل تعميم

وعلى هذا يمكن أن يقال إن « الاستثناء » يحمل في أطوائه دلائل القاعدة التي يخالفها ، ولا يخلو من ناحية تعزز القاعدة الغالبة ولا تنفيها إن اسم السيدة « ماري كوري » أول الأسماء التي يذكرها القائلون بالمساواة التامة بين الجنسين ، ولو صح أن هذه السيدة تضارع علماء الطبقة الأولى من الرجال لما كان في هذا الاستثناء النادر ما ينفي أنه استثناء نادر ، وإن القاعدة العامة باقية لم تنقض ولا ينقضها تكرار مثله من حين إلى حين

إلا أن الواقع أن حالة هذه السيدة خاصة بعيدة من أن تحسب بين حالات الاستثناء في مباحث العلم أو في المباحث العقلية على الإجمال . لأنها لم تعمل مستقلة عن زوجها ، ولم يكن عملها من قبيل الاختراع والابتداع ، وإنما كان كله من قبيل الكشف والتنقيب . قالت بنتها « ايف » في ترجمتها : « إن نصيحة بيير كان لها في هذه المرحلة الدقيقة شأن لا يغض عنه ، فإتما كانت الفتاة تتنظر إلى زوجها نظرة التلميذ إلى معلمه ، إذ كان أقدم منها دراسة للعلوم الطبيعية ، وأطول منها خبرة ودراية ، وقد كان عدا ذلك رئيسها بل مستخدمها . غير أنها بمزاجها

وطبيعتها قد كان لهما ولا شك فضلها في هذا الاختيار ، فإن البنت البولونية قد انطوت منذ طفولتها على ملكة التطلع والجرأة التي ينطبع عليها المستكشف ، وكانت هذه الملكة هي التي حفزتها إلى الشفوص من وارسو إلى باريس والموربون .

* * *

والواضح أن ملكة المستكشف على أرقاها وأتمها لا ترتقى في القدرة العقلية إلى منزلة الاختراع والافتتاح ، فإنما هي امتداد لعمل الص والبحث بالعنيين ، ينتهى بطول المراقبة إلى رؤية الشيء الذى لا يرى بالعين لأول وهلة ، وقصاراه أنه صبر على النظر ، ثم إدمان النظر ، إلى أن ينكشف الشيء الذى لا بد أن ينظر بعد طول المراقبة في وقت من الأوقات . وقد كان العالم بيكرل Bequerel يبحث في إشعاع عنصر « الأورانوم » قبل أن تبحث فيه السيدة كورى مع زوجها وأستاذها ، وبنى كلاهما بحثه على تقرير بيكرل ، فوصلا إلى الوجهة التي اتجه إليها من قبل فأحصنا الاتجاه ، وإن لم يكن لهما فضل التوجيه .

والحق أنه لما يؤسف له من آفات العصر الحديث زينغ التفكير الاجتماعى في مسائل الإنسان الجلى كهذه المسألة الخالدة : مسألة التفرقة بين الجنسين في الكفاية والوظيفة ، وعلاماتها البينة أشد البيان في الحاضر وفي سوابق التاريخ . فإن هذه المسألة الخالدة لتجمع بين الشمول المستفيض وبين العمق المتأصل ، بحيث لا تقبل اللبس ، ولا تدع للناظر أن يطيل التردد حول مقطع الرأى فيها ، لولا فتنة العصر بمخالفة القديم على هدى) وعلى غير هدى في كثير من جلائل الأمور .

* * *

فليست شواهد التاريخ وشواهد الحاضر المستفيضة ، بالظاهرة الوحيدة التي تقيم الفارق الحاسم بين الجنسين : إذ لا شك أن طبيعة تكوين الجنس أدل من الشواهد التاريخية والشواهد الحاضرة على القوامة الطبيعية التي اختص بها الذكور من نوع الإنسان ، إن لم تقل من جميع الأنواع التي تحتاج إلى هذه القوامة . فكل ما في طبيعة الجنس

« فريولوجيه » في أصل التركيب بدن على أنه علاقة بين جس يريد ، وجس يتقبل ، وبين رعة داعية ورعة منحيية ، تتمثلان على هذا النحو في جميع أنواع الحيوان التي تملك الإرادة وترتبط بالعلامة الجنسية وقتاً من الأوقات ..

وعلى وجود الرغبة الجنسية عند الذكور والإناث لا تبدأ الأنثى بالإرادة والدعوة ، ولا ماعراك للعنة على الجنس الآخر ، وليس هذا مما يرحح في أصوله إلى الحياء الذي تفرضه المجتمعات اندييه ، ويركيه واجب الدين والأخلاق ، من يشاهد ذلك بين ذكور حيوان وإناثها ، حيث لا يعرف حياء الأدب والدين . فلا تقدم الإناث على طلب اندكور بل تتعرض لها لتراها وتتبعها وتسيطر عليها باختيارها ، ولا تزال الأنثى بموقف المنتظر لنتيجه العراك عينا بين الذكور ، ليظهر بها أقدارهم على اقتراحها

وأد من دس على طبيعته استيطره الجنسية أن الاعتصاب إذا حصل ، إنما يحصل من الذكر للأنثى ولا ستأني أن يكون هناك اعتصاب جسدي من أنثى لذكر ، وإن غلبة الشهوة الجنسية تنتهي بمرحلة إلى الضراوة والسطوة ، وننتهي بالمرأة إلى الاستسلام وانعشنة ، وأعمق من ذلك في الإبانة عن طبيعة الجنس ، أن عوارص الأثوثة تكاد تكون سلبية متلقيه في علامات التي يسمونها بالعلامات الثانوية . فإذا ضعفت هرمونات الذكورة وقلب إمراراتها بقيت معدة صفات الأثوثة عالية على الكائن الحي كائن ما كان جنسه ، ولكن صفات الذكورة لا تأتي وهذا إذا ضعفت هرمونات الأثوثة . وإنما يظهر ما كان يعوقه عنق عن الظهور .



ومن الاختلافات الجسدية التي لها صلة باختلاف الاستعداد بين الجنسين أن بنية المرأة يعثر بها انعسد كل شهر ، ويشغلها المص نسمة أشهر ، وإدراار لبن الرضاع حولين قد متصل بما بعدهما في حين آخر ، ومن الطبيعي أن تشمل هذه الوظائف جانب من قوى البنية ، فلا تساوي الرجل في أعماله التي يوجّه إليها بنية غير مشغولة بهذه الوظائف الأثوية . وينبغي أن تظهر هذه الحقيقة بغير مشقة عند المارنة بين استعداد

البنيّتين ، وأخرى أن تكون ظاهرة مفهومه عند الدين يدينون بالآراء
المادية ، ويربطون بين قسوى الجسد وكل قوة باطنية أو ظاهرة في الإنسان
وسائر الأحياء ، وليس من اللازم أن يتعلق الاختلاف بالهالة التي تشتمل
فيها نية المرأة بتلك الوظائف ولأعمال عملا ، لأن الاستعداد لها مركب
في الطبع ، معقود متكوّن الحلايا اندقيقة ، فضلا عن الجوارح والأعضاء ،
بل من الطبيعي أن يسكّن للمرأة تكوين عاطفي خاص لا يشبه تكوين
الرجل لأن ملازمة الطفل أبويده ، لا تنتهي بمناوئته الثدي وإرضاعه ،
ولا بد معها من تعهد دائم ومجاورة شعورية مستدعى شيئا كثيرا من التناسب
بين مراجعته ومراحته ، وبين نهمة ومهمته ، وبين مدارج حسنها وعطفها
ومدارج حسه وعطفه ، وهذه حالة من حالات الأمومة شهودها كثيرا في
أطوار حياتها منذ صباه الباكر إلى شيخوختها العالية ، فلا تحو من
مشبهة لطفل في الرضى والعصب ، وفي التذليل والمجافاة ، وفي حب
الولاية واحدا من معاملها ولو كان في مثل سبب أو من أبنائها .
وليس هذا الخلق مما تصطمعه المرأة وتتركه باختيارها ، إذ كانت حصانه
الأطفال تمة للرضاع ، تقترن فيها أدواته النفسية بأدواته الجسدية ،
ولا تنفصل إحساسهما عن الأخرى ، ولا شك أن اختلاف ضرورية
تأخضاه وتعهد الأطفال الصغار أصل من أصول اللين الأنثوي ، الذي
جعل المرأة سريعة الانقياد للحس . والاستجابة للعاطفة ، يصعب عليها
ما يسهل على الرجل من تحكيم العقل ، وتعبير الرأي ، وصلاته العريضة
بهما ولا شك مختلفان في هذا المزاج اختلاف لا يسير إلى المراهقة



وبعض هذه المروق في استعداد الجنس كاف شرح معنى « الدرجة »
التي تميز الرجل على المرأة في حكم انقرآن الكريم . فهو معنى أقرب
إلى الوصف المشاهد منه إلى الرأي الذي تتعدد فيه المذاهب ، فلا يعدو
تقرير الواقع من يرى أن الجنسين سواء فيما لهما وما عليهما ، إلا درجة
يمتاز بها الجنس الذي يملك رمام الحياة الجنسية بحكم الطبيعة والتكوين . .

الفصل الثاني

من الأخلاق

جاء وصف النفس بالكيد في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، مرتين على لسان يوسف عليه السلام ، ومرة على لسان العزيز « في سورة يوسف »

« قال رب السَّخَنُ أصب إني مما يدعونى إليه ، وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهلين »
« آية ٢٣ »

« وقال الملك اتَّخَوِىْ بِهِ ، مِمَّا جَاءَ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ »
« آية ٢٠ »
« علما رأى عميصة قد » من دبر عال إنه من كيدكن إن كيدكن »
عظيم « آية ١٢٨ »

والكيد صفة مذكورة في مواضع كثيرة من القرآن ، بعضها منسوب إلى الإنسان وبعضها منسوب إلى الشيطان ، ومن الرجال الذين نسبت إليهم صالحون مؤمنون ، ومنهم كفرة مفسدون ، بل وردت وصفا لله سبحانه ومعاني مع المقابلة بين الكيد الإلهي وكيد المخلوقات ، ومغير مقابلة في آيات ..

ويدخ في الكيد صفات كثيرة تمدح وتذم ، وتطلب وتمنع ، تشترك كلها في معاني التدبير والمعالجة والحيلة ، وقد يجمع الحميد والحكيم منها قولهم : « الحرب مكيدة » لأنها تدبير ومعالجة وحيلة تتطلبها مواقف القتال ، وقد تدم أحيانا في هذه المواقف ، كما تدم في سواها

وقد جاء وصف الكيد في سورة يوسف نفسها مسوبا إلى إخوة يوسف إذ جاء فيها على لسان يعقوب عليه السلام .

« قال يا بني لا تفتضح رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدا ، إن الشيطان للإنسان عدو »
« آية ٥٥ »

وجاء منسوباً إلى الله تعالى بمعنى التدبير :

« فَكِدْأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ .
كَذَلِكَ كَرِهْنَا لِمُؤْسَفٍّ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ »
آية ٧٦

أما الكيد اذى وصفت به امرأة العزيز ومصاصاتها ، فهو كيد يعمد
في المرأة ولا ينسب إلى غيرها ، أو هو كيدهن الذى يتكسمن به ويصدر عن
خلاتقهن وطبائعن ، كما يفهم من الإضافة المتكررة في الآيات الثلاث ،
ويحل عليه عمل امرأة العزيز فيما عشت به زوجها ، واحتالت له من
مراودة غلامها عن نفسه ، ثم من اتهامه بمراودتها وتصلها من قطعها .
وكلها أعمال تلخص في « الرياء » أو في اظهار غير ما تبطنه
واحتيالها للعرض والإغواء .

وانرياء صفة عامة تشاهد في كثير من المستضعفين من الرجال واسساء ،
واسبابه الاجتماعية تحدث لكل ضعيف يفهره غيره ، فلا يخص المرأة
دون الرجل ، ولا ينحصر بين فئة من انفس دون فئة . وقد يحدث
للحيون الضعيف ويلجئه إلى المراوغة والملق ، وهو لا يتكلف لذلك كما
يتكلف الإنسان الذى يفكر فيما يعمل وفيما يقصد إليه

ويتسبب رياء المرأة إلى الضرورات التى فرضها عليها الصنف في حياتها
الاجتماعية أو حياتها البيتية ، وقد يظهر فيها على نحو يناسبها حتى
يتلبس بالبواعث الأنثوية المقصورة عليها فلا تختص به في أصوله إذ
كانت أصوله من الصنف الذى يشاركها فيه جميع الصنفاء ، وإنما
تختص به لأن بواعثها الأنثوية مقصورة على جنسها

إلا أن « الرياء » الأنثوى الذى يصح أن يقال فيه إنه رياء المرأة
خاصة ، إنما يرجع إلى طبيعة في الأنوثة تلزمها في كل مجتمع ، ولا تمرضه
عينا الآداب والشرائع ، ولا يفارقها باختيارها أو بعير اختيارها ، بل لها
هى تأبى أن يفارقها لو وكل إليها الاختيار فيه .

ومن أصول هذا الرياء ، في تكوين الأنثى أنها مجبولة على التناقص

بين شعورها بمريرة حب النقاء ، وشعورها بمريرتها النوعية . فهي تتعرض للخطر على الحياة وفرح بوفاء أموثها في وقت واحد ، وهي إذ تصع حملها تتألم أشد الألم وبغاس حرج الخشية على حياتها حين تخامرها وتسر في كيانها عبطة الأم التي أنمت وجسودها وتوجب حياتها الجنسية بأمر ما تصبو إليه وتنمناه ، ويستوى كيانها كله على أن تفرح وهي تتألم وتتألم وهي تفرح ، فلا يستقيم شعورها حالصا من التخمين في أعماق وطائعته التي حققت لها ، ومشد هذا انتفاض يلزم عواطفها حمما فيما هو دون ذلك من نرجتها وأموائها .



ومن أصول هذا الرياء في تكوينها ، أنها محصورة كذلك على انتفاض بين شعورها بالثخصية الفردية ، وشعورها بالحب والعلاقة الزوجية ، فهي كجميع المخلوقات الحية ذات « وجود شخصي » مستقل تحرص عليه ، ونأى أن تنعيه أو تتجلى عن ملامحه ومعالم كيانه ، وهي في حوزتها « الشخصيه » مدموعة إلى صد كل افتيات يندرها بانفء في شخصيه أخرى ، ولكنها في أشد حالات الوحدة لا تتوق إلى شيء كما تتوق إلى النظر بالرجل الذي يعجبها بقوة ويستحق منها أن تأوى إليه ، ونسحق وجسودها بوحوده ، وأسعد ما تكون في حبها أو في علاقتها الزوجية إذ يملكها الرجل الذي يفوقها بالقدرة المطعة والعزيمة المتمدة ، وبتيحة المقاومة عدها أن تصع بين الانصار والحدلان في لحظة واحدة . فهي منتصرة حين تظهر بسرجل اندى يعجبها ويستولى عليها .

وشبيه بهذا انتفاض مع اختلاف أسبابه ، أن الرغبة الجنسية عنده تنفصل عن المريرة النوعية في معظم أيامها . فبيست الرغبة الجنسية — بحكم الطبيعة — عبثا في وقت من الأوقات عند الرجل ، ولكنها عبث عند المرأة في أوقات حملها وفي غير أوقات الحمل من أيام دورتها الشهرية . وقد عوفيت أنثى حيوان من هذا العبث لأنها إذا حملت صمدت عن الذكر ومد الذكر عنها ، ولكن المرأة التي تحس أنها عشته في أحق الوظائف النوعية بالجد والمالاة ، يخطط عندها العبث بالجد

والسرور العقيم ما يوظيفة الطبيعية ، وقد بقى معد من اليأس ربما
يحكمها فيه هذا العبث الذي لا نظير له في حياة الرجولة

* * *

وحب الزينة أصل من أصول ارباء يشاركها فيه الرجل في ظاهر
الأمر ، ولكنه يخصصها في جانب غير مشترك بينها وبين زينة الرجولة .
فإن الرجل يتزين ليعرض برأيه ، وإنما تتزين المرأة لتعزز إرادتها غيرها في
طلبها . وزينة المرأة كافية إذا راقبت بمنظرها الظاهر في عين الرجل ،
ولكن ربه الرجل تدور ظاهره إلى الدلالة على قسوته ومكائنه وكفايته
لثوبه أهله ، وبسبب الرسة التي تراءى للأعراء بالقسول كالزينة التي تراءى
للأعراء بالطلب . فإن الفرق بينهما هو الفرق بين المرد والانس .
وبين من يريد ومن ينتظر أن يتراد .

* * *

وحملة القول أن لرباء على عمومته هو إظهار غير ما في البطن ، وهو
هابة تعرض للرجال والنساء في الحياة الجنسية وغير الحياة الجنسية ،
ولكن الأنوثة تحصر بسوء منه ، لأنها إذا لجأت إليه فإنما تلجأ إليه
امطرارا لأن من حلقها ألا يظهر كسلها في نفسها ، وإن كان من الأمور
الطبيعية التي لا إثم فيها ولا مخالفة بها لوظيفتها

الفصل الثالث

هذه الشجرة

قصة الشجرة المنقوعة التي أكل منها آدم وحواء ، هي الصورة
الإيمانية لوسئل لذكر والأشئ في الصلة الجنسية بين عامة الأحياء
الرجل يريد ويطلب ، والمرأه تصدى وتعى . ويمثل في القصة
بداية النوع في موضعها ، أى حب سعى أن تتمثل أول علاقته بين أسير
من نوع الإنسان ..

ومد ذكر في القرآن الكريم قصه الأكل من اشجيره في ثلاثه مواضع
من سورة البقرة ، وسورة الأعراف ، وسوره طه
ففى سورة البقرة :

« وَقُلِّبَا بَآدَمَ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَعَدًا
حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ » مَائَتُهُمَا
الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ » آية ٣٥ ، ٣٦
وفى سورة الأعراف :

« ... وَبِآدَمَ سَكَنَ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ
شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ » مَائَتُهُمَا
الشَّيْطَانُ لِيُضِلَّيَنَّ بِهِمَا ، وَوَرَى عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِرِهِمَا ، وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا
عَنِ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكَةً أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ »
آية ١٩ ، ٢٠
وفى سورة طه :

« فَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ ، قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدَّبَكَ عَلَى شَجَرَةٍ
الْخُلْدِ وَمَلَكَ لَا يَلَى ، فَكُلَا مِنْهَا فَبَدَّتْ لُهُمَا سَوَاتِرُهُمَا وَطَعَا
بِخِصْفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَى الْجَنَّةِ ، وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى .. »

آية ١٢٠ ، ١٢١

وليس في هذه الآيات من السور الثلاث إشارة إلى ابتداء هواء
بالإغراء ، أو بالكيد على ما جاء في سورة يوسف ، ولكن بعض المفسرين

ذكر ذلك في شرح الآيات معتمدا على أقوال حفاظ التوراة من بني إسرائيل الذين دخلوا في الإسلام ، فقد كان الطبرى من المفسرين الأقدمين نقلا بالإسناد عن وهب بن منبه .

« ... لما أسكن الله آدم وزوجته الجنة ، ونهاهما عن الشجرة ... أراد إبليس أن يستزلهما فدخل في حوف الحية ... فلما دخلت الحية الجبة خرج من جوفها إبليس فأخذ من الشجرة التي بهى الله عنها آدم وزوجته فجاء به إلى حواء فقالت : انظري إلى هذه الشجرة ! ما أطيب ريحها وأطيب طعمها وأحسن لونها ! فأخذت حواء فأكلت منها ، ثم ذهبت بها إلى آدم فقالت : انظر إلى هذه الشجرة : ما أطيب ريحها وأطيب طعمها وأحسن لونها ! فأكل منها آدم . عبت لهما سواتهما ، فدخل آدم في حوف شجرة ، فناداه ربه : يا آدم ! أين أنت ؟ قال : أنا هنا يارب ! قال : ألا تخرج ؟ قال : أستحي منك يارب ... ثم قال ربه : يا حواء . أنت التي عررت عدي ، فإنك لا تحملين حملا إلا حملته كرها ، فإذا أردت أن تصعى ما في بطنك أشرفت على الموت مرارا ، وقال لحيية : أنت التي دخل الملعون في جوفك حتى غر عدي . معونة أنت لعنته ... ولا يكون لك رزق إلا ابتزاز ... أنت عدوة بي آدم وهم أعداؤك ، حيث لقيت أحدا منهم أخذت بعقبه ، وحيث لقيك شددح رأسك ... »

وقال الألويسي صاحب « روح المعاني » من المفسرين المحدثين : « وقيل : بينما هما يتفرحان في الجنة إذ راعهما طاووس تجلى لهما على سور الحية ، فدنّت حواء منه ، وتبعها آدم فوسوس لهما من وراء الجدار . وقيل : توسس بحية تسورت الجنة ، والمشهور حكاية الحية . وهذان الأخيران يشير أولهما عند ساداتنا الصوفية إلى توسله من قبل الشهوة خارج الجنة وثانيهما إلى توسله بالعصب ... »

ومرجع هذا الشرح كما هو ظاهر ، قصة التوراة التي حفظها وهب ابن منبه ، ورواها لصحبه من المسلمين بعد دخوله في الإسلام ، ونصها كما جاءت في الإصحاح الثالث من سفر التكوين :

« وكانت الحية تحب جميع حيوانات اسريه ... فقالت للمرأة . أحقا مال الله لا تأكلا من كل شجر أجنه ؟ فقالت المرأة للحية من ثمر شجر الجنة يأكل وأما ثمر اشجرة اتى في وسط الجنة فقال الله لا تأكلا منها ولا تمسها لئلا تموتا . فقالت الحية للمرأة لم تموتا . من الله عالم أنه يوم تأكلان منه تتفتح أعينكما وتكونان كسائر عارضي البحر وشر . فبدأت المرأة أن الشجر حيدة للأكل . وأنها بهجة للعيون . وأن الشجرة شهية لتطعم . وأحدب من ثمرها وأكلت . وأعطت رجلها أيضا معها فأكلا ، وانفتحت أعينهما وعلما أنهما عريانان . فحاط أوراق نسي ، وصنعا لأنفسهما مآزر ، وسمعا صوت الرب الإله ما شئ في الجنة عند هبوب ريح ليليل . فاحتيا آدم وامرأته من وجه الرب الإله وسط شجر الجنة ، فنادى الرب الإله آدم ، وقال له : أين أنت ؟ فقال سمعت صوتك في الجنة ، فخشيت لأنى عريان واحتشيت . فقال من أعلمك أنك عريان ؟ هل أكلت من الشجرة لئى أوصيتك ألا تأكل منها ؟ فقال آدم :

المرأة التى جنب معى هى أعطيت من الشجرة فقال الرب لإله المرأة ما هذا الذى فعلت ؟ فقالت المرأة لحيمة عرفتى فأكلت . فقال الرب الإله للحيمة لأنك فعلت هذا ملعونة أنت من جميع النعم ومن جميع وحوش سرية . على بطنك تسعين ويربأ تأكلين كل أيام حياتك . وأصع عداوة بينك وبين المرأة وبين نسلها ، هو يبغض رأسك وأنت تسحقين عقبه ، وقال للمرأة بكثيرا أكثر تعب حلك . بالوجع تلدين أولادا ، وإلى رجلك كبر تثعب وهو يسود عبت ، وقال لآدم لأنك سمعت لقول امرأتك وأكلت من الشجرة التى أوصيتك قائلا لا تأكل منها - ملعونة الأرض بسببك . بالعب تأكل منها كل أيام حياتك . وشوكا وحسكا تثعب بك ، وتأكل عشب لحمل مرق وحب . . تأكل حنزا حتى تعود إلى الأرض التى أخذت منها ، لأنك تراب ، وإلى تراب تعود . . »

وعلى هذا الموضع من التوراه اعتمدت كتب العهد الجديد حيث جاء في الإصحاح الـ ١٢ من كتاب كورنثوس الخامس .

« ولكنى أخاف أنه كما حدثت إليه حواء بمكرها هكذا تمسك أدهانكم
عن البساطة التي في المسيح » ..
وجاء في تيموثاوس من الإصحاح الثاني : « إن آدم لم يعم ، ولكن
المرأة أعويت فحملت في التمردى » .



تلك قصة أشجرة في كتب الأديان ، وهي تعبر بمرورها السهلة عن بداهة
النوع المتأصلة في إدراكه للمقابلة بين الجنسين ، وعن دور كل منهما في موثقه
من الجنس الآخر ، على لوجه الوحيد الذي تتم به إرادة النوع ، والمحافظة
على نفسه ، وإنما تتم هذه الإرادة بين جنس يملك أرباباً ، وحسن تقوم
إرادته على أن يحرك إرادته غيره ، وقد ترجمت قصة الشجرة سر الجنس
الكامن في طوائف الأحياء جمعاء ، بين الإرادة والإغراء ، وبين المطاردة
والانقياد ، فأنطوت في هذا السر كل حليقة يتميز بها اندكور والانات ،
وتثقل إلى العالم الإنساني منتمير بها الرجال وأساء تمييزاً يبقى
في كين الحلقة ، وفي دقائق الحلايا الجسدية التي يتركب منها ذلك الكيان ،
بعد كل دعاية مذهبية ، وكل طور من أطوار المجتمع السياسي . وبعد كل
ترويج أو تهريج يلطم به أوثك الدين ينظرون حولهم ولا يحسون ، أو يحسون
ما حولهم وما في أنفسهم ولا يفقهون ..

ومن نقائص الطبع الأنثوى التي أشرنا إليها فيما تقدم ، أن تخالف
المرأة أشد المحالفة وتدع عايتها الإدعاء ، حين يضطرب الحس فيها بين
إرادتها الفردية وإرادتها النوعية .

وحب الإغراء على هذا النحو مفهوم بشطريه أو بنقيضه ، مفهوم على
الموافقة وعلى المحالفة ، لأن المرأة محكومة لا تحكم غيرها إلا من طريق
إغرائه ، أو من طريق سببه إلى ما هو « شهي للنظر بهجة للعيون » كما جاء
في العهد القديم .

وكل خلق من أخلق المرأة مرموز إليه في قصة الشجرة ، ومنها الولع
بالمفوعات كما يولع بها كل محكوم مضطر إلى الاتباع .

قال الشاعر الجاهلي طمیل العنوی :

إن النساء كاشجار حلقن لنا

منها المرار ، ومعصر المر مأكول

إن النساء متى ينهين عن خلق

فانه واجب لا يد مفعول

« ولا تولع المرأة بالمصوغ لأنها محكومة وكفى ، أو لأنها محكومة لصنعها واعتمادها على من يصنعها . بل هي تولع بالمنوع لأنها تتدلل ، ولأنها بجهل وتسنطيع . ولأنها موهونة الإرادة لا تطيق الصبر على حنة الفوية والامتناع ، وكل أوشك عنوان حصة أخرى من ورائها . هي حصة الصنف الأصيل (١) » .

« ... والولع بالإعراء والإعواء أحو الولع بماخانفه وأبعصار . كلاهما دليل على رجوع الأمر إلى الآخرين ، فمخالفة دليل على أن لمخالف محكوم لغيره ، وإعواء دليل على أنه يرجع إلى غيره في العصر ويعتمد عليه . مهما شمرتان من هذه الشجرة ، أو هما خصلتان من حصار الأنوثة ابصادة في السميم .

« تتعرض المرأة وتنتظر ، والرجل يطلب ويبغى ، والتعرض هو الخطوة الأولى في طريق الأعراء ، فان لم يكف وراءه الأعواء بالتنبيه والحيلة والتوسل بالرينه والإيحاء . وكل أوشك معناه نصريك إرادة الآخرين والافتطار .. » .

« مارادة المرأة تتحقق بأمرين . النجاح في أن تتراد ، والقدرة على الانتظار ، وبهذا كانت إرادة المرأة سلبية في الشؤون الجنسية على الأقل ، إن لم نقل في جميع الشؤون ، ولعل كلمة (لا) سابقة لكل شيء تمتص بها المرأة إرادتها وصبرها .. فأحسوج ما تكون إلى الإرادة والصبر حين تنوي ألا تتقدم ولا تسلم ولا تجيب ولا تطيع . وهنا تتصل هذه الحليقة معها بحليقة العناد .. وقوام العناد كله أن يقاوم المعاند رغبة الآخرين

(١) كتب . هذه الشجرة ، للمؤلف .

وعمل الآخرين . فالإرادة التي تتمثل في انعقاد مؤنثة ، والإرادة التي تتمثل في المزبلة مذكّره ، وهذا هو شأن الإرادتين في غالب الأحوال .

« وليس للمرأة أن تريد غير هذا النوع من الإرادة ، لأسباب عميقة في أصول التركيب والتكوين . . وموقف الجنسين من الاستجابة لمطالب النوع يهدينا إلى حكمة هذا الفارق من طريق قريب . فالذكور من جميع الحيوانات قد أعطيت القدرة - بتركيبهم الجسدي - على إكراه الاناث لاستجابة مطالب النوع ، طائعت أو مقصورت ، ولا يتأتى ذلك للاناث على حال من الحالات الجسدية ، فعليه ما عندهن من وسيلة أن يهجن الرغبة في الذكور ، وأن يجعلهم يريدون ، ولا يستطيعون الامتناع عن الإرادة » .

« وهذا الفارق ملحوظ في أعماق التركيب الجسدي من كلا الجنسين ، منذ نشأ الفارق بين ذكر وأنثى في عالم الحيوان . وحكمته ظاهرة كل الظهور لأنها هي الحكمة التي توافق بقاء النوع ، وارتقاء الأفراد جيلا بعد جيل . فالاعواء كاف للأنثى ولا حاجة بها إلى الإرادة القاسرة . بل من العبث ترويدها بالإرادة التي يطلب بها الذكر غوة ، لأنها متى حملت كانت هذه الإرادة مصيبة طوار مدة الحمل بغير جدوى . على حين أن الذكور قادرون إذا أدوا مطلب النوع مرة ، أن يؤدوه مرات بلا عائق من التركيب والتكوين ، وليس هذا في حالة الأنثى بميسور على وجه من الوجوه » .

« وإكراه الأنثى على تلبية إرادة الذكر يفيد النوع ، ولا يؤدي الفسل الذي يعيش من ذكر قادر على الإكراه وأنثى مرودة بفتنة الاغواء . فهذا تنم للزوجين أحسن الصفات الصالحة لإيجاب نسل ، من قوة الأبوة وجمال الأمومة ، ويتم للنوع مقصد الطبيعة ، من عبدة الأقوياء الأصحاء القادرين على صمان نسلهم في ميدان التنافس وابقاء . وعلى نقيض ذلك لو أعطيت الأنثى القدرة على الإرادة والإكراه ، لكان من جراء ذلك أن يضمحل النوع ويضار النسل ، لأنه قد ينشأ في هذه الصالة من أضعف الذكور الذين ينهزمون للاناث ، وكيفما نظرنا إلى مصلحة النوع ، وجحنا من الخير له أبدا أن يتكفل الذكور بالإرادة والقوة ، وأن تتكفل الاناث بالاغواء والتلبية ،

بل وجدنا أن فوارق النية قد جعلت السرور في كل من الجنسين قائما على هذا الأساس العميق في انطباع . فسلامة سرور للرجل في إكراهه على مطلب النوع ، بل هو منغص له مصعب من لذة جسمه ، أما المرأة فقد يكون استسلامها لعبسة الرجل عليها باعث من أكثر بواعث سرورها ، ولعله أن يكون مطلوباً لذاته كأنه عرض مقصود ، بل هو في الواقع غرض مقصود لم فيه من اندلاله على توقع الأنثى إلى إعواء أقوى الذكور . ومن البدايات الفطرية أن تتظاهر المرأة بالألم والانكسار في استحاضتها للنوع ، لأنها بطر بدايتها الأنثوية إلى هذا الفارق الأصيل في خصائص الجنسين » .



« وليس من هذا أن ننظر في المعدن الطبيعي بين خصائص الذكور وخصائص الإناث ، وإنما نسجد هذه الحقائق بالملاحظة الصادقة ، واندلالة الواضحة ، ولا يعني أن نمنح لها ميران العدل في توزيع الطبائع والملكات . ولكننا مع هذا القول معود مقول : إن العدل هنا بين الجنسين غير مفقود ، وإن القسمة هنا ليست بالقسمة الصيزي (١) ماذا قيل إن الحمل قد جرى على المرأة ، لأنه حصها بالألم ، وجعل الإرادة من مصيب الرجل ، فلا ينبغي أن نسي أن الحمل قد أتح للمرأة مزية فطرية لا يساح لروحها على وجه اليقين ، وهي ضمن نسلها معير دخل ولا ارتياب . فكل من ولدت المرأة فهو ويدها الذي يستحق عطفها وحدها ، وليس ذلك شأن الأبناء فيما يسبب اليهم من الأبناء . وما من أم تسأل عن ألم الحمل إلا تبين من شعورها أنها مسنعة ولا سبرم به ، وأنها قد تشعر بحجة من الألم لا يعرفها الرجال الذين يثورون على الآلام . ومن امراج الألم بطبيعة المرأة أصبحت الفارقة بين ألمها ودفنها في رعاية الأبناء من أصعب الأمور ، وعلى هذا يعتز الرجل بأنه يريد المرأة ، ولا تعتر المرأة بأن تريد . لأن الانواء هو محور لحاسن في النساء ، والإرادة العاسية هي محور المحاسن في الرجال ، ولهذا زودت الطبيعة المرأة بعدة الانواء وعروضتها بها عن عدة الطبيعة

(١) الصيزي الجائر . وفي القرآن . تلك اسقسمة صيزي . سورة النجم ٢٢ ،

والعزيمة • بل جعلتها حين تعب هي سائلة في تحقيق مشيئة الحسين
على السواء » •



« ولكن انتفرقه في عده العويه ، واجبه بين ما هو من صفات الجنس
كله ، وما هو من صفات هذه المرأة أو تلك من أفراد النساء • فقد تكون
امرأة من النساء أدكى وأرع من هذا الرجل أو ذات ، فأنحذه بالحيث
والدهاء ، كما يعيب الأدكياء الجهلاء في كل مجال يتصاولون فيه • إلا أنها
صفه مردية لا يقاس عليها عند ميزن الصفات الجسدية التي خصت
بها المرأة على النعميم • وهذه الصفات الجسدية هي التي تعيب في هذا
لقام ، لأنها التراث المشترك بين جميع نبات حواء • في موجهه الجنس
الأخر : وهو جنس الرجال » •

« فالذي يساعد المرأة من قس طبيعة على إغراء الرجل هو أبوى
اجسى في تركيب الرجل نفسه ، فنولا هذا الهوى لكأنه خلقتها معه من
أضعف الحيل ، وسلطانها عليه كأهوى سلطان • مما يريب أن الطبيعة
هي لعملة هنا ، وليست المرأة هي التي تعمل بقدرتها واختيالها ، إن
مواها في نفس الرجل شيء بكل هوى ينمو فيه بحكم المادة والفطره ،
فهو يعاني من مقاومة التدحرج • أو معاقرة الحمر - عاء يجهد ويعلبه
على مشيئته في كثير من الأحيان - ولو كان للبع أو للحمر سائر يكلم لحمار
أن يتحدث الناس عن سبهما بعسور لدى يحب العقول • وعن خيلتهما
لنأفذه التي تسلط الرشك • • » •

« والأداة البالغة من أدوات الاعواء والاعراء ، هي قدرة المرأة على الرياء
والتظاهر معبر ما تخفيه هذه الحيلة قد تسمو فيها حتى تنبع رغبة
انصر الحميل ، وانقذره على صبط الشعور • ومخافة الأهواء ، ومسند
تسفل حتى تعافها النفوس كما يعاف أفتح الحنل وانقاف • أعينها
عليها رو مسد شتى من صميم طوائف الأموة التي يوشك أن يشرك فيها
جميع الأحياء • فمن أسباب هذه القدرة على رياء - أو هذه القدرة
على صبط الشعور - أن المرأة قد ربيحت رطب على إخفاء حبها وبعضها ،

لأنها تخفى ، الحب آتية من المفاتحة به والسبق إليه ، وهي التي خفت لتتبع وهي رعية ، وتخفى البعض لأنها محتاجة إلى المساعدة كاحتياج كل ضعيف إلى مداراة الأقوياء » .

« ومن أسباب القدره على الرياء ، أو القدره على ضبط الشعور ، أن الأتوة سليمة في موقف الانتظار ، فليس من شأن رعاتها أن تسرع إلى الظهور والتعبير ، أو لبس من شأنها أن تفلح بظهور والتعبير كما تفلح رعات الذكور » .

« ومن أسباب بقدره على الرياء ، أو القدره على ضبط الشعور ، أن معالجه الآلام قد عودتها معالجه الحويج النفسيه ما دام في عنى عن مطاوعته والكشف عنها ، ومنها أن اصطناع الرينه الذي استقر في حلقتهما إنما هو في لسانه اصطناع لكل ظهر تحسه الأبصر والأسماع ، أو تحسه الصمائر والأفهام » .

« وفي اللغة العربية توفقات كثيرة في الجمع بين الحقيقة المادية والحقيقة المحاربة بكلمة واحدة ، ومنها كلمة « النحل » التي تقيد معنى انترين لرأى لعون كما تقيد معنى الترين لرأى النفوس » .

« ولرسوخ هذه الطبيعة الأتوية في تكوين المرأة — شعفت بالرياء لمرص تعينه ، وبغير غرض تعينه في كثير من الأحوال ، كأنها وطيفة حيوية تستمتع بها بالمعالجة والرياضة كما تستمتع الأعضاء بالحركة والنشاط .. » .

« وقد يعين المرأة على برح — غير انهوى وغير الحداع — خلق آخر هو في الحقيقة حق يعين الرجل على نفسه ، ونفس عن الرأه ميه إلا من قبيل الأفكاء والنتيبه . فالمرأة سكن للرجل كما جاء في لقرآن الكريم . ولا يطيب للانسان أن يحذر من سكنه . أو ينحاف عن الهدوء والطمأنينة فيه ، ولا تتم سعادته به إلا أن يعنى عنه الحذر ، ويقبل عليه بجمع فؤاده وطوية ضميره . وهو الذي يمحض عيه يسديه ويستنيم إلى الرقاد هردا من السهاد ، ونصف ما يقبسه من الحداع بما هو حداع الذي نسجه يمينه وزحرفه بلميقه ، وكذلك المرأة إذا تعقت بالرجل كانت أسو منه إلى التصديق ، وكان حداعه إياها أسه من خداعها إياه .. » .

« ومن عوايات المرأة الكبرى أنها قصبة السبق في طلبه التنافس بين الرجال . غافقن بها يرضى كل شئور يحيك بقلب الرجل ، سواء صه ما يتناول به بإدراكه ووعيه وما ليس يدركه ولا يعيه » .

« وقد اختلف أصحاب المذاهب الفلسفية في تعليل نوازح الحياة التي تفسر بها أعمال الناس وترد إليها . مقال بعضهم أنها طلب القوة ، وقال غيرهم أنها طلب البقاء ، ورغم هؤلاء وهؤلاء أنهم طلب اللذة ، وجاء آخرون في العصر الحاضر فتعلموا بالنوازح الجنسية وراء كل غريزة .. ونفذوا بها إلى كل سرداب من سراديب النفس الحفية ، وأيا كان موضع الصدق من هذه النوازح ، والمرأة معها جميعا تطلق شعور القوة وشعور البقاء وشعور اللذة ، وتتقصى وشائج الجنس إلى جذورها الكامنة في أعرق بواطن أحياء .. » .

« وما أنظن بقصة اسحق التي تستطيع أن تستدنى إليها من تشاء وتتأى عن تشاء ؟ إن المتسابقين يقتاحرون على القصة انحرساء . وهي لا تحكم لهم شئ ولا تفصل بين يمين ويمين . والمرأة هي تلك القصة التي تحابي وبجاني حرية ألا تنقى في عزيمة العادين مقبه من نوازح السباق » .
« تلك هي بعض عناصر العنوية الأنثوية التي تملكها المرأة من حيث تدرى ولا تدرى .. وكذلك تسبب الثمرة الثانية على هذه الشجرة .. » .

الفصل الرابع

الأخلاق الاجتماعية

تتطلى حكمة القرآن الكريم في النص على قوامه الرجال من أحوال المجتمع ، كما تتجلى من أحوال الأسرة أو أحوال الصلة الزوجية بين الذكر والأنثى ، أى بين الرجل والمرأة في نوع الانسان .

فالأخلاق في المجتمعات الانسانية عامة مصلحة دائمة ، وضرورة لا توام المجتمع بغيرها على صورة من صورها .. وهذه الضرورة لم يكن في مجتمعات الفلاس ما يكفيها إن لم تكفهم قوامه الرجال ، فان الرجال هم مرجع كل عرف مصطلح عليه في الأخلاق ، سواء منها أخلاق الذكور وأخلاق الاناث ، ولم يؤثر عن المرأة قط أنها كانت مرجعا أصيلا لخلق من الأخلاق لم تتلقه من الرجال ، ولم تتجه به اليهم ، ولا استثناء في ذلك للمصفات التي نعدها من أخص الصفات الأنثوية ، ومن أقربها إلى طبيعة المرأة ، وأبرزها في هذه الخاصة صفات الحياء والحنسار والمطافة .

وكل من السائق عقلا أن تنشئ المرأة خلائق العرف كله ، لأنها تتسلم النوع منذ نشأته في الأرحام ، إلى أيام نموه بين الحجور والمهود ، وتتولى حضنته البيتية إلى أيام المراهقة ، ثم تتسلمه قرينها بمد أن تسلمته انما متدرجا في تكوينه إلى تمام هذا التكوين ، كما يتم في دور المراهقة فحور الشباب .

كان هذا هو السائق عقلا ، لو كان في المرأة استعداد مستقل لتكوين القيم الأخلاقية ، وإنشاء العرف والاصطلاح ، ولو في بواكيره الأولى .. إذ هي قادرة في دور الحضنة على بث لسدور الصحة في العادات والمبادئ ، مهما يكن من ضغط الرجل عليها .

غير أن الواقع المتكرر في المجتمعات الانسانية كامة ، أن المرأة تتلقى عرفها من الرجال ، حتى فيما يخصها من خلائق الحياء والحنسار والنظامه كما تقدم ..

فهي إما تستحي لأنها تتلقى حليقة الحياء من الطبيعة أو من أملاء الرجال عليها ..

وحياء المرأة الذي تتلقاه من الطبيعة أنها تحجل من مماتحة الرجل بمواعها الجنسية ، وتنتظر المفاتحة من جانبه ، وإن سبقته إلى الحب والرغبة . وشأنها في ذلك كشأن جميع الإناث في جميع أنواع الحيوان ، فإنها تنتظر ولا تتقدم ، أو تتمرض ولا تهجم ، ويمنها أن تفعل ذلك مانع من تركيب الخليقة لا يصدر عن وازع أخلاقي ، ولا عن أدب من آداب الملوك . إذ كان مانعاً يتسوى به الحيوان العاقل وغير العاقل ، كما يتسوى فيه النوع الذي ينقاد للغريزة وحدها ، والنوع الذي يراض على سنة من سنن الحياة الاجتماعية .. فإنما خلق تركيب الأنثى للاستجابة ولم يخلق للابتداء والارغام ، وسر هذا لخلق أن تزويد الأنثى بموظيفة الابتداء والارغام عبث مصيب بغاية النوع ، متى شغلت بالحمل والرضاع ، كما تشغل بهما حسب استعدادها في معظم الأوقات .

وهذا انحياء الطبيعي لا يحجب من القيم الخلقية التي تريدها المرأة ، وتمليها على نفسها وعلى غيرها ، ولكنه عمل من أعمال التكوين يصطبغ بالصيغة الخلقية ، كلما وافقت آداب الاجتماع

وإنه يحجب من القيم الخلقية ذلك الحياء الذي تمليه الآداب ، ويتصل بالارادة والاختيار ، لا فرق في ذلك بين الارادة الجامعة وإرادة الأفراد المتفرقين ..

وهذا الحياء الذي تمليه الآداب تدب به المرأة على فحرج اتصاله بشعور الرجل نحوها ونظرته إليها ، فإذا اجتمع النساء معا بعيدا عن أعين الرجال ، سبهن ولم يكثرن به ، ولم يباين شيئا مما يباليه ومن باعين الرجل في المحضر والمغيب

فالمرأة لا تتوارى عن امرأة في الحمائم ، ولا يعنها أن تستر عضوا من أعضائها ، إلا أن تستره مداراة لعيب وخوفا من منافسة النظائر والأتراب ، ومن يمهّد في الحرائر الخفريات أنهن في الأمم التي استحدثت الخميان كن يهجم عن مس الرجل لهن وإطلاعه على أعضائهن وهن عاريات ، ويسوغ

للنساء أن يدهبن مما إلى ضروراتهن ، ولا يسوغ ذلك في عرف الرجال ، إلا من تكررهم عليه الطوارئ في غير المعيشة المعتادة

والأصق من الحياء بالمرأة حنانها المشهور ، ولا سيما الحنان للأطفال من أبنائها وغير أبنائها . وهذه صفة من صفات الخرائز ، توجد في إناث الأحياء ، ولا تمتاز فيها أنثى الإنسان إلا على قدر امتياز العاقل على غير المساقل في كل ما يشتركان فيه ، فليس الحسان الطمعى بمصالح لتقدير حق الرحمة في المرأة حين يتصل بإملاء الوجدان الأدمى وسلطان الصمير وإنما يصبح لتقدير هذا الخلق فيها أن تقارن بين عطف الرجال وعطف النساء على الأطفال من أبناء الآخرين ، وربما شوه الرجل وهو يعطف على أبناء زوجته من غيره كما يعطف على أبنائه ويسوئى بينهم في أسرته والمعاملة ، ولو من قييد التجمل ورعة الشعور ، وتسلك المرأة غير هذا السلوك في معاملة أبناء الزوج من غيرها ، فلا بنجو هؤلاء الأبناء أحيانا من التعذيب والتشفي وتعمد الإذلال والإيذاء ، ولا يطمع الكثيرون منهم في السلامة أو في التظاهر بالمساواة بينهم وبين إخوانهم في البيت ، بل يحدث كثيرا أن يفتح التعميل والإيثار عمدا وجهه للامس في الإساءة والانتقام من الأم المجهولة الغائبة ، وقد تكون في عداد الأموات . وهذا كله كان حريا أن ينعكس بين الرجال والنساء ، حيث يتمسك على الخصوص بتكاليف الانفاق والخصية ، لأن الرجل هو الذي ينفق من ماله ويتكلف من وقته وجهده ، ولعله حيث يرجع الأمر إلى خفة الأثاميه ، أولى أن يطمع في الاستئثار بالمرأة لنفسه ، غدير مشارك ميه ولا مستريح إلى ما يذكره بتلك المشاركة من قبل . وهو في الحق لا سرأ من الأثاميه ولا يقل في هذه الحلة عن المرأة ، ولكن الفارق بينهما فيها أنها في الرجل حلة يروصها وارع الأخلاق ، وهي في المرأة حلة تتحكم فيها العريزة ، ولا يقوى عليها وارع المكر والصمير

أما انظافة ملبست هي من حصائص الأموثة إلا لاتصلها بالربسة ، وحب الحظوة في عين الجنس الآخر ، ولكن عن العريزة فيها أنها أصعب على امرأة وأيسر على الرجل ، لأن المرأة تتكلف في سبيل النظافة ما ليس

من الصعوبات المتكيفة عند الرجال ، لما يعرض لها في وظائف الحمل ،
وعادات الجسم المتكررة ، وأخلط الولادة ، ووارم الحضنة وما إليها ،
فلو لم تكن النظافة « قيمة خلقية » مفروضة عليها بإشراف الرجل على
حياتها العامة وحياتها الخاصة ، لكان استقلالها بنفسها وشيكا أن يضعها
موضع الإهمال والاستئثار . ويرجع إلى هذه الحالة في المرأة أنها
أصبر من الرجل على التمريض ، لأنها أصبر على الحضنة ، وأصبر على
أخلط أجسد ، كما يرجع إليها أن إحساسها بنعطف على المصابين
مخالف في طبيعته لإحساس الرجال



وليس في أخلاق المرأة المحمودة خلق أحصى بها والصق بأنوثتها من
هذه الخلائق الثلاث وهي الصياء والحنن والبطمة ، ومعولها فيها —
كما رأينا — علو وهي الطبع أو وحى الرجل . وأخرى أن يكون ذلك
ديدهم في جملة الصفات التي يشرك فيها الجنسان مع اختلاف حطها
مهما ، ولو كانت من الصفات التي تولاهما الرجال منذ القدم ، ويتولونها
إلى اليوم ، كجماعة القتال في ميادين الحروب ، فقد يوجد من النساء
من هن مثل " في أشجاعة ، ويوجد في الرجال من هم مثل " في الجبن ،
ولا ينفي ذلك أصل القوامة في شأن الأخلاق وتعميمها ، فإذا نشأ الخلق
وعم في اعرف ، لم يمتنع أن يتحقق به آحاد الجنسين على تفاوت في نصيب
الرجال والنساء

ومما له معراه في تقسيم لأخلاق بين الجنسين أن أساطير الخيال
ووقائع التاريخ تتفقان بالمداهة والمساهمة على هذا التقسيم . فقد جاء
في أساطير اليونان الأقدمين خبر جيل من الأمم يعمل فيه النساء ، ويتدرسن
على القتال من طفولتهن . ولا يقتلن بينهن أرواحا يعيشون معهن ، بل يأسرن
الأرواح ثم يفصلن عنهم ، ويستحيين البنات من الحرية ، ويعتزلن ابنتين
أو يرندنهم إني آتائهم المعروفين . واسم هذا الجيل (الخرافي) جيل
الامارونات ومعناها « يعبر أشداء » . لأن الأمارونات مستفة من أصل إغريقي هو الكلمة
اليونانية Amazones والحرارة يقول إن هذا الجيل من النساء بحرق شبيه أو بحرق

الذى الأيسر للتمكن من تثبيت القوس في موضعه . وفحوى ذلك - معناه من بداهة الخيال أن المرأة لا تتمف بهذه الصفة وهي باقية على طبيعتها ، ولكنها تصرح من هذه الطبيعة لكي تتشبه بالرجال وتخالف أطوار النساء ..



ومع حاجة إلى متابعة النتائج التي تؤول إليها الآراء في المستقبل ، نجزم بالمصوب فيما نعلمه من دلالة الطبع ودلالة العقل ، فنفهم صواب الحكمة القرآنية التي أثبتت للرجل حق القوامة على المرأة في الأسرة ، وفي الحياة الاجتماعية ، فما كان للمجتمع أن يصطلح على صرف متبع فيه بغير هذه القوامة ، وهي تستور الأخلاق والآداب التي لا غنى عنها ولا طاقة للمرأة بولايتها ، ومن تسلطت مقاليد الحضانة منذ تكوين الجنين

وقد عالجنا مسألة الأخلاق الأنثوية في فصول متعددة من كتب السابقة ، ألحقنا بهذا الفصل ما فيها من إيضاحات وشواهد متممة أو موافقة لشرح الكلام عن قضية المرأة في القرآن الكريم ، ومنها فصل بعنوان أخلاق المرأة من كتاب « هذه الشجرة » مقتبس منه ما يلي .

« هذا المقياس معينه هو المقياس الذى يرجع إليه في الفرقة بين أخلاق النساء . كله ما هو فردى روحى ، أو اختياري إرادى ، فهو أقرب إلى خلق الرجل . وكل ما هو نوعى جسدى أو آلى إجبارى ، فهو أقرب إلى خلق المرأة ، فمداره على وحى المريزة أولا ثم على وحى العهم والضمير

« والأخلاق التي يسمونها لإنسان إلى مرتبة التبعة والحساب أو مسئول . الأدب والشرعية وادين ، هي كما لا يحفى أخلاق تكليف وإرادة وليست أخلاق إجبار وتسخير

« ومن هنا صح أن يقال إن المرأة كائن طبيعى وليست بالكائن الأخلاقى ، على ذلك المعنى الذى يمار به خلق الإنسان ولا يشترك فيه مع سائر الأحياء ..

« هناك الأخلاق الأول عند المرأة هو الاحتمار الجسى الذى ألحق إليه فيما تقدم ، وهو من العريرة التي يساوى فيها إناث الحيوان ، وليس من الإرادة التي يتميز بها نوع الإنسان بحسبه

« فالمرأة تسنعم بالاحتجاز اجنسى ، لأن الطبيعة قد جعلتها جائرة
للسابق المفضل من الذكور ، فهي تنتظر حتى يسبقهم إليها من يسنعمها
فتلبيه تلبية يتساوى فيها الاكراه والاختيار
« كذلك تصنع إناث الدجاج وهي تنتظر ختام المعركة بين الديكة أو سطر
مشيئتها بغير صراع »

« وكذلك تصنع الهرة وهي تتعرض للهز وتمدو أمامه ليلحق بها ،
وتصنع العصفورة وهي تفر من فرع إلى فرع ليدركها العصفور السريع
وتصنع الكلبة والفرس والأتان ، وهي مضطرة إلى الاحتجاز لأنه الحكم
القاهر الذي فرضته عليها وظائف الأعضاء
« والبون بعيد جدا بين هذا الاحتجاز الجسى وبين فصيلة الحياء حتى
تعد من فضائل الأخلاق الإنسانية ..

« بالحياة مفاضلة بين ما يحسن وما لا يحسن ، وبين ما يليق وما لا يليق ،
وما هو أعلى وما هو أدنى

« والاحتجاز الجسى عريضة عامة بين الإناث ترجع إلى القهر والاحبار ،
كائنا ما كان التفاوت بينها في درجة القهر والاحبار .

« ومتى بلغ هذا الاحتجاز الحسى مبلغه الذى قصدت إليه الطبيعة ،
لقد بلغت الأخلاق الأثرية عايتها . ولم يبق منها ما يلتبس بالحياة في صورته
ولا في معناه

« ومن ضلال الفهم أن يخطر على ائمال أن الحياء صلة أنثوية ، وأن
النساء أشد استحياء من الرجال . فالواقع - كما لاحظ شوبنهاور - أن
المرأة لا تعرف الحياء بمعدل ع تلك العريضة العامة ، وأن الرجال يستحون
حيث لا يستحي النساء ، فيستقرون في احتمالات العامة ، ولا تستقر المرأة
مع المرأة إلا لعيب جسدى قواريه



« ولم يكن عمر بن أبى ربيعة مبدعاً حين قال إن الوجوه يزورها الحسن
أن تنفع . بل هو نساء لقال عن الأجسام ما قال عن الوجوه^١ فلا تستر
الأمتى العظمية شيئاً يمكنها أن تبسديه ، إذا كان عرضه مجلبة ننظر

(١) بل لقد قالها إذ قال عن هند رجعوها سألنا جاراتها وتعمرت ذات يوم تهرود

والاستحسان .. ومن شهد الحمائم العامة على شواطئ البحر رأى كيف تهمل الأكسية ذات الرماق المسبلة ، ليبدو للانظار ما استتر من محاسن الأجسام ..

« فالحلق الذى تتحلى به المرأة بداهه هو خلق العريزة الذى يوشك أن يشعل إناث الحيوان

« وكل خلق « إرادى » تتخلق به بعد ذلك فهو هريضة عليها من الرجال ، تجاربهم فيه على ديس المحاكاة والمطوعة ، سواء مهمته أو ههلت كنهه ومرماه .. ولهذا يكثر فى النساء من يتقيدن بالعرف القديم لأن قوام العرف القديم عادات ومصطلحات هى أقرب إلى العريزة الآلية من فضائل الفهم والإرادة ، ويندر بينهن جدا من تتحدى العرف بفصيلة واحدة من فضائل الاختيار

« جرى حديث متنقل فى مجلس يصم رهط من الرجال والنساء على قسط شائع من اتعليم والعرف والآداب الخلقية ، ففساق الحديث إلى سيرة رجل يتجاوز الخمسين ذاع عنه أنه يستدرج الفتيات العريرات إلى داره فيلهو بهن ويظهر معهن فى المحافل العامة ، ويدفعهن إلى سهرات اللعب والمجون .. فكان النساء أقل من حضر المجلس اشمئزازا من سيرة ذلك الخليع . كأنهن لا يرين نقصا فى رجل من الرجال بعد أن تكمل له تلك الفحولة الحيوانية ، أو كأنهن لا يصدقن أن الفتيات العريرات يسقطن فى شركه مكدوعات مطلوبات على مشيئتهن ولكن راضيات مسرورات بما أتيح لهن من فرص المتعة والابتهاج

« وكل » بدأ عليهن بعد ذلك من الاشمئزاز فقد سرى إليهن مستعارا ممن كان بالمجلس من الرجال . فقد كانوا فى هذا المجتمع الخاضع كما كانوا فى المجتمع العام كله « مصدر السلطات على حد قولهم » فى لغة الدساتير ..

« ومتى سقط سلطان لرجال فى الأمة سقط معه سلطان الأخلاق سواء منها أخلاق العرف أو أخلاق الإرادة ..

« فالأهم المهزومة يشاهد فيها طوائف من النساء يجهرن بمحادثة

الجنود الفاتحين ، ولا يكرهون أنهم قاتلو الإخوة والأرواح والآباء ، لأن الخضوع للظلمة الحق بطبيعة الأنوثة الفطرية أو الحيوانية من جميع هذه الأوامر والآداب .

« والعبرة التي تستفاد من هذه الحقيقة أن النساء يولكن إلى الفطرة في أخلاق الفرائض والعبادات ، ولكن لا يصح أن يتركز في الأخلاق الأخرى - أخلاق الإرادة والضمير - بخير إيحاء شديد ، بل إكراه يتجاوز حدود الإيحاء .

« والفريضة القاهرة تملك محاسن المرأة كما تملك نقائصها ، فتمهد لها العذر بين يدي انطبيعها ، وإن لم تمهد لها بين يدي القانون والأخلاق .

« فالتضحية هي أسمى فضائل الإنسان

« وهي فضيلة لا يقدم عليها المرء كل يوم ، ولا يتقدم عليها غير دافع شديد من وحي الفطرة أو من وحي الضمير .
« ولكنها من وحي الفطرة أعم وأنفذ من وحي الضمير ، لأن سلطان اللحم والدم عميق انقذار في بواعث النفوس

« ومن ثم كسب المرأة أقرب من الرجل إلى التضحية في وظائفها النوعية ، لأنها تستمد تضحيتها من عرائض الأمومة ، وتموت في سبيل الدرية ، كما تموت بعض إناث الحيسوان . ولا تسهل التضحية على الرجل هذه السهولة إلا إذا ارتقى فيه وحي الضمير إلى مرتبة اندواف الفطرية المودعة منذ الأزل في عرائض الأحباء ، وتلك مرتبة يمر بلوعها على أبداء آدم فلا تزال معدودة فيهم من فضائل الأنبياء وأشبه الأنبياء أو كما قال ابن لرومي

وعزيز بلوغ هاتيك جدا تلك عليا مراتب الأنبياء

« وإنما يقدم الرجل على التضحية في جملة أسوالها العامة بعريضة أخرى معروسة في طبيعة اسسوع ولكنها أحدث وأقرب إلى الإرادة . وهي خريفة القطيع التي نشأت مع احلائق الاجتماعية ، ولم تنشأ بداءة مع

الولادة كما نشأت الغرائز الأنثوية في جميع بنات الأحياء ، فإذا تصدى الرجل للقتال في الجيش أو السكنية ، تحرك بإرادة القطيع كله وتطلب بها على الخوف وحس السلامة ، ولكنه قد ينفرد بالتضحية التي يدفعه إليها وحى انضمامه ، فيعلو على فضائل الأنواع والجماعات ، ويعرج بروحه صعدا في طرار رفيع من الفضائل : هو فضائل الأفراد الأفاضل



والغرائز المخططة التي تعمل لنا محاسن المرأة تعمل لنا نقائصها التي تعب عليها من بعض جهاتها . وقد لخصها المتنبي ولخص كل ما قيل في معناها حيث قال :

« فمن عهدا إلا بدوم لها عهد »

« فهي تتقلب وتراوغ وترائي وتكذب وتحزن وتميل مع الهوى وتسى في لحظة واحدة عشرة السنين الطوال »
وهي مسوقة إلى ذلك بالفطرة الجنسية التي خلقت فيها قبل نشأة الآداب الاجتماعية والآداب الأدبية مألوف السنين . فقد أعزها المطرة انجنسية باليل إلى الأقدار والأكمل من الرجال لتجيب للعالم أحسن الأبناء من أحسن الآباء

« فلم يكن مما يوافق هذه الفطرة في العصور السحيقة أن تحفظ العهد لرجل واحد ومن حولها رجال كثيرون يتقاتلون عليها ، وقد يغلب أحدهم رحلها الذي تحفظ له العهد أو يطالبها بحفظه »

« وكانت الحرب في بداءة الحياة الإنسانية هي مقياس القدرة والرجحان بين الرجال ، في قبيلتهم أو في جميع القبائل المحيطة بها ، فكان من شأن المرأة أن تسلم لظافر بعد ظافر ، وشجاع بعد شجاع ، كلما دارت رحى الحرب بين غالب ومغلوب ، وبين الشجاع القوي ومن هو أشجع منه وأقوى »

« ثم أصبح المال مقياس القدرة والرجحان بين الرجال . وكان مقياسا صحيحا في العصور الغابرة ، وظل كذلك ألوما من اسنين ، لأنهم كانوا يكسبون المال عنيفة في حومة الحرب ، أو ربما من أرباح التجارة التي تقحم أصحابها

في مجاهل الأرض ، وتهدفهم لأخطار القتل والاستلاب ، وتلجئهم إلى الحيلة تارة وإلى الحول تارات ، وتشهد لهم بمقباس القدرة والرحمان عن حدارة واضحة تغنى المرأة عن التفكير ، وهي لا تعتمد كثيرا إلى التفكير قبل الاختيار .



قسا في انصل الذي عقدناه على رأى المعري في امرأة من كتابنا المطالعات .
« والذي نقوله في جملة واحدة أن المرأة وفية صادقة : وفية للحياة لا لهذا الرجل أو لذاك ، وصادقة في الحب لا في إرضاء أهواء من تحب ، ولو أنعمنا انظر لعرفنا أن المرأة تحبون نفسها كما تحبون الرجال في سبيل الأمانة للحياة ، وتكذب على نفسها كما تكذب على محبيها في صيانة عهد الحب ، فهي ومية بانفطرة رضيت أم لم ترض ، وهي صادقة بالالهام حيث أرادت وحيث لا تريد .. »

إلى أن قلنا . « تحب المرأة الشباب ومن ذا الذي لا يحب الشباب ؟ إن الشباب سفحة لحلود وروح من روح الله . تصور الأقدمون الآلهة فلم يفرقوا بينهم وبين الشباب ، وأصبحوا عليهم كساء سرمديا من نسجه ، وبهاء متجددا من صنعه ، شمعورا منهم بأن لشباب سمة الحياة الخالدة ، وروح المعاني الألهية وترجيحا لخير الشباب على شره ولحسانه على عيوبه .



« .. ثم تحب المرأة المال ومن ذا الذي يكره المال ؟ غير أنت قد مرى لمرأة سببا غير سائر الأسباب التي تعري بحب المال وإعظام أصحابه . مرى أن كسب المال كن ولا يزال أسهل مسبار لاختيار قوة الرجل وحيالته ، وأدعى الطواهر إلى اجتذب القلوب ولأنظار واجتلاب الاعجاب والاكبار . فقد كن أغنى الرجال في انقرون الأولى أقدرهم على الاستلاب ، وأجراهم على لغارات ، وأحمدهم أنفسا ، وأعزهم جارا . وكان الغنى قرين الشحاعة والقوة والحمية ، وعنوانا على شمائل الرجولة المحببة إلى النساء ، أو التي يجب أن تكون محببة إليهن . ثم تعظم الرمان مكان أغنى الرجال أصغرهم على حتمال المثاق وتجنشم الأخطار ولتتمرس بأهوال السفر وطول الاعترا ب وأقدرهم على ضبط النفس وحسن التدبير ، فكان الغنى في هذا لعصر قرين

الشجاعة أيضا وقوة الارادة وعلو الهمة وصمودية المراس .. ثم تقدم الزمان
فصار أغنى الرجال أبعدهم نظرا وأوسعهم هيلة ، وأكيسهم خلقا ، وأصلبهم
على المثابرة وأجلدهم على مباشرة الحياة ومعاملة الناس ، فكان النسي
في هذا العصر قرين الثبات والنشاط ومتانة انخلق وجودة النظر في الأمور ..
« كان هذا كله في المصور الأولى قبل تشعب الحياة الاجتماعية ،
وتعدد الملكات والصفات التي تكفل الرجحان والتقدم للرجال

» ثم تعدد هذه الملكات والصفات فقام في طبيعة المرأة « برج
بابل » مخيف من اختلاط الأصواب والدعوات
كان رجحان الرجل بسيط المظهر ، وكانت فطرة المرأة البسيطة قادرة على
تمييزه بغير إعانت للفكر ولا إطالة للروية ..

ثم تشعبت الملكات والصفات ، ووجد في المعالم رجال ممتازون ماكبر
المرايا ، وليس للمرأة من فطرتها البسيطة معين على تقدير مزاياهم وعرفان
اقدارهم والترجيح بينهم وبين من دونهم من أصحاب لمرايا انظرية التي
تتكشف للنظرة الأولى ولا تحتاج إلى انعام نظر أو موارنة بين أنواع وأشكال
رجس الحرب الذي يظهر بالقوة والخدعة ، ورجل المال الذي يكسب بالقوة
والخدعة ، وكلاهما مفهوم واضح مكشوف على ظواهر الاشياء ..

ثم انفصلت الحرب عن الشجاعة في بعض المواقف ، وانفصل المال عن
القدرة الراجحة في كثير من المواقف . فأغنى السلاح والكثرة ما لا تغنيه
الشجاعة ، وكسب المال بالاسف والدناءة وخدمة الشهوات .. فهذا هو
برج بابل الذي لا تدري المرأة فيه من تسمع ومن تجيب ، والذي تحار فيه
قبل التمييز وانتفضيل ، وقد كانت قبل ذلك لا تحار في تمييز أو تفضيل ..

وزاد برج بابل طبقة على طبقاته الكثيرة أن الآداب الاجتماعية وآداب
الأسرة ظهرت بين الناس ، وفرضت على المرأة أدبا جديدا غير الأدب القديم ،
أدب يطالبها بالوفاء والأمانة ومغالبة الميول إذا تناضل من حولها الرجال ،
فراة في الحيرة والتسلل ولم يحصل بإزائه في فطرة المرأة معين على التمييز
والإهداء ، إلا ما تقتبسه بالتعميم والتلقي والإحاء وهو ضعيف محدود
لا يقوم لإيحاء الفطرة القديم إذا اشتد النزاع واضطربت الأهواء ..

فانقسم النساء انقساماً شتى في الاخلاق الفطرية والاخلاق الاجتماعية :
قسم مع الفطرة القديمة وقسم مع الأدب الجديد . بل أصبحت كل امرأة مجالاً
لتمدد هذه الأقسام تبعاً مع هذا أو ذاك كلما مالت بها دواهيها

فلنحس إذا نقول إن المرأة تطيع الفرائض الجنسية في القلب والمراوغة وخيانة
القرناء ، لا نقول ذلك لمعذرها كل المعذر ، أو لسقط عنها واجب القلب على
هذه الميول التي تغيرت وجهاتها مع الزمن ، ولا تزال عرضة لكثير من التغير ،
فإن الأخلاق لم تجعل لابقاء الفطرة على عيوبها وإنما جعلت لتهديب تلك
العيوب ورياضتها وشد أثر النفس بالمثل الأدبية التي تعينها على عيوبها .
ولكننا نقول ما نقول سذكر أبداً أن فهم الفرائض الجنسية ضروري لفهم الأخلاق
التي تتصل بها ، علائقة من البحث في رياضتها بالأدب الاجتماعي ، قبل
البحث فيما يغالطها من أصول الفطرة التي نعم جميع الأحياء ، وليس عمومها
بين جميع الأحياء بفانح من اصلاحها بالرياضة والفتقويم . بل هو الذي يصوغ
ذلك الإصلاح ويوجبه ويبشر بفلاحه ، لأن الانسان قد علا فوق سائر الأحياء ،
فمن الواجب إذن ومن المستطاع أيضاً — أن يعلو فوقها بالآداب والأخلاق
ومن مفارقات العصور المتأخرة أن ينجم فيها طائفة من الدعاة وأصحاب
الآراء يستخفون بالاحتجار الجنسي الذي كان عصام المرأة من جماع الأهواء
زمنها طويلاً ، ويستخفون معه بما عدا من الحواجز الجنسية المعروسة
في طباع الأحياء ، لأنها في رأيهم بقية لا ضرورة لها من بيئات المعيشة
الحيوانية الأولى

فعددهم مثلاً أن حرية المرأة في العصر الحديث يبيح بها ما حرم عليها
في العصور القديمة ، فلا يعيبها أن تبدأ الغزل للرجل وبلا حقه ليستولي
عليه . كأنما كان تركيب الجسم الأصل في الأمومة والذكورة مسألة من مسائل
الحيات التي يذهب بها نظام ويأتى نظام ويبرمها قانون ، وينقضها قانون ..
وعندهم أن الحيوانات لم تقتصر على موسم واحد في التزاوج إلا لأنها
تشبع من الطعام في هذا الموسم ، فتمتلئ أجسادها بفيض من الشروة
الحيوية يدعوها إلى طلب الذرية

وليس أجهل بأسرار الحياء — وسر الجنس أكثر أسرار الحياة — ممن

يقنع في تفسيرها ووردها إلى أصولها مثل هذا التعليل اقريب . . من هذا التعليل القريب لا يكفي على الأقل لتفسير الظاهرة التي أشار إليها أولئك الدعاة . إذ إن الثمرات المتناسبة تتوالد في الموسم بعينه ، وهي البعد ، اندى تعتمد عليه أكالات العشب من الحيوان ، ومتى زادت قوة التوالد في النبات فأحرى أن تزيد قوة التوالد في الأحياء لغير ذلك السبب الذي ذكره وعلفوه بزيادة الثمرات

ومن الحيوان ما يعتمد على اللحوم دون العشب ويأكل منها طوال العام ، ومنها الأسماك التي لا مواسم عندها للبيض وهي مع هذا تعرف بهت مواسم للتناسل ، وتخرج إلى الأنهار القصبية قبل الأوان الملائم للقح من جراثيم الذكور والأنوثة

وقد تختلف الأواند والدواجن في موسم التناسل ولكن على انتعاش لا تقارب لأنثى بعد حملها ، ولا تعث بعريضة النوع للذة الأمرار ، فالمر أعمق مما يظنون بكثير

وحواجر الجنس ودوافعه لا تفسر كلها بأمثال ذلك «تعليل الهزل وما لا شك فيه أن الأخلاق الجسدية كسائر الأخلاق ، قوامها ضبط النفس وهو لا يوافق الذهيب مع الهوى حيثما تعرض المرء للاستهواء ، ولا بد من ضبط النفس ، والفسادة على لامتناع لتحقيق كل خلق كريم يطلع للأمرار أو للأقوام أو للأنواع . .

والإنسان أحوج إلى الحواجر الجنسية من الحيوان ، وليس بأغنى عنه عن تلك الحواجر تقدم مع الحرية كما يخيل إلى أولئك الثائرة السلطين .

فاحيوان يشابه ويمثل ويصعب التفريق بين أفرادها في الصفات المشتركة في سلالة النوع كله . فلا خير على النوع أن يتلاقى أي ذكر بأي أنثى أو ينتجا أمثالهما من الذكور والإناث

لكن الأنواع كالم ارتفعت تعددت الصفات التي يكمل بها امرء ذكرا كال أنثى . ويبلغ تعدد الصفات أقصاه في النوع الانساني ، سواء بين الذكور أو بين الإناث ، حتى ليكاد الفرق بين رجل ورجل ، وامرء بين امرأة وامرأة يلحق بالفرق بين نقيصين أو مشوطين من نوعين مختلفين

فليس كل رجل بحيلا من كل رجل ، وليست كل امرأة بحيلا من كل امرأة .
ويجب على الرجل إذن أن يمتنع حتى يتباح له المرأة التي تلائمها ، وعلى المرأة
أن تمنع حتى يتباح لها الرجل الذي يلائمها

ويجب أن يتملق الأمر « ناشخصية » المميزه لا بمجرد امرأة كائنة
ما كانت أو بمجرد رجل كائنا ما كان ، كما يحى كل فرد عن مثيله في الأنواع
اوصيعة بين الأحياء

« وفي هذه الحالة لا ينتمع النوع بكل اتصال تتحقق به المتعة الجنسية ،
بل ينفعه الاتصال الذي تتم به الشخصيات وتتوأم فيه أتم صفات الرجال
وأتم صفات النساء

» ثم تنشأ الآداب الاجتماعية وحقوق الأسرة وأمانة النسل ، فإذا هي
قد ألزمت ارجال والنساء آداب من حقها أن تطاع وأن يحسب لها أوفى
حساب ..

« نعم إن هذه لآداب صناعية أو مبتدعة من أحكام البيئة التي خلقها
الناس . ولكنهما - كجميع الآداب والفروض - تستند إلى أساس فطري
عريق في الطبيعة ، وهو ضبط النفس ، وقوة نسبة على مقاومة التوارع
والأهواء ..

ونصرب لذلك مثلا صغيرا من المحرمات التي جاءت بها الآداب الدينية
أو العرفية بعد ظهورها في المجتمعات الإنسانية قبل تحريم القمار أو الخمر
أو السرقة لم يعرف في آداب الناس إلا بعد ظهور هذه الآفات ، ولكن
صبط النفس الذي يتسلط به الامتناع عنها ، هو خلقة طبيعية لم تنشأ
مع العرف أو الاصطلاح . فلا يزال الفرق بين نسان يستطيع أن يمتنع عنها ،
وإنسان لا يستطيع الامتناع ، فرقا في صميم التكوين الذي لا ينشئه العرف ،
ولا ينسب إلى الأوضاع الصناعية

وكذلك الحواجز الجنسية التي يفرضها المجتمع ، أو توجبها مصلحة
الأسرة ، هي حواجز لازمة ، لا يقدح في أصالتها أنها حدثت بعد حدوث
الحاجة إليها ، لأن القدرة عليها عملية من فصائل التكوين الأصيل

« والرجل الذي يقدر عليها هو رجل ممتاز في خلقه الطبيعيه كإمرأة التي تقدر عليها . وكلاهما روح أصلح من غيره للبقاء ، ويجب الأنساء »
 « فأسف ، نسحب أن يظن بالحصارة المدنية أنها رحمة ببيع التهافت على المتعة وشيخان الحواجر لحنسية . . لأن انتهافت نقص في الحظقة قبل أن يكون نقصا في الآداب الاجتماعية وهذا النقص معيب وحيم العقى ، وإن لم تحرمه الآداب . .

« وسيطول التبديد والتعديين في اعرف والتشريع واشمائل المحسوبة من الناس كلما تطاوت الأجيال . وسيقول كل دى رأى قوله الذى يجوز منه الجدل . ويبقى حكم واحد لا يسديل له ، وقول واحد لا يحور الجدل فيه ، وهو أن الاحتجاز قوام أخلاق الأنوثة . وأن المرأة أنتى تنساء هي حيوان ناقص في تكوينه ، وليس قصارى القول معها إنها مرد مقصر في حقوق المجتمع والأسره . وأن مساك الأخلاق جميع . ما أوحشته الفطرة وما أوجبه المجتمع - هو صبط النفس ، والترفع عن مطاوعة كل عارضة من عوارض الأهواء »

وقد بحثت في هذا الكتاب « المرأة في القرآن الكريم » نذره عن التناقض بين المرأة الطبيعية والمرأة الاجتماعية ، وهو بحث له استطراد يناسبه في الكلام على تناقض المرأة من كتب « هذه الشجرة » حتمه بما يلى .

« هي أبدا بين بقيضين في أمومتها وفي حبها ، وذلك هو التناقض الذى لا حيلة لعسا فيه ، ولا يفصا الرجال معها إلا كما يفحؤه هي على غير ما تنتظر ، وعلى غير ما يقع بها في تدبير

« ممن انخطأ أن يرد على خاطر أن التناقض من دهاء المرأة وتدبيرها ، أو من ختلها وحداعها ، فهي محدرة له قبل أن تخدع سواها ، وهي في قصته فريسة لا تملك ما تريد

« ولا بد من انتناقض في طبع الأنثى ، لأنها شخصية حية خاضعة للمؤثرات التى تتنوبها من عدة جهات ، وهي كما أسلفنا في الفصل السابق مستجيبة للأثر الحاصر ، وقد تعددها الآثار الحاصرة من كل صوب ، لا من صوب واحد

والمرأة من جهة ثانية عضو في بيئة اجتماعية هي الأمة أو مدينة أو انقيلة ، فهي هنا زوجة أو بنت أو أخت أو صاحبة عمل تجمعها بتلك البيئة الاجتماعية صلة العرف أو الشريعة
« والمرأة من جهة غير هذه وتلك أنثى ، لها تركيب حيوى يربطها بمخلوق آخر لا يتم وجودها بميره

« والمرأة من جهة أخرى أم تص أنسابها بالمريرة والألفة وتصر في سبيلهم على مشقت وآلام يؤدها الصبر عليها في غير هذه السبيل
« وهي بعد هذا كله كائن حي من حيث هي وليدة الحياة في جملتها ،
أما كان النوع انذى تنتمى إليه ، والأمة التى تعيش منبها والعلاقة لى
مجمها بالروح أو العاشق أو الأهل أو الصبر .

وقد تختلف عليها هذه الوجهات جميعا فلا مفر بها من التناقض معها . لأن مقاصد الفرد المستقل ، والأمنى المقترنة والأم التى تقضى نفسها فى حبها ، ولكائن الاجتماعى الذى يرمى مطالب العرف والشريعة ، أو الدائر الحى انذى تهزه الحياة بهذه النوازع كما تهزه بها عداها . كل أولئك يختلف ويتناقض لا محالة ، ولا يتأتى التوفيق بينه إلا فى اسدرة العارضة .

« مه هب مثلا فرد يريد بفطرته لفرديه أن يسقل عن جميع الأفراد الآخرين ، سواء كانوا من الآباء أو الأمهات أو الأرواح فلا يلبث أن يستقر فيه هذا الشعور الطبعى ، حتى ينارعه فيه شعور الأنثى التى تريد أن تنصوى إلى رجل تهواه ، وقد ينارعه شعور أن بل أكثر من شعورين ، إذا تعددت الصفات التى تستهويهم من الرجال وتفرقت بينهم على نحو يضلل الإرادة ويشتت الأهواء

« ولا تلبث أن تسعى استقلالها انفرادى ، وبطباوع برعتها الأنثوية ، حتى يبرر لها المجمع بحكم يخالف حكمها فى لاختيار والترخيح ، فيقودها إلى الجاء والمال وهى تنقاد إلى الفتوة والجمال ، أو يلزمها الوفاء للزوج وهى سطر إلى رجل آخر ، نظرة الأنثى التى سقت بفطرتها قوانين الأمم وقواعد الآداب ، ولا تلبث أن تحتال على هذه البواعث أو هذه ابوساوس حتى يعلبها حنو الأمومة ليربطها بمكان لا تود البقاء فيه ، أو ينهض

للكائن الحي في نفسها نهضة لا تطيح بأعشا غير بواحد النحية ، معزلة من نزوة الأنثى وقانون المجتمع وغرائز الأمهات

« فلا عجب في هذا التناقض ولا مباينة فيه للمعقول ، ثم يضاف إليه تناقض آخر يرجع إلى تمدد الدواعي في كل مفة من المفات اثني اثرتا إليهما ..

« ويكتفى بصفة واحدة على سبيل التمثيل ، لأن شرح الصفات جميعها في تعددها وتباينها من وراء الحصر والاحصاء

« فالمرأة في سفة الأنوثة — وهي تنصوي إلى الذكورة — تحب الرجل الكريم ، لأنه يعمرها بالنعمة ، ويريحها من شدائد العيش ، ويخصها بالريئة التي تزيها وترضى كبرياءها بين نظيراتها ، فضلا عما في الكرم من معنى العظمة والاقتدار

« ولكنك قد ترى هذه المرأة بعينها تتعلق ببخيل لا يملك مال على رينة أو متاع . فهل هي مناقضة لطبيعتها في هذا الانحراف العجيب ؟ .. كلا بل هي لا تناقض طبيعة الكبرياء نفسها اثني قرصها على كرم الكريم لأن المرأة يجرح كبرياءها أن ترى رجلا يستكثر المال في سبيل مرصها ، ومضى جرحت المرأة في كبريائها أقبلت باهتمامها وحيلها وعوايتها من حيث أصابها ذلك الحرح اثمر وليس أخرب من تحول الاهتمام إلى التعلق في طبائع النساء

« فالتزعة الواحدة قد تكون سعيلا إلى التقصير في ظاهر الأعمال ، ولكنها بقيمان لا يلبثن أن يتعقا وينوحدا عند المنبع الأصلي متى عرفنا كيف سهى الردة إليه ..

« وكلم فكرت نقائص لمراه وجب ألا سى مصدر آخر لفتنص في أخلاق النساء يفسر لنا كثيرا من نقائصهن ، حينما توقعنا شيئا من المرأة وأسفرت التجربة عن سواها

« ذلك المصدر هو درجات الأنوثة وأطوارها بين الظهور والضمور ..
« فالأنوثة صفات كثيرة لا تجتمع في كل امرأة ولا تتوزع على نحو واحد في جميع النساء

« فليست كل امرأة أفنى من فرع رأسها إلى أخمص قدمها ، أو أفنى مائة في مائة كما يقول الأوريون ، بل ربما كانت فيها فوارع الأنوثة وموازع غيرها إلى الذكورة ، وربما كانت أنوثتها رهنا بقوة الرجل الذى يظهرها فلا تتشبهه مع جميع الرجال . وربما كانت فى بعض عوارضها الشهرية وما شابهها من عوارض الحمل والولادة أقسرت إلى الأنوثة انغالبية ، أو أقربت إلى الذكورة الغالبية . وقد كانوا فيما مضى يحسبون هذا انراوح بين الذكورة والأنوثة ضربا من كلام الجار ، فأصبح اليوم حقيقة علمية من حقائق الخلايا ، وفصلا مدروسا من أصول علم الأجنة ووظائف الأعضاء .. »

« وليس التناقض لهذا السبب مقصورا على النساء دون الرجال . فإن الرجل أيضا يصدق عليه ما يصدق على المرأة من تفاوت درجات الرجولة ، إذ ليس كل رجل ذكرا من فرع رأسه إلى أخمص قدمه ، أو ذكرا مائة في المائة كما يقال فى اصطلاح الأوريين ، ولكن التناقض لهذا السبب ييسدو فى المرأة أغرب وأكثر ، لامتزاجه بأسباب التناقض الأخرى ومحاولة الرجل أن يفهمها على استقامة المنطق كدأبه فى تفهم جميع الأمور

« ولا ريب أن « الشخصيه الإنسانيه » فى حال الذكوره والأنوثة عرضه لسكتير من التناقض المحيرة للعقول عقول الرجال وعقول النساء « وكم يقول النساء عن تناقص الرجال ولا يحطش انقال ؟ كم يقن إن الرجل « كالبحر المسالحي » لا يعرف به صفاء من هيساج ؟ وكم يقن إن فلانا كشمير أمشير لا تدري متى ته فيه الأعاصير ؟ وكم تقول إحداهن للأخرى : حبيبك فى لينك عسرت فى ديك ؟ وكم لهن من أمثال هذه الأمثال مما لا يحفل به الرجال !

« إنهن لا يعنين بمفردة الرجل من طريق الفهم كما يعنين بمقارنته من طريق التأثير ، ولو حاولن فهمه كما يحاولن للتأثير فيه ، لخرجن به لغزا من الأسفار وأعجوبة من أعاجيب البحار فى قديم الأسفار « شخصية » كلمة واحدة فى اللغه ، وكنت تخطيء أعمد الخطأ إذا تصورناها شيئا واحدا لأنها تتطوى تحت عوار واحد . إذ هى أشياء لا تحصى من

الغرائز والمدارك والأحاسيس وعلاقات المجاورة بينها وبين العالم الذي تعيش فيه ، وهي بهذا الخليط الواسع في حركة دائمة لا تستقر على وجهة واحدة برهة من الزمن ، ولا تعهد لها في الصحة ولا في الشباب كما تعهد لها في المرض أو في الهرم ، ولا تصدر فيها انفردة الواحدة من مصدر واحد في جميع الأوقات والأحوال ..

« فهي تختلف بين حالة وحالة ، وتختلف بين سن وسن ، وتختلف على حسب العلاقة بينها وبين هذا الإنسان وذاك الإنسان .. وتختلف على حسب الملل والموعث التي تحركها إلى الأعمال

« والمرأة كالرجل « شخصية إنسانية » تتعرض للتناقض من جراء هذا التعدد وهذا التقب في عناصر كسل « شخصية » تحمل عواطف واحدا ، وتشتمل على شتى العناصر التي لا يقرر بها قرار .

« ولكنها انفردت بأسبابها المقصورة عليها ، وانفردت بمراقبة رجب إياها ، ومحاوله التوفيق بين غرائبها وبدواتها .

« وعندها في صميم هذه الأسباب لمقصورة عليها حالتان تضاعفان ظهور التناقض فلا يخفى كما يحصى تناقض الرجل على النظرة الأولى
« إحدى هاتين الحالتين طسمة امرأعة أنتى وصفن بها إاد « يتمنن وهي « الرابعات » ..

« والأخرى طبيعه الاستعراق في الساعه التي هي ميبا ، ونسيس ما قلبها وما بمعدده ، فيبلغ العجب أشده بم يراقبها أن يراها تنتقل بين أطوارها ، كما ينتقل الممثل بين أدواره ولا يخلط بينها أو لا يستبقى من سوابقها بقية في توانيها

« ممن المشاهد أن الرجل إذا قضى يوما أو أسبوعا في منسادة أسم من الأسماء - ولا سيم نداء لمناجاة - أخطأ فمضى به لسانه في خلعة أخرى لا يود أن يذكره ميبا ، بل لعله يود أن يكتمه ولا يوصى إليه

« رقلما يشاهد هذا في محادثات المرأة ، ولو تلاخقت بين ساعة وساعة . لأن الساعه التي هي فيها تستوى عليها فلا يزل لسانها بالإشارة

إلى غيرها ، ولأنها تستعين هنا بطبعتين أصيلتين فيها ، وهما طبيعة
التناقض وطبيعة الاستغراق



« ولم يزل التناقض بابا من أبواب الحيرة واختلال الحسب ، ولكن
التناقض الذى يفهم سببه يريح من الحيرة على الأقل عند البحث عنه
والتفكير فيه ، وإن لم تكن به راحة من معاناة النقائص وإبتلاء متاعبها ،
ولا عتب فى معظمها على المرأة ، لأنها لا تقصدها كلما لجأت إليها ، وقد
تكون هى محبة من ضحاياها »

الفصل الخامس

مكانة المرأة

ربما كانت الحضارة المصرية القديمة هي الحضارة الوحيدة التي حولت المرأة « مركزا شرعيا » نعترف به دولة والأمة ، ونعال به حقوقا في الأسرة والمجتمع ، تشبه حقوق الرجل فيها . ولا تنسوق على حسن النية من جانب الآباء والأبناء والأقربين .

أما الحضارات الأخرى فكل ما مالت له المرأة فيها من مكانة مرصعة ، فإنما كانت تناله ساعت من يورث العاطفة على جانبها من حميد وديميم

كانت تنال المحبة من سبها بعاطفة لامومة التي يحسها الأبناء نحو أمهاتهم ، ويمم الإحساس بها طوائف من الأحياء لم تبلغ مبلغ الإنسان من الفهم والخلق ، ولم يكن لها عرف أدبي في حياتها الاجتماعية ، وقد يبدو هذا الإحساس في الحيوان الأعجم على صورة تلفت النظر إليه ويحملها دوو البصيرة الفنية رمزا للأومة في أجمل مظاهره الفطرية ، كما صنع المصور « نانبغ » هـ . و . داميز » في صورة « الفرس والمهرة » التي سماها « الأومة » وأخضارها من بين مظاهر المواطن الحيوانية التي لا تحصى لتمثيل هـ المسمى وأمر إيسه ، بالأشكال المطورة .

وربما نالت امرأة حطا من الاهتمام بها في عصور الترف والبذخ ، التي تنتهي إليها الحضارات الكبرى ، وهي لا تنال هذا الحظ من الاهتمام لتقدم الحضارة وارتقاء الشعور بين أصحاب تلك الحضارات ، ولكنها تناله لأنها - في عصور الترف والبذخ - مطلب من مطالب المتعة والوجاهة الاجتماعية ، وقد نالت هذا الحظ من الاهتمام في أوج الحضارة الرومانية مع بقائها قنونا وعرف في منزلة تقارب منزلة الرقيق من وجهة الحقوق للشرعية والنظرة الأدبية ، وكاب القيان والجواري الطليقات ينلن من ذلك الاهتمام أضاع ما تناله حرائر النساء من الأرواح والأقرباء ، ووضح هذا الفرق في المعاملة بين الحرائر والجواري الطليقات وأشباههن ،

من مسوة الأندية ودور الملاهي في كد حاضره أهله بهن من حواصر اليومان
والرومان والبلدان الشرقية

ويس هذا الاهتمام اندي تقاله المراه بفصم عواطف الأمومة ، أو بإعراء
المتعة والترف ، مكانة « شرعية أو عرفية » تنسب إلى آداب المجتمع وقوانينه ،
فعبية ما فيها أنها شهور يتقارب فيه الأحياء من الفاطقين وغير
الفاطقين

أما المكانة التي تحسب من عمل الآداب والشرائع أو الحماصات فقد
كانت معدومة في عصور الحضارة الأولى جميعاً ، ما خلا حضارة وحده .
هي الحضارة المصرية .

فشرية « مانو » في الهند لم تكن تعرف لمرأة حقاً مستقلاً عن حق
أبيها أو زوجها أو ودها في حالة وفاة الأب وأبواج ، فإذا انقطع هؤلاء
جميعاً وجب أن تنتمي إلى رجل من أقارب زوجها في النسب ولم تستقل
بأمر نفسها في حالة من الأحوال . وأشد من مكران حقها في معاملات
المعيشة نكران حقها في الحياة المستقلة عن حياة الزوج ، فإنها مقضى عليها
بأن تموت يوم موت زوجها ، وأن تحرق معه على موقد واحد ، وقد
دامت هذه المادة العتيقة من أبعاد عصور الحضارة البرهمية إلى القرن
اسابع عشر ، وبطلت بعد ذلك على كره من أصحاب الشعائر الدينية .
وشرية حمورابى التي اشتهرت بها بابل كانت تحسبها في عداد الماشية
المؤكة ، ويدل على غاية مداها في تقدير مكانة الأنثى ، أنها كانت تفرص
على من قتل بنتاً لرجل آخر أن يسلمه بنته بقتلها أو يملكها إذا شاء أن
يعفو عنها ، وقد يضطر إلى قتلها ليمد حكم الشرية المنصوص عليها

وكانت المرأة عند اليونان الأقدمين مسلوكة الحرية والمكانة في كل
ما يرجع إلى الحقوق الشرعية ، وكانت تحل في المنازل الكبيرة محلاً منفصلاً
عن الطريق ، قليل انوائذ محروس الأبواب ، واشتهرت أندية الغوانى
في الحواصر اليونانية لإهمال الزوجات وأمهات البيوت ونادرة السماح لهن
بمصاحبة لرجال في الأندية والمحافل المهدبة ، وحلت مجالس الفلاسفة من
جنس المرأة ، ولم يشتهر منهن امرأة نابهة ، إلى جانب الشهيرات من

النوائى أو من الصوارى الطليقات • وقد كان أرسطو يعيب على أهل « اسبرطة » أنهم يتساهلون مع نساء عشيرتهم ، ويمحونهن من حقوق الوراثة والبائة وحقوق الحرية والظهور ما يفوق أقدارهن ، ويعرو سقوط « اسبرطة » واضمحلالها إلى هذه الحرية وهذا الإسراف فى الحقوق



وربما ظن الذين يسمعون عن هذه الحرية « الاسبرطية » أنها ثمرة من ثمرات الارتقاء فى تقدير حق الإنسان من الذكور والإناث • فخطئى بهؤلاء أن يذكروا أن إنكار حق الإنسان قد بلغ عاقبته من القسوة فى نظم الرق الحريق بين لاسبرطيين ، وأن ما شاع بينهم من الاسترقاق ومن التساهل مع النساء معا ، هو ظهريتان متماثلتان لعل واحدة فى معيشة الاسبرطيين ، وهى اشتغال الرجال الدائم بالقتال ، وتركهم ما عداه اضطارا لتصرف المرأة فى غيبة الأزواج والآباء • فهذه « الحرية النسوية » وذلك الاستعداد للأمرى هما ظهريتان لعل واحدة ، لا نصيب لها من مبادئ الحرية والاعتراف بالحقوق ، وقد نلت المرأة شيئا من اجمالة والطلاقة فى عهود الفروسية حمراء لئلا هذه العلة ، وكانت مجاملة امرأة فى تلك العهود ضريا من الأنفة أن نعامل معاملة الأعداء وأن نحاسب محاسبة الأنداد • ولم يكن أسوأ من النساء حالا فى عهود افروسية متقدمة ، فيما عدا هذه المجاملات أو هذه التحيات اللسانية ، وقد كانت « الخائون » تعيش إلى جانب الصوارى المسرفات حيثما تفرغ الرجال لصناعه القتال ، وكذلك كان شأنها بين قبائل المول ، وبين قبائل المريك والبالين من الأوربيين ، وكانت مع هذا تحرم الميراث فى الاقطاعات يوم شاع نظام الاقطاع وافروسية معب بين أولئك الأقوام

ومذهب الرومان لأقدمى كمدى الهندود الأقدمى فى انحكم على امرأة بالقصور حيث كلب لها علاقة بالآباء أو الأزواج أو الأبناء ، وشعرهم الذى تدابوه إيان حضربهم أن قسد المرأة لا نزع ، وبيرها لا يخلع • ومن ذلك قول « كانوا » اشهور :

Nunguam exvitur Servitus muliebris

وتم تتحرر المرأة الرومانية من هذه القيود إلا يوم أن تحررت منها الأرقاء ، على أثر اتمرد ثوره بعد ثوره ، وعصيانا بعد عصيان ، فتعذر استرقاق المرأة كما تعذر استرقاق ابحاريه والعلام

وانفردت الحضارة المصرية القديمة بإكرام المرأة ، وتحويلها حقوقا « شرعية » قريبة من حقوق الرجل ، فكان لها أن تملك وأن ترث وأن تتولى أمر أسرتها في غياب من يعولها ، ودامت للمرأة المصرية هذه الحقوق على أيام الدول المستقرة بشرائهم وتقاليدها ، تضطرب مع اضطراب الدول وتعود مع عودة الظمائية إليها ، بيد أن الحضارة المصرية زالت شرائعها معها قسلا عصر الإسلام ، وسرت في الشرق الأوسط يومئذ غاشية من كراهة الحياة الدنيى بعد سقوط الدولة الرومانية مما انعمست فيه من زحف ونفساد ومن ولع بالذات واشتهوات فاستهى بهم رد الفعل إلى كراهة البقاء وكراهة الدنية ، وشاعت في هذه الفترة عقيدة الرهد والإيمان منجاسة الجسد ونجاسة المرأة ، وباعت المرأة بلعة الخطيئة فكان الابتعاد منها حسة ماثوره لمن لا تغلظه ضرورة ، ومن بقيا هذه العاشية في القرون الوسطى أنها شغفت بعض اللاهوتيين إلى القرن الخامس للميلاد ، فبحثوا بحثا حثوا في جبهة المرأة ، وتساعوا في مجمع « ماكون » هل هي حثمان بحث ؟ أو هي حسد ذو روح ينفط بها الخلاص والهلاك ؟ ، وغلب على آرائهم أنها حلو من الروح اساجية ، ولا استثناء لإحدى نيات حواء من هذه الوصمة غير السيدة العذراء أم المسيح عليه الرضوان ..

وقد عطت هذه العاشية في العهد الرومانى على كل ما تحلف من حضارة مصر الأولى في شأن المرأة ، وكان اشتداد الظلم الرومانى على المصريين سببا لأشتداد الاقبال على الرهبية والاعراض عن الحياة ، وما زال كثير من نسلك يحسبون الرهبانية اقترانا من الله وابتعادا من هائل الشيطان ، وأولها النساء

ومن المتو فى أقوال أناس من المؤرخين العربيين ، أن الإسلام ينقل شريعته من الشركم التى تقدمته ولا سيما الشريعة الموسوية ، ولا يتصح

مطلان هذه الدعوى من شيء كما يتضح من المقابلة بين مركز المرأة في حقوقها الشرعية كما نصت عليها كتب التوراة ، ومركز المرأة في حقوقها الشرعية التي قررها الإسلام بأحكام القرآن

فالمأثور عن الكتب المنسوبة إلى موسى عليه السلام أن أثبتت تخرج من ميراث أبيها إذا كان له عقب من الذكور ، وما عدا هذا الحكم الصريح فهو من قبيل الهبة التي يختارها الأب في حياته ، حيث لا يجب الميراث وجوب الحقوق لشرعية بعد الوفاة . ومثل هذه الهبة ما أعطاه إبراهيم ابنه إسماعيل عليهما السلام كما جاء في الإصحاح الحادى والعشرين من سفر التكوين « إذ قالت مسارة لإبراهيم اطرده هذه الجارية وبناتها لأن ابن هذه الحارية لا يرث مع أبى إسحاق ، فقبض الكلام جدا في عني إبراهيم لسبب ابنه . فقال الله لإبراهيم لا يقبض في عينك من أجل العلام ومن أجل جاريتك . وفي كتاب ما تقول لك مسارة اسمع لقولها . لأنه بإسحق يدعى لك نسل »

ثم جاء في الإصحاح الخامس والعشرين أن : « إبراهيم أعطى إسحاق كل ما كان له . وأما بنسو السرارى انلواتى كانت لإبراهيم فأعطاهم إبراهيم عطايا وصرفهم من إسحاق ابنه شرقا إلى أرض المشرق وهو - بعد - حى » وكذلك صمغ أيوب في حياته كما جاء في الإصحاح الثانى والأربعين من سفره . « ولم توجد ساء جميل كسواء أيوب في كل الأرض . وأعطاهن أبوهن ميراثا بين خوتهن ، وعاش أيوب بمدة هذا مائة وأربعين سنة » .

والحكم المنصوص عليه في حق الميراث أن تحرم البنات ما لم ينقطع نسل الذكور ، وإن البنت التي يؤول إليها الميراث لا يجوز لها أن تتزوج من سبط آخر ، ولا يحق لها أن تنقل ميراثها إلى غير سبطها ، وجاء هذا الحكم بالنص الصريح في غير موضع من كتب التوراة فجاء في الإصحاح السابع والعشرين من سفر العدد أن بنات صلفحاد بن حافز : « وقفن أمام موسى واليعازار الكاهن ، وأمام الرؤساء ، وكل الجماعة لدى باب خيمة الاجتماع قائلات : أبونا مات في البرية ولم يكن في القوم الدين اجتمعوا على الرب في جماعه قورح . بل بحطيتته مات ولم يكن له بنون . . .

لماذا، بحدب اسم أبيه من بين عشيرته لأنه ليس له ابن ؟ . أعطنا ملكا
 من إخوة أبينا . . . فقدم موسى دعواه أمام الرب له فكلّم الرب موسى
 قائلا . بحق تكلمت بنات صامحاد ، فنعطيهم ملكا نصيب بين إخوة
 أبيهم وتنتقل مصيب أبيهم إليهم وسلكم بنى إسرائيل قائلا . أيمنا رجل
 مات وليس له ابن تنقلون ملكه إلى ابنه ، وإن لم تكن له انفسه تعطوا
 ملكه لأخوته ، وإن لم يكن له إخوة تعطوا ملكه لأخوة أبيه ، وإن لم
 يكن لأبيه إخوة تعطوا ملكه لنفسيه الأقرب إليه من عشيرته فيرثه .
 فصارت بنى إسرائيل فريضة قضاء كما أمر الرب موسى .

ويلى ذلك من الإصحاح السادس والثلاثين أنه . « يتحول مصيب إسرائيل
 من سبط إلى سبط ، بل يلزم بنو إسرائيل كل واحد نصيب سبط آباءه ،
 وكل بنت ورثت نصيبا من أسباط بنى إسرائيل تكون امرأة لواحد من
 عشيرته سبط أبيها حتى يرث بنو إسرائيل كل واحد نصيب آبائه ، فلا
 يتحول نصيب من سبط إلى سبط آخر من سبط إسرائيل كل واحد
 نصيبه كما أمر الرب موسى . . . »

وننتقل إلى أبسلاد أنتى بدأت فيها دعوة القرآن الكريم وهى بلاد
 الجريه العربيه ، فلا تتوقع أن تكون للمرأة فيها قسمة من الانصاف
 والكرامة غير هذه القسمة العامة فى بلاد العالم ، على تباعد أرجائه
 وتنوع عاداته وشرائعه ، ولعلها كانت تسوء فى بعض أنحاء الجزيرة
 فتتطيط فى المساءة إلى خضيص ثم تهبط إليه فى سائر الأجزاء من الأمم
 كافة ، وترتقى فلا يكون قصاراها من الارتقاء إلا أنها تكرم عند روجها
 لأنها بنت ذلك الرئيس المهاب أو أم هذا الابن المحبوب ، فأما إنها تكرم
 ونصان لأنها من حسن النسب . يعجب ما يعجب بنات حسنها من الحق
 والمعاملة ، فذلك ما لم تدركه قط من منزل الانصاف والكرامة . وقد يحميها
 الأب والزوج كما يحميها الأخ والابن حماية الوحد المفروص عليه لكل
 ما فى جواره أو كل ما فى حرته وحمده . فيعاب على الرجل منهم أن يهان
 حرمة كما يعيبه أن يعتدى عليه فى كل محمى أو ممنوع ، ومنه مرسه ودأبته
 ويثره وموعاه

فاذا هانت المرأة فهي عار بأنف من أهله أو حطام يورث مع المال والماشية ومن خوف العار يدهس الرجل مفتة في طفولتها ويستكثر عيها النفقة التي لا يستكثرها على الجارية المنوكة والحيوان النافع ، وكل قيمتها بين الدين يسمحويها ولا يفتلونها في طفولتها أنها حصاة من الميراث تنقل من الآباء إلى الأبناء ، وتباع وبرهن في قصاء المنافع وسداد الديون ، ولا يحميها من هذا المصير إلا أن تكون عربيته قوم تعز بما يحرم عندهم من ذمار وجوار

حاء القرآن الكريم إلى هذه البلاد كما جاء إلى بلاد العالمان كله بحقوق مشروعة للمرأة لم يسبق إليها في دستور شريعة أو دستور دين ، وأكرم من ذلك بها أنه رفعها من المهانة إلى مكانة الانفسان المعدود من ذرية آدم وجواء ، مريئة من رجس الشيطان ومن حطة الحيوان

وأعظم من جميع الحقوق الشرعية التي كسبتها المرأة من القرآن الكريم لأول مرة أنه رفع عنها لعنة الخطيئة الأبدية ووصمة الجسد المرذول ، فكل من الزوجين قد وسوس له الشيطان واستحق الخراب بالتوبة والندم :

« ما زلتما الشيطان عنهما فأخرجهما مما كانا فيه » .. البقرة ٣٦

« فوسوس لهما الشيطان ليبدى لهما ما ووري عنهما من سواتهما » ..

وكلاهما ظلم نفسه بذنبه . الأعراف ٢٠

« قالوا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من

الخاسرين » .. الأعراف ٢٣

وليس على ذرية آدم وجواء من نفي وبنات جريرة تلحقهم بعد أبيهم

أو تلحق أحدا من الأبناء بجريرة الآباء :

« ... تلك أمّة قد خلت لها ما كسبت ونكم ما كسبت ولا تسألون

عما كانوا يعملون » البقرة ١٣٤ و ١٤١

وصح مكان المرأة في لصياة الجسد كما صح مكانها في الحياة

الروحية ، بما فرضه القرآن الكريم على الانسان من رعاية جسده ، والمتعة

الطبيعية بحيرات أرضه ورغبات نفسه ، فبرئت المرأة من لعنة الجسد ،

وارتفعت عن الوصمة التي علقت بها فجعلتها في خلقتها قريئة لشهوات

الحيوان وحبال الشيطان ، ينحو من الشيطان من تجا منها ويتنزه عن الحيوانية من تنزه عن النظر إليها

لا جرم كان صحيح النظر إلى مكان المرأة باحثة واحدة من نواح شتى في ذلك النظام الأسمى الشامل الذي يصحح النظر إلى حياة الروح وحياة الجسد ، وإلى بواعث الخير والشر وإلى موازين التمتع والجزاء ، وقوامه كله حق الوجود وحق المعيشة للكائن الحي من ذكر وأنثى ومن كبير وصغير ، فلا يكفى القرآن من المسلم باجتناب وأد انبست خشية الاملاق أو خشية المار ، لأنها درجة لا تعدو أن تكون نجاة من ضلالة الوحشية لا ترتقى به إلى درجة الانسار الأمين على حق الحياة ، المؤمن بنصيب كل موجود من نعمة المش والرحمة به بل يأبى القرآن للمسلم أن يتبرم بفرية البنات وأن يتلقى ولاختهن بالمبوس والاعتباس :

« وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسود وهو كظيم » ، يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمنه على هون أم يدمسه في القراب إلا ماء ما يحكمون » النحل ٥٨ ، ٥٩ ،

وتتسوى رعاية الإنسان لأبيه وأمه ، كما تتباوى رعايته لبنيه وبناته ، وقد تحصص الأمهات بالتتويه في هذا المقام ، فإذا وجب الاحسان للوالدين معاً فالواحدة هي التي نعام من آلام الحمل والوضع ما لا يعانيه الآباء « ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرها ووضعته كرها .. »

الأحقاف ١٥ ،

وإنما يصدر الإنسان عن شريعة الواجب - لا عن شريعة المنفعة - في رعاية الذرية من الإناث كإعانة الذرية من الذكور فلا يفوت القرآن الكريم أن شريعة المنفعة قد تلجى إلى قتل الرجل واستحياء النساء « كما أُلجأت هذه الشريعة قوماً إلى وأد البنات واستحياء البنين » وكلا لمصائب بلاه متقى ، ووزر يحسب على جنساته من الأمم ومن الحاكمين.

« وإذا أنجبناكم من آل فرعون بسوء منكم سوء العذاب يذبحون

أبساءكم ويستحيون نساءكم وفي ذلكم بلاء من ربكم عظيم » الأعراف ١٤١ ،

وفرعون هو الذي يقول مأجوزاً مما قال « سيقتل أبناءهم ونسبهم

نساءهم وإنا فوقهم قاهرون » الأعراف ١٢٧ ،

فتلك إذن شريعة الواجب تفرض للمرأة من حق المعيشة وحق الرعاية ، ما فرضته للرجل وللإنسان على الأجمال . وإنه لجدير بالالتفات أن « الإنسان » هو لموصى في القرآن الكريم بالاحسان إلى الوالدين ، لأن الرجل هنا ينطوى في نوع الإنسان ، وينبغي أن ينسى أنه أحد الجنسين المختلفين ..

على أن الآية انكرى في وصاية القرآن بالأنثى ، أنها وصاية وحيت دون أن يوجبها عمل من النساء ولا عمل من المجتمع وانها فرضت على المجتمع رجالة ونسائه فرضا لم يطلبه هؤلاء أو هؤلاء وتلك وصاية لم يحدث لها نظير قط فيما تقدم من الشرائع قبل دعوة الإسلام

إن تخويل البنت حقها من الميراث عند انقطاع الذرية من الأنساء كم واجب في شريعة التوراة - إنما هو حكم من أحكام الضرورة لا مصرف عنه لو شاء ولادة الأمر أن يصرفوه إلى غير هذا الوجه المحتوم ، وقد سمح به للمرأة - مع هذا - على شرط يقيد الحق ويخصه للحصر عليه . فلا تتروح المرأة صاحبة الميراث من غير رجال الأسرة ، ولا تلت أن تأخذ حصتها من هنا حتى تردّها في يدها إلى رجل من الرجال فال ميراث هنا حق لم تنله المرأة ، ولم يلبس المجتمع إياه ، ولا محل فيه من عمل الشريعة إلا أنه عمل الضرورة الذي لا حيلة فيه

وقد يكون للمجتمع عمل قصت به أحوال المعيشة في الحضارة الوحيدة التي بوات المرأة مكانا من الرعاية ، وهي انحصاره المصرية القديمة . وبكته كذلك مما يؤول إلى حكم الضرورة التي تسلسلت في أدوار التاريخ دورا بعد دور

ومن ضرورات هذه الأكوار التاريخية أن تحتفظ الأسرة الحاكمة بالعرش أيا كان الوريث من الذكور أو الاناث ، ومن ضروراتها أن الأرض المزروعة تملك ونورع على الدوام بعد فيضان النيل ، ولا تخرج من نطاق الأسرة التي تملكها عما بعد عام

ومن ضروراتها أن تقسيم العمل بين الجنسين في غير مسائل الحرب تدبير لا محيص عنه في بلاد الزراعة الحريقة فلا يتأذى للرجل منفردين أن يظلموا بجميع تلك الأعمال . وكل داع من هذه الدواعي الاجتماعية قد تفردت

مصر به على حالة لم تعهد في غيرها من بلاد الحضارات القديمة ، فكان لها جميعا أثرها في رعاية المرأة وتخويلها ما تميزت به ربة الأسرة المصرية من الحقوق

وفي كلتا الشريعتين وجب للمرأة حقها الكثير أو القليل بحكم الضرورة التي لا منصرف عنها ، ولكن الوصايا القرآنية لم تكن لها قط مرونة ملزمة من عمل النساء ولا من عمل المجتمع ولم تطالب بها المرأة ، ولا اختارها الرجل لسائر النساء ولا لأقربهن إليه

فمن أين صدرت تلك الوصايا التي كان ملشع منصرف عنها ، وأي منصرف ؟ وكان الاحتيار فيها أن تترك وتنسى ولو آل بها الأمر إلى آراء الولاة في الأسرة وفي الحكومة ؟

مصدرها الهداية الالهية قبل أن يهتدي إليهما الذين فرصت عليهم ، متقبلوها وهم يعلمون أو لا يعلمون

الفصل السادس

الحجاب

من الأوهام الشائعة بين العربيين أن حجاب النساء نظام وضعه الاسلام ، ظلم يكن له وجود في الجزيرة العربية ولا في غيرها قبل الدعوة المحمدية ، وكادت كلمة المرأة المحجبة عندهم أن تكون مرادفة للمرأة اسمة ، أو براءة انثوية التي حسوها زمنا مثالا بنساء الاسلام ، لانهم رأوها في دار الخلافة

وهذا وهم من الأوهام الكثيرة التي تشاع عن الاسلام خاصة بين الأجانب عنه ، وتدلل على السهولة التي يتقبلون بها الاشاعات عنه ، مع أن انعلم بيطالونها لا يكلفهم طول البحث والمراجعة ، ولا تتطلب منهم شيئا أكثر من قراءة الكتب الدينية التي يتداولونها وأولها كتب العهد القديم وكتب الأنجيل ..

ومن بقرأ هذه الكتب يعلم - بغير عناء كبير في البحث - أن حجاب المرأة كان معروفا بين العبرانيين من عهد ابراهيم عليه السلام ، وظل معروفا بينهم في أيام أنبيائهم جميعا إلى ما بعد ظهور المسيحية ، وتكررت الاشارة إلى ابرقع في غير كتاب من كتب العهد القديم وكتب العهد الجديد ..

ففي الاصحاح الرابع والعشرين من سفر التكوين عن « رفقة » انها رفعت عينيها فرأت اسحاق « فربك عن الجميل وقالت لعل د . من هذا الرجل الماشي في الحق للقاءى ؟ فقال لعل : هو سيدى ، فآخذت ابرمع وتغطت » ..

وفي الاصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين أيضا أن تامر : « مضت وقعدت في بيت أبيها . ولما طال الزمان .. طلعت عنها ثياب ترمطها وتغطت ببرقع وتلففت » ..

وفي المشيد الخامس من أمشيد سليمان تقول المرأة : « أخزني يا من تحبه نفسى أين ترعى عند الظهيرة ؟ » وماذا أكون كمقنعة عند قطمان أصحابك ؟ »

وفي الأصحاح الثالث من سفر اشعيا أن الله سيعاقب منسكت صهيون على تبرجهم والمباهاة برنين حلاخيهم بأن « يزرع عنهم ريثة الخلائيل والصفائر والأهله والخلق والأساور والبراقع والعصائب »

ويقول مولى الرسول في رسالة كورنثوس الأولى أن النقاب شرف للمرأة « فان كانت ترخى شعرها فهو مجد لها لأن الشعر بديل من السرقع .. » وكانت المرأة عندهم تضع البرقع على وجهها حين تلقى الغرباء وتضعه حين تنزوي في الدار بلباس الحداد

فلا حاجة إلى التوسع في فراهة التاريخ للعلم بأن نظام احجاب سابق لظهور الاسلام . لأن الكتب ادبيية التي يقرأها غير المسلمين ، قد ذكرت عن انبراق والعصائب ما لم يذكره القرآن الكريم ، ولم يكن السرقع مما ذكره القرآن الكريم فيما أمر به من العجاب



فإذا بحث القوم عن تاريخ الحجاب في عبر الكتب الدينية فكتب المخصصة لهذا البحث مطووعة بأحصار حجاب الذي كان يتخذ لستر المرأة أو يتخذ للوقية من الحسد ، ويشترك فيه الرجال ونساء بعض الأحيان . وأحبار السرقع جزء من الأخصار المستتبعة عن حجاب المرأة في المنازل ، وحارح المنازل ، في الطرقات والأسواق . وقد كان اليونان ممن فرس هذه العزلة على نسائهم ، وكان الرومان — على ترخصهم في هذا الأمر — يسنون القوانين التي تحرم على امرأة الظهور بالريسة في الصرقات قبل الميلاد بمائتي سنة ، ومها قانون عرف باسم « شانون أوبيب Lex Oppia » يحرم عليها المغالة بالريسة حتى في البيوت

ولقد علا المترفون من الأقدمين في حالي احجاب والتسريح محضوا المرأة صابها ، وسرخوها هوانا عليهم لأمرها ، وأوشك اغزارها أن يكون شرا عليها من هوانها . فد عرت عندهم هي طير حبيس في قمص مصنوع

خصوصاً في الشهادة والمحاكمة والشكاح وتضرر إلى المشي في الطرقات وظهور قبحها ، وخاصة انقيادات منهن . وهذا معنى قوله « إلا ما ظهر منها » يعني إلا ما حرت العادة والجملة على ظهوره ، والأصل فيه الظهور . وإنما سومح في الزينة الحفية أو بشك المذكورين لما كانوا محتصين به من الحاجة المضطرة إلى مداخلتهم ومخالطتهم ، ونقله توقع الفتنة من جهاتهم ، ولما في لطباع من النفرة عن مماسة القرائب ، وتحتاج المرأة إلى صحبتهم في الأسفار للفرار والركوب وغير ذلك »

والتأخرون من المفسرين على مثل ذلك الفهم للرينة التي يجوز إظهارها ، ومن أحدثهم الأستاذ طنطوي جوهري صاحب تفسير الجوهري حيث يقول : « إلا ما ظهر منها عند مراولة الأشياء كالثياب والحانم والكحل والحضاب في الكف وكانوجه والقدمين ، ففي ستر هذه الأشياء خرج عظيم ، فمن المرأة لا تجد بدا من مزولة الأشياء بيديها ومن الحاجة إلى كثف وجهها ، لا سيما في مثل تحمل الشهادة والمعالجة والمتحيرة وما أشبه ذلك وهذا كله إذا لم يحف الرجل فتنة » فإن خافها غص بصره . . »

والمفهوم من الحجاب على هذا واضح بغير تفسير ، وليس المراد به إخفاء المرأة وحبسها في البيوت ، لأن الأمر بغص الأنصار لا يكون مع إخفاء النساء وحبسها وراء حدران البيوت وتحريم الخروج عليهن لمراولة الشئون التي تصح بهن ، ولم يكن الحجاب كما ورد في جميع الآيات مانعاً في حياة النسي عليه السلام أن تخرج المرأة مع الرجال إلى ميادين القتال ، ولا أن تشهد الصلاة العامة في مسجد ، ولا أن تراول التجاره ومرافق الجيش المعحلة للرجال والنساء على السواء ، ومهما يكن من عمل تراوله المرأة في مصالحها اللازمة ، فلا عائق له من لحجب الذي أوجبه القرآن الكريم ، ولا عصاة عليها فيه ، لأنه يطلب من الرجل فيما يناسبه كما يطلب منها فيما يناسبها

ومن الحسن أن نذكر أن الأمر بالقرار في البيوت إنما حوط به نساء النبي عليه السلام ، لمناسبة خاصة بهن لا تعرض لغيرهن من نساء

اسمى ، ولهذا بدئت الآية بقوله تعالى « يا ساء المنع لمت
 كاحد من النساء » ثم اقترون هذا الأمر بأمر آخر يعسم الرجال الذين
 يفسدون على النبي ، فيدخلون مسكنه معير استئذان وفيه روجاته رضوان
 اله عيه ، غير قارات في بيوتهم من المسكن الشريف ، فيدخلون انزائرون
 ويخاطبسون اله على غير إذن منهم . وبذلك يهي الزائرون أن يدخلوه حتى
 يؤذن لهم :

« يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النسي إلا أن يؤذن لكم
 إلى طعام غير ناظرين إناه . ولكن إذا دعيتم فادخلوا فإذا طعمتم
 فانتثروا ، ولا مستأنسين لحديث . إن ذلكم كان يؤذي النبي فيسبني
 منكم والله لا يستحي من الحق . وإذا سألتهموهن متاعا فاسألوهن
 من وراء حجاب . ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن » ، وما كان لكم أن تؤذوا
 رسول الله . . . » الأحزاب آية ٥٣

وهذا أدب من آداب الزيارة ينبغي أن يتأدب به الروار كيفما كانت
 تقاليد الحجاب في غير البيوت

فلا حجاب إذن في الإسلام بمعنى الحبس والحجر والمهبة ، ولا عتق
 فيه لحرية المراه حيث حب الحرية ونقصي المصلحة . وإيه هو بحجاب
 مانع الغواية والبرج والفضول ، وحافظ الحرمات وآداب العفة والحياء
 وما من ديانة ولا شريعة يحمد منها أن تأدب بالشرح ولا تنهى عنه ،
 أو يحمد منها أن تغضي عنه ولا تفرض له أدبا يهدمه ويكف آداه . .

نمثل هذا التبرج في الجاهلية الأولى هو الذي منعه الرومان بقانون ،
 وتغاضوا عنه يوم تغاضوا عن الفتن والملذات التي أطاحت بالدولة وأعقبت
 العالم سامة من نزوات الحسد . جاوزت حدودها ، وأوشكت أن تنقلب من
 نقيص الإباحة لكل شيء إلى نقيص الحرمان من كل شيء

ومثل هذا التبرج هو الذي توعدده النبي إشعيا بالدمار الذي
 يصصف بالرينة فلا يبقى لها ماقية ، يقال . . من أجل أن مذات صهيون

يتشامخ ويمشي معدودات الأعناق عامرات بيومهن ، خاطرات في مشيهن ،
يحششس أرجيهن - بصلح السيد هامة سسات صهيون ويرى رب عورتين ،
وينرع السيد في ايوم زينة الخلايل وانضفاتر والاهة والخلق والأسساور
والبرقع والمصائف والسلاسل والمنطق وخنجر الشمامات والأحراز
وغزائم الأنوف .. »

ومثل هذا التبرج هو الذي تمتعه جميع الشرائع على الورق حيث
تسميه «التهتك» أو تسميه الاخلال باموس الحياء ، شمس لا تفتح في منعه
لأنها تمنحه معصا القانون ولا تمنحه بوارع لوجدان والإيمان

الفصل السابع

حقوق المرأة

سيت حقوق المرأة في القرآن الكريم على أعدل أساس يتقرر به
إنصاف صاحب الحق ، وإنصاف سائر الناس معه ، وهو أساس المساواة بين
الحقوق والواجبات ..

فالمساواة ليست بعدد إذا قضت بمساواة الناس في الحقوق على
تفاوت واجبتهم وكفايتهم وأعمالهم ، وإنما من الظلم كل الظلم للراجح
والمرجوح ، فإن المرجوح يضره ويصير الناس معه أن يأخذ فوق حقه ،
وأن ينال فوق ما يقدر عليه ، وكل من ينقص من حق الراجح يصير ، لأنه
يفل من قدرته ، ويضر الناس معه ، لأنه يحرهم ثمرة تلك القدرة ،
ويقعدهم عن الاجتهاد في طلب المزيد من الواجبات ، مع ما يشعرون به
من بخل الحقوق ..

والمشترعون المحدثون يصلحون عيب المساواة المطبقة بما يدعونه
مساواة في الفرصة ، وهو إصلاح مطلوب في تقدير العدالة الاجتماعية ،
عند معرفة الفرصة واحتمال الاختلاف فيها على حسب اختلاف الأمراد
والأحوال . ولكن الاحتياط بمساواة الفرصة عيب عند اختلاف الجنسين ،
واختلاف وظيفة كل منهما بحكم الفطرة ، ونتائجها في العلاقات الاجتماعية .
فلا محل هنا لتعليق المساواة بالفرصة السانحة ، إذ كانت لفرصة هنا مقرونة
بأوضاع الصبيحة التي لا تبدل فيها . فليست هناك فرصة تنتظرها المرأة
تبدل من وظائفها ، ومن نتائج هذه الوظيفة ، في واجباتها الفطرية والاجتماعية
وليست هناك فرصة تسوي بين الرجل والمرأة ، حيث لا مساواة بينهما في تركيب
البنية ولا في خصائص التركيب .

وبين من العدل أو من المصلحة أن يتساوى الرجال والنساء في جميع
الاعتبارات ، مع استفاوت بينهم في أهم الخصائص التي تنطاط بها الحقوق
والواجبات ..

وبين الرجال والنساء ذلك التفاوت الثابت في الأخلاق الاجتماعية ،
وفي الأخلاق المنزلية ، وفي مطالب الأسرة ، ولا سيما مطالب الأمومة وتربية
الحياة المنزلية ..

فمن أثبت أن المرأة لم تستقل في حياة النوع كله بالقوامه على
الأخلاق الاجتماعية ، ولم يكن لها العمل الأول قط في إنشاء قيم العرف
والآداب العامة ، ولم يكن حلقها مستمداً من العريضة ، فهو في الجانب
الاجتماعي منه حاصص لقوامه الرجل وإشرافه فيما هو أقرب الأمور بهما ،
وأصغرها بنسبتها إليها خلق الحياة ، وخلق الحال ،
وخلق النظافة التي تشمل الرتبة بأنواعها ..



ومن أثبت كذلك أن الأخلاق المنزلية في المرأة عرضة للتناقض الذي
لا مناص منه بين مطالب الأنوثة ومطالب الكائن الحي في البيئة الاجتماعية .
فلا مناص من التناقض بين شعور الأنثى التي تحس أكبر السعادة في
الاستكانة إلى الرجل الذي تصوى إليه لم تأسسه فيه من القوة
والغلبة ، وبين شعور انفراد الذي يبلغ تمامه بالاستقلال عن كل فرد
يفتت على حدوده الشخصية . ولا مناص من التناقض بين فرح الأم
بتمام أنوثتها ساعة الولادة وبين مزع الكائن الحي من الخطر على حياته ،
ويقرب منه التناقض بين اكتفاء وخيفة النوع عند حصول الحمل ، وبين
عبث الشهوة الحسية لغير ضرورة نوعية . ولن يذهب هذا التناقض المتغلغل
في أعماق البنية بميراثه المحتوم في استقلال ، وشمور الجد والصدق
والصراحة

وإذا صرفنا النظر عن التفاوت المستكن في الطباع ، وتخيّلنا لمير هجة
مقبولة أنه لا يمنع اتساق بين الحسنيين في الكفايات والواجبات ، فالتفاوت
بعد ذلك مسألة من مسائل الوقت وتوزيع العمل بين كل منهما بما يقتضيه
وقتته المملوك له لأداء عمله . فليس لدى « المرأة وقت يتسع لها يتسع له
وقت الرجل من مطالب العامة ، مع اشتغالها بمطالب الحمل والرضاع
والحضانة وتربية الحياة المنزلية .

ونظام الأسرة يستلزم تقرير الرئاسة عليها لواحد من الاثنين : الزوج أو الزوجة ، ولا يعنى عن هذه الرئاسة ولا عن تكاليفها « أن نسمى الزواج شركة بين شريكين متساويين ، وبوحيق بين حصتين متعادلتين » فإن الشركة لا تستغنى عمّن يتخصص لولايتها ، ويسأل عن قيامها ، وينوب عنها فى علاقتها بغيرها . وليس من المعقول أن تنصدى الزوجة لهذه الولاية فى جميع الأوقات ، إذ هى عاجزة عنها على الأقل فى بعض الأوقات ، غير قادرة على استئنافها حين تشاء ..



هذه الفوارق بين الجسين تدخل فى حساب الشريعة لا محالة عند تقرير الحقوق والواجبات بينهما ، وتأبى كل مساواة لا تقوم على أساس المساواة بين الحق والواجب ، وبين العمل والكفاية وهذه هى المساواة التى شرعها القرآن الكريم بين الرجل والمرأة ، أو بين الزوج والزوجة ، أو بين الذكر والأنثى ، ولا صلاح لمجتمع يمسونه العدل فى هذه المساواة ، ولا سيما المحتشم الذى يدين بتكافؤ الفرص ويجعل المساواة فى الفرصة منطبا للمنافاة للمرأة مثل ما للرجل وعليها مثل ما عليه ..

« ولهنّ مثل الذى عيهنّ بالمعروف » . « النقرة ٢٢٨ »

وكل منهما قوة عاملة فى دنياه ، يطلب منه عمله ويحق له جزاؤه
« أنثى لا أضيع عند عامل منكم من ذكر أو أنثى » . « آل عمران آية ١٩٥ »
ولكل منهما نصيبه وكسبه :

« للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » « النساء آية ٣٢ »

ولا يختلفون فى نصيب مقدور بسفير التكليف التى تفرض على الرجل

وحده ، فالذكر من الأبناء مثل حظ الأنثيين فى الميراث :

« يؤمىكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » « النساء آية ١١ »

وكذلك نصيب الأخوة من رجال ونساء

ومسوغ هذا التفاوت أن الأخ مسئول عن نفقة أخته ، وأن الابن

يمول من لا عائلك لها من أهله ، وأن رب البيت عاملة هو الزوج أو الأب

أو الرشيد من النساء والأخوة ومن إليهم ، وتقدير وجوب السعى على

الرجل أولى وأصلح من تقريره على المرأة التي يظلمها من يساويها به في واجبات المعاش على المعاش ، مع فهو ضرها بواجب الأمومة والحصانة وتدمير المعيشة المنزلية



ويتفاوت الرجل والمرأة في غير الميراث في بعض مسائل الحقوق التي تتصل بالمعاش والمعيش ، ومنها مسألة الشهادة على الديون والمواثيق :
« واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يَكُنْوا رجلين فرجل واحد وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تملّ إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » البقرة ٢٨٢

والشهادة في جميع الأحوال — كما نص عليها القرآن الكريم — عمل يصالح فيه الشاهد أن يتعب على دخائل الحب والبغض ويتجنب الميل مع صوابه .

« يأيها الكذابين آمنوا كما آمنوا قومكم بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين أن يكفر غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً »

سورة النساء ١٣٥

« ... يأيها الكذابين آمنوا كما آمنوا قومكم بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى » سورة المائدة ٨

والقضية في الشهادة هي قضية العدل وحماية الحق والمصلحة ، ولهذا شروطها التي يلاحظ فيها المبدأ وضمان الحيطة على أساسه السليم . والمبدأ هنا — كما ينبغي أن نتحراه الشريعة — هو دفع الشبهة من جانب الهوى وما يوسوس به للنفس في أحوال المحبة والكراهة وعلاقات الأقربين والأغريباء ، وليس بالقضي المبادل من يعرض له هذا المبدأ ، فيقصي بالمساواة بين النفس في الاستجابة لنوازع النفس ، والانقياد لنوازع العاطفة ، والامتثال مع مميزات الشعور من رغبة ورهبة ، فالمبدأ الذي ينبغي للقاضي المبادل أن يراعاه هما حريصاً على حقوق الناس أن يعلم أن

النساء لا يملكن من عواطفهن ما يملكه الرجال ، وأنه يجلس للحكم يحمي الحق ، ويدفع الظلم ، ويحتاط لذلك غاية ما في وسعه من حيلة ، لأنه أمر لا يعنيه لشخصه ، ولا يحل له أن يجمعه سبيلا إلى تحية من تحايا الكياسة ، أو مجاملة من مجاملات الأندية . وقدما كانت هذه التقايا والمجاملات تجري في ناحية من المجتمع ، وتجرى معها في سائر نواحيه صروب من الظلم للمستضعفين والمستضعفات تقشر لها الأبدان



وعلى هذه السنة من تقرير المادىء السليمة في شئون العدالة وامصلحة تجري شريعة القرآن الكريم ، حيث تقتضى الحيلة لحماية البرىء ، وانصاف المظلوم ، وأن يزداد عدد الشهود من الرجال فلا يكتفى منهم بالشاهد والشاهدين ، إمعانا في دفع الشك وتأويله - حيث وحده - لمصلحة المتهم ، حتى ثلرمة الإدانة بنهوة من الشكوك والشبهات

ولقد يوجد من النساء من تقوم شهادة إحداهن بشهادة ألف رجل ، وقد يوجد من الرجال ألوف لا تقبل منهم شهادة ، ولكن المشترع الذى يقول - لأجل ذلك - إن مزاج الرجل ومزاج المرأة سواء في الحس ولعاطفة ، يتقبل من معانطة الواقع والصمير ما يبطل تشريعه ويحيه عن هذا المقام . .

وليس من غرضنا في هذا الكلام على حقوق المرأة ، أن نقصد الأعمال التى تجوز لها في المجتمع ، فإنها فيما نرى لا تقبل الإحصاء ، ولا تتشبه في المجتمعات ، مع اختلاف الزمن وتباين الأحوال ، وإنما نجتريء في كلامنا هنا بيان حكمة الاختلاف حيث وجد اختلاف الحقوق . فأما الأعمال المباحة للمرأة فهي الأعمال المباحة للرجل معير تمير ، وكل ما تحاط به من حدود ، أن تسمى على سواء الفطرة ، فلا تحل بالقوامه الضرورية للمجتمع وللأسرة ، إذ هي قوامه لا بد من تقريرها لأحد الجنسين وليس من انطبيعى ولا من المعقول أن يتساوى فيها الجنسان وبعد . فإن حقوق الإنسان المثنية أمل من آمال الطوبيات التى فترقبها في المستقبل ، ولا فتبببها على جليتها في مجتمع من مجتمعات الأمم الحاصره ولا الأمم الماسية ، كائن ما كان قسطها من الحصريه

والمعرفة ، لأر المجتمع الأمثل صورة متخيلة ، ثم يرد رواد الإصلاح أنفسهم يطمسون إليه السبل ولا يتفكرون عليها ولا على الغاية المنشودة التي تؤدي إليها .

بيد أنه نستطيع بعير تردد أن نفهم إن المجتمع الأمثل ليس هو المجتمع الذي تضطر فيه المرأة إلى الكدح لقوتها وقوت أطفالها وليس هو المجتمع الذي تعطل فيه أمومتها ، وتنقطع لذاتها ، وتضرب إلى مطالبها وأهوائها ..

وليس هو المجتمع الذي يشأ فيه النسل بغير أمومة ، وبغير أبوة ، وبغير أسرة ، كأنه محصول من محاصيل الزراعة التي تتولاها الدولة عن الجماعة البشرية ..

وإذا اتخذنا حالة المرأة النافعة لنفسها ولنوعها مقياسا للمجتمع الأمثل ، فحير ما يكون عليه هذا المجتمع - إذن - أن تكون المرأة فيه مكفولة المؤنة في أمومتها ، وأن تكون لها كفاية الأم التي تؤهلها لتزويد الأمة بجيلها المقبل ، على أصلح ما يرجى من سلامة البدن وسلامة الفكر والطوية ..

وفي مثل هذا المجتمع تجرى ابعلاقة بين الجنسين على سنة توزيع العمل وتقسيم الحقوق بالقسطاس لكل جنس يتسكفل بما هو أوفق به وأقدر عليه ويملك من الحقوق ما يحتاج إليه ، ويتحلى عن العمل الذي لا يناسبه ولا يلجأ إليه إلا على اضطرار ..

ومركز المرأة حيث أقامها انقصرآن الكريم ، كفيل لها بكل ما يعسوزها لتحقيق رسالتها الفطرية في هذا المجتمع المثالي على الوجه الأمثل

ويحدث في المجتمعات الحاضرة أن تمول الموارد الكثيرة دون انتظام المجتمع على هذه السنة القويمية من توزيع الأعمال وتقسيم الحقوق ، لاختلال أوضاعه السياسية والاقتصادية والنفسية ، فيما يعم الرجال من جميع الطبقات ولا يخص امرأة وحدها بين حياة الأسرة والحياة العامة ، فتضطر المرأة إلى الكدح لقوتها وقوت صغارها ، وتعجز

عن تكاليف الأمومة ، وتعبير البيب ، والمشاركة بحصنها من الحياة الزوجية .
وحده حالة خذل تتضاهر الجهود لإصلاحها وتبديلها ، ولا يصح أن تتضاهر
لإبقائها واستدامتها وإقامة الشرائع والقوانين لتثبيتها . وعلى هذا النحو
تضاهرت الجهود من قبل على إصلاح الخذل الذي كان يدفع بالأطفال إلى
العمل لمعاونة الآباء والأمهات في تحصيل أقواتهم وضرورات
معيشهم ، فعولج هذا الخذل بتحريم تشييعهم ، وعولج الخذل من قبله
بالحظر المايل نارة وبالخطر المتراخي مع الزمن نارة أخرى ، ولم تكن
علة من علل هذا الخذل وأشاعه حجة على صلاحه وإقامته مقام الحق
الذي يضمن ولا يتبدل ..

وقد تمضى السنين ، بل تمضى القرون ، قبل أن يستقر المجتمع
الإنساني على الوجه الأمثل في حقوق المرأة خاصة ، وفي حقوق أبنائه
وبناته من الرجال والنساء على التعميم ، وقد تلحاً المرأة غداً كما تلحاً
اليوم إلى كسب الرق ودفع الحاجة ، والاعتماد بالعمل من الفنك
والتنذل ، فإذا سيقنت المرأة إلى هذه المآزق ، فليس في أحكام الإسلام
حائل بينها وبين عمل شريف تزاوله المرأة ، وليست كثرة المعاملات
في الغرب اليوم وقتلتهن في الشرق مانع من مواضع الأحكام الإسلامية
وإنما هو الفارق بين مجتمع ومجتمع ، وبين أطوار وأطوار ، ومثل هذا
الفارق كان على أقواه وأشده بين مجتمعات الغرب اليوم ومجتمعاته
بالأمس ، فنادر عدد المشتغلات بالأعمال العامة بين الغربيات من قبل
لأسباب اجتماعية واقتصادية ، ويندر عدد المسلمات المشتغلات بها اليوم
لأسباب كذلك الأسباب ، وقد يطرأ عليها التبدل عطلاً أو متمهلاً على
حسب الأحوال ..

وفي وسع المرأة المسلمة التي تحرم قوامة البيت أن تزاوُل من العمل
الشريف كل ما تزاوُله المرأة في أمم الحضارة ، فلها نصيبها مما اكتسبت ،
ولها مثل الذي عليها بالمعروف ، وذلك حقها الذي تملكه ، كلمت سيقنت
إليه أو كلما اختارته لمصلحتها ، وذلك حقها في لقرآن الكريم

الفصل الثامن

الزواج

الزواج صلة شرعية بين الرجل والمرأة ، تسن لحفظ النوع وما ينفعه من النظم الاجتماعية

وشريعة الاسلام في نظم الزواج بهذه المثابة ، شريعة تامة تحيط بجميع حالاته ، وهي على أتمها في الحائض الذي يتناولها أشد النقصد من قبل المخالفين بالاسلام عامة ، أو المخالفين فيه لنظام الزواج على التخصيص ، ونريد به الجانب الذي ينص على إباحة تعدد الزوجات

فالاسلام لم ينشئ تعدد الزوجات ، ولم يوجبها ، ولم يستحسنها ، ولكنه أباحها في حالات يشترط فيها ائصال والكفاية ، ولا تحسب الشريعة الاجتماعية تامة واقضية بين المباح والمحرم في جميع الحالات ، إن لم تعرض لهذا الجانب من جانب الزواج ، ولم تعتبره احتمالا من الاحتمالات ، التي تحتاج إلى انص عليها بالإباحة أو بالتحريم

فليس البحث هنا عن تعدد الزوجات هل هو واجب أو غير واجب ، وهل هو من العلاقات الداخلية أو من العلاقات التي تتخلف عن مقام المثل الأعلى في الأخلاق . فإن الشرائع لا تفرض المثل الأعلى الذي يتحقق به الكمال ، ولكنها تفرض لأحوال الضرورة كم تفرض لأحوال الاختيار ، ويحسب فيها حساب ما يقبل على الرضى ، وما يقبل على الكره . ولا بد فيه من حكم للشريعة تقضيها عند الحاجة إليه ،

فليس انص على إباحة تعدد الزوجات لأنه واجب على الرجل أو مستحسن مطلوب ، وإنما انص فيه لاحتمال ضرورته في حالة من الحالات . ويكفى أن تدعو إليه الضرورة في حالة بين ألف حالة ، لتقصي الشريعة بما يتبع في هذه الحالة ولا تتركها غملا من النص المريح

ومن مخالفة الواقع أن يقبل أن هذه الحالة لا تعرض للناس في وقت من الأوقات ، فن مثلا واحدا من أمثلة كثيرة قد يجعل السماح بتعدد

الزوجات الفصل الحول ، ويحمل كل حل سواء فسوة بالعة أو يعطيلا لأشرف
الأعراس التي يشرع من أجلها الزواج
مقد يحدث أن تصاب الزوجة بمرض عصال ، ينعدها عن وجباتها
الزوجية ، ويفقدوا وظيفته الأمومة ، فدا امتنع تعدد الزوجات في جميع
الحالات فلا محيص للروح الذي عقم روجه ، وعجوب عن عجير بيتها ،
من يطالب تلك بروحة ، أو من الانشاء على رواج فقد معده ، وبطل الغرض
الأكرم منه للأسرة وللسوع ، ولم يبق منه للرجل إلا تكاليف الخدمة البيئية
التي تعوله وتعول روجه بلا عقب ولا سكن يطمئن إليه ..

بالسماح بتعدد الزوجات في هذه المشكله البيئية حل مقبول أسلم
وأكرم من نبد المرأة المريضة ، ومن إكراه الرجل على العقم والمشقة . وليس
من موانع التشريع في أمثال هذه المشكلات ، أن تكون فيه غرضه على
المرأة التي يبني الرجل بزوجة أخرى ، مع بقائها في عصمه . فإن العصفه
لاحقه بها في الطلاق ، وليست العصفه التي تصيب الرجل انقصور على
العقم واحتمال تكاليف خدمته البيئية بالأمر الذي يسهر عنه التشريع ،
بل هي أولى بنظر الشريعة التي تقديس ازواج وتحفظ قوامه ، إذ كان إهمالها
إهمالا لحكمه الزواج ، وإلعاء المقصد الشارع من إبرام الصلة بين الزوجين ،
وتحريم ارتنى والفسوق

وقد يكون للرجل المتزوج قريبه لا يؤويها غيره ، ويكون لها نسل
لا يرعاه الزوج الخريب عنها ، فمن الحذقة المرفونة أن يقال إن الاحسان
إليها بالصدقة أكرم لها من كفالتها في عصمتها ، ورضاها في هذه الحالة
أولى بالتقديم من رضى روحها التي تعميها الاثرة عن كل شعور غير شعورها ،
فكفاتها امرأة ، وكفاتها إنسان يحق له العطف والحماية من الكدر والشقاء ..

وليس بانسار أن تمر بالأهم أرمان ، يريد فيها عدد النساء على
عدد الرجال ، كما يحدث في أعقاب الحروب والثورات ، وقد يحدث في أعقاب
الأوبئة التي تنتقل عدواها في المجامع العامة ، فلا تتعرض لها المرأة كما
يتعرض الرجل ، وقد يحدث أن تكون زيادة عدد الاناث ظاهرة مطردة
في كثير من الأنواع كما يقول بعض المشتغلين بعم الاحياء ، فدا حدث هذا

الاختلال في نسبة التسوي بين الحسين ، فليس لهذه المشكلة حل أسلم وأكرم من السماح بتعدد الزوجات . لأن المرأة التي لا تتزوج تعيش عيشة البطالة والفقر ، أو تكدح في طلب الرزق بعدد من الأعمال لا يتيسر لجميع النساء ، وتبتلى بالعقم في الحالتين

وما من اعتراض على هذا الحل يبينه المعارض على المبدأ الجسد في علاج أدواء المجتمع ، والاحلاص في تقدير مصائبه وآفاته . فانهم يحسبون أن الحرص على كرامه المبدأ - الحبالى - كفيلا لها بلصينته ، وكفيل للمجتمع بحل مشكله الزواج ، وما من أحد يعجز عن المعالجة بكرامة المرأة ، وما ينبغي لها في عالم الحيسال ، ولكن كرامه المرأة في الحق وفي الواقع لا تساوى شيئاً عند من يرتضى بها العقم ، والابتدال ، والاعضاء عن حلائل الزوج ، وسراريه ، ولا يأدرى بها أن تؤثر ارضى بتعدد الزوجات على الرضى بكل هذه المساوى والمضطورات ، وهي صاحبة الحق في الاختيار بين الأمرين ، فانها لا تساق كرها إلى ازواج ، إذا سمح الشارع بتعدد الزوجات ، ولكنها تساق كرها إلى العقم والغواية إذا حرم عليها الشارع ، ولم يخلق دونهما طريق الاسفاف والابتدال ، فمن تعطل بحق المرأة ، فليترك لها على الأقل أن تكون هي صاحبة الاختيار بين العلاقة المشروعة على علانها ، وبين العلاقة التي يحرم عليها في كل شريعة وكل دين . والواقع أن التشريع الذي يحرم تعدد ازواج لا يحد من حرية الرجل بمقدار ما يحد من حرية المرأة ، لأن الرجل لا يعدد روحانه بعير مشيئة المرأة . فهذه المشيئة هي التي يقع عليها الحجر ، ويفرض عليها القصور ، أو تضرب عليها الوصاية من قبل الشارع ، فلا ترجع إليها الحرية كما ترتضيه .

وقد سكنت الشرائع الاجتماعية ، قبل الاسلام ، عن كل حكم من أحكام الزواج غير الحكم المفهوم من إباحته على إطلاقه بعير عدد محدود من الزوجات ، أية كانت نسبة العدد بين الجنسين ، وقطرة الزوج على مؤنة البيت ، وحالة المجتمع من توريد أسباب المعيشة البيئية . فلم تفرض شريعة منها أي فارق بين زواج وزواج ، ولا بين حالة ممكنة وحالة متمذرة ،

أو من حالة يحسن فيها الاكتفاء بالروح ، وحاله يبطل فيها مقصد ازواج بهذا الاكتفاء ، وذلك هو اسقص الذي تداركه الاسلام حين لمح الفوارق الكثيرة بين ظروف الزواج من وجهته الاجتماعية أو وجهته البيتية ، فعرف الحسنة المثلى بعلامة الشرعية بين الرجل والمرأة ، كم غرف الحسنة انقاسرة انتى يصطر إليها الزوج ، وتضطر إليها اروحته ، ويضطر إليها المجتمع والشرع ، لأنها أصلح من تعطيل الزواج ، وأوقع من العروبة والامتدال

فالشرائع المدنية عامة قبل الاسلام . كتب ببيع تعدد الزوجات واقتناء سرارى بغير تحديد للعدد . ولا الترام مشرطاً من الشروط ، غير ما يلتزمه الزوج من المؤنة والمأوى

والشريعتان الدينيتان السابقتان للاسلام وهما الاسرائيلية والمسيحية — مختلفتان فى أحكام الزواج وفى النظر إلى معاه وعاقبته من الوجهة الروحية ..

والشريعة الاسرائيلية أباحت تعدد الزوجات بمشيئة الزوج حسب رغبته واقتداره ، ويثفهم من أخبار العهد القديم أن داود وسيمان عليهما السلام — وهما ملكان نبهان — حمعا بين مئات من ازواج الشريعات والأماء ، ولم يحق بهما النوم إلا لما نسب إلى داود من الزواج بامرأة قانده « أوربا » بعد تعريضه للقتل فى الحرب ، وما نسب إلى سليمان من مطاوعته لأحدى زوجاته فى إقامة الشعائر المخالفة للدين

ففى الاصحاح الثامى عشر من سفر صمويل التامى يقون النبى ناثان لداود : « أنا مسحك ملكا على إسرائيل وأبقدتك من يد شاول وأعطيتك بيت سيدك ونساء سيدك .. لمادا أحدث امرأة « أوربا » لك امرأة ؟ » ..

وفى الاصحاح الحدى عشر من سفر الملوك الاول أن الملك سليمان . « أحب نساء غريبة كثيرة مع بنت فرعون موآبيات وعمونيات وأورميات وصيخونيات وحيثيات .. فانتصق بسنمان بهؤلاء بالحصة ، وكانت به سعمائه من النساء السيدات وثلاثمائة من سرارى . فقامت ساؤه قلبه .. » ويقول بيوفلد صاحب كتاب « قو من الزواج عند العبرانيين

الأقدمين » (١) . « إن التلمود والتوراة معا قد أباحا تصدّد الزوجات على إطلاقه ، وإن كان بعض الرمانيين ينصحون بالقصد في عدد الزوجات ، وإن قوانين البابليين وجيرانهم من الأمم التي اختلط بها بنو إسرائيل كانوا جميعاً على مثل هذه الشريعة في اتخاذ الزوجات والاماء »

ومما لاحظته معظم المؤرخين للنظم الاجتماعية بين العبرانيين وجيرانهم الشرقيين - كما لاحظته بيوفلد - أن إباحة تصدّد الزوجات على إطلاقه ، مصحوبة ببياحه التسرى على أنواعه ، وهي كثيرة كما يؤخذ من الأسماء التي كانت تطلق على النساء المملوكات في مصطلحات العهد القديم ، فكان لئرحل أن يملك ما يشاء بين أمة وسرية وجارية وعدة وسبية من النساء المملوكات بالسبى أو الشراء . وقد يؤخذ من أعمال المنسوبة إليهن في كتب العبرانيين أنهن درجات مختلفات في المنزلة الاجتماعية والصفات الشرعية ، ولكن الواحدة منهن قد تذكر باسم جارية في موضع ، واسم أمة في موضع آخر ، ويعود هذا - على الأرجح - إلى حالة المسألة الذي يستطيع أحياناً أن يخصص لخدمة المنزلية خادمة غير السرية ، ويحتاج أحياناً إلى استخدام أسرية في أعمال البيت كلها مما تقوم به الزوجة عادة حيث لا توجد الجارية أو السرية . وأيا كان عمل النساء المملوكات مهر - بطبيعته الحال - لا يتساوون في المكانة لأدبيته ولا في قيمة الثمن . ولا في صفات الحمل والدكاء . - يمتنع من كانت تحل محل الزوجة اعميم برضى الزوجة . تنبذ للرجل ذرية تنسبها تلك الزوجة ، وتنتقل إليها حقوقها في الميراث . وتظل الجارية أم المنير في مقام وسط بين مقام ربة البيت والأمة المملوكة التي تباع وتشترى

وكل هذه لعلاقات بين الرجل وساء بيته كانت تنح على إطلاقها ، ولا يشرع لها قيود غير قيد الوثيقة الشرعية ، سواء كانت وثيقة رواج أو وثيقة شراء . .

وبقيت حقوق الزوجات ، وأنساء الزوجات ، على هذه الحال في اشراخ
للقديمة قبل الاسلام إلى زمن غير بعيد

ثم جاءت المسيحية — وهي أكبر الديانات الكتابية بمد حياتات أنبياء
بنى إسرائيل — فلم تتوسع في التشريع الاجتماعي ، لأنها نشأت في بيئة
مكتظة بالشرع ، نستولي عليها لأهنا انلتان أسرفتتا إسرائا انلو
الفرط في سن القوانين ، والاريساط بحروف « النواميس » . فذكرت هذه
الديانة الجديدة شيئا عن الزواج في ناحيته العبادية ، أو في ناحيته التي
تتصل بالعالم الآخر دون عالم الحياه الدنيا ، ولم يرد في كتبها نص
صريح بتحريم تعدد الزوجات ، وإنما ورد في كلام بوس رسولها اكبر
استحصان الاكتفاء بزوج واحد ، لرحل الدين المقطع عن مآربه دنياء ،
ذهابا إلى الرضى بأهون الشرين ، وقياسا على أن ترك الزواج لمن استطاعه
خير من الزواج

وبقي تعدد الزوجات مباحا في العالم المسيحي إلى القرن السادس عشر ،
كما جاء في تواريخ الزواج بين لأوربيين ، ويقون وسنرمارك Westermarck
في تاريخه . « ان ديارمات Diarmat مك أيرلندة كان له زوجتان وسريتن ،
وتعددت زوجات الملوك الميروفنحيين غير مرة في القرون الوسطى ، وكل
لشرمان زوجين وكثير من السراى ، كما يظهر من بعض قوانينه أن تعدد
الزوجات لم يكن مجهولا بين رحى الدين أنفسهم ، وبعد ذلك برمن كان ميليب
أوف هيس ، وفردريك وليام اشاسى البروسى ، يبرمن عقد الزواج مع
اثنتين بمواقفة القساوسة الموثريين ، وأفر مارتس لوثر نفسه تصرف الأول
منهما ، كما أقره ملاكتون Melancton وكان لوثر يتكلم في شتى المناسبات عن
تعدد الزوجات بغير اعتراض ، فانه لم يحرم بأمر من الله ، ولم يكن
براهيم — وهو مثل المسيحى الصادق — يحجم عنه إذ كان له زوجتان . نعم
إن الله أدن بذلك لأناس من رجال العهد القديم في ظروف خاصة ، ولكن
لمسيحى اندى يريد أن يمدى بهم ، يحق له أن يفعل ذلك متى يقن أن ظروفه
تشبه تلك الظروف . فمن تعدد الزوجات على كل حال أقصا من الطلاق .
وفي سنة ١٦٥٠ الميلادية — بعد صبح وسفاليا ، وبعد أن تبين النقص في عدد
السكان من جراء حروب الثلاثين — أصدر مجلس للفرنكيين بنورمبرج قرارا

يجوز للرجل أن يجمع بين زوجتين . بل ذهبت بعض الطوائف المسيحية إلى
إيجاب تعدد الزوجات ، ففي سنة ١٥٣١ نادى اللامعمدانيون في مونستر
صراحة ، بأن المسيحي - حق المسيحي - ينبغي أن تكون له عدة زوجات ،
ويعتبر المورمون كما هو معلوم أن تعدد الزوجات نظام الهي مقدس . . .

ومن المعلوم أن اقتناء السراري كان مباحا على إطلاقه كتعدد الزوجات ،
مع إباحة الرق جملة في البلاد الغربية ، لا يحده إلا ما كان يحده تعدد
الزوجات ، من ظروف المعيشة البيئية ومن صعوبة جلب الرقيات المقولات
للتسرى من بلاد أجنبية ، وربما نصح بعض الأئمة بالتسرى لاجتناب الطلاق
في حالة عقم الزوجة الشرعية . ومن ذلك ما جاء في الفصل الخامس عشر من
كتاب الزواج الأمثل للقديس أوغسطين . فانه يفضل التجاء الزوج إلى التسرى
بدلا من تطليق زوجته الحقيم

وتشير موسوعة العقليين Rationalist Encyclopedia إلى ذلك ، ثم تعود
إلى كلامها عن تعدد الزوجات فتقول إن الفقيه الكبير حروتيوس دافع عن
الأماء الأقدمين ، فيما أحذه بعض الناقدين المتأخرين عليهم من التزوج بأكثر
من واحدة لأنهم كانوا يتحرون الواجب ولا يطلبون المثمة من الجمع بين
الزوجات

ويرى وسترمارك أن مسألة تعدد الزواج لم يفرع منها بعد نصريه
في القولين الغربية ، وقد يتجدد النظر في هذه المسألة مرة بعد أخرى ،
كلما تخرجت أحوال المجتمع الحديث ، فيما يتعلق بمشكلات الأسرة ، فتسائل
في كتابه المتقدم ذكره . « هل يكون الاكتفاء بالزوجة الواحدة حكام
النظم ونظم المستقبل الوحيد في الأزمنة المقبلة ؟ » ثم أجاب قائلاً :
« إنه سؤال أجيب على آراء مختلفة » . إذ يرى ستنسر أن نظام الزوجة
الواحدة هو حكام الأنظمة الزوجية ، وإن كل تعبير في هذه الأنظمة لا يد
أن يتأدى إلى هذه النهاية ، وعلى نقض ذلك يرى الدكتور ليبون Lebon
أن القوانين الأوروبية سوف تجبر التعدد ، ويذهب الأستاذ اهرنفيك Ehrenfel
إلى حد يقول بأن التعدد ضروري للمحافظة على بقاء « السلالة الأرية »

ثم يعقب وسترمارك بترجييع الاتجاه إلى توحيد الأزوجة إذا سارت الأمور على النحو الذى أدى إلى تقريره

كذلك كانت أنظمة الزوج في العالم قبل الاسلام ، وكانت بها - كما يرى - حاجة شديدة إلى الإصلاح والتقويم ، وينحصر كلاهما في شريعة واجبة ، تحد من الاماحة المطلقة ، وتهدى إلى الزواج السوى ، ولا تهمل مع هذه الهدية أن تقدر الضرورة التي تلجئ الزوج والزوجة ، وقد تلجئ المجتمع كله ، إلى حالة ليست بالسوية ولا بالمأثورة مع المشيئة والاختيار ، ولكنها تقع في الحياة على كثرة أو على قلة ، فلا يحوز أن تهملها اشريعة التي تقدر مصالح الناس في حياتهم الدنيا ، وتحص حسابها لحياتهم اديوية كما تصبه لحياتهم الروحية

وهذا الإصلاح المنتظر هو الإصلاح الذي جاء به الاسلام على أوفاء من جانب التشريع ..



حاء الاسلام فلم يشئ تعدد الزوجات ، ولم يوجبه ، ولم يستحسنه ، ولكنه أباحه وفضل عليه الاكتفاء بالزوجة الواحدة ، وفصله على تعطيل الزواج في مقصده الطبيعي والشرعى ، بقبول اعقم ، والتعرض للغواية ، وفرض العزوبة - وهي تجمع بين العقم والعزوبة معا - على كثير من النساء عند احتلال النسبة المسدية بين الجنسين

وبزيد على ذلك أنه حفظ للمرأة حريتها التي يتشدد بها فقصاد اشريعة الاسلامية في أمر الزواج ، لأن إباحة تعدد الزوجات لا يحرم المرأة حريتها ، ولا يكرها على قبول من لا ترتضيه روحا لها ، ولكن تحريم التعدد يكرها على حالة واحدة ، لا تملك غيرها ، حين تلجئها الضرورة إلى الاختيار بين الزواج بصاحب زوجة ، وبين عرومة لا يعولها فيها أحد ، وقد يعجزها أن تعول نفسها

واستلزم القرآن الكريم اعدل بين الزوجات في حالة اتعدد على أن لا يزيد عددهن عن أربع :

« فَاكْحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدُوا فَوَاحِدَةً » سورة النساء آية ٣

ثم ذكر الرجال مصمومة المدد عسى أن يتريثوا قبل الاستخدام على الصرح :

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » النساء ١٢٩ ، ولا نصب أن لأمر في تحديد عدد الزوجات بأربع يدعو إلى سؤال من أهد يمارس حدود التخصيص في الشريعة . فإن التحديد يقتضي اوقوف عدد حد متعارف عليه ، وما من سبب يقتضي أن يكون عدد الكتيبة في الجيش مئة ، ولا يكون تسعة وسعين ، أو مائة وواحدا ، إلا جار لهذا السبب نفسه أن يكون المدد أكثر من ذلك ، أو أقل من ذلك ، بمير قدرك في التنفيذ ، وما من سبب يقتضي أن تكون درجة العجاف في الامتحان خمسين ، ولا يقتضي كذلك أن يجعلها سنين أو أربعين . وإنما يجب الوقوف عند حد معلوم ، ويقتضي ذلك الحد أن يكون العدد أقرب إلى انغرض المطلوب

وعند حساب الزيادة الراحة في عدد النساء بالنسبة للرجال ، لا يجدى أن يكون الحد اثنتين وحسب ، إذ أن الرجال لا يتساوون في القدرة على أعباء الزواج كيفما كان عدد الزوجات . فمتهم من يعييه أن يعول زوجة واحدة ، ومنهم من لا يسمييه أن يعول الكثيرات ، وليست أقسام الرجال على حسب هذه القدرة معلومة لولاه الأمر المشرعي على صيانة الحدود . فلا مدح من حساب من يستطيع تكاليف الزوجات الثلاث والأربع إلى حسب الذي يسمييه تكاليف الزوجة والزوجتين . وهذه موازنة ينتهي عندها انصد المقول ، متى كان من الواجب أن تنتهي إلى حد مقول

وحسب الشريعة أن تقيم الحدود وتوضح الخطأ المثالي بين الاختيار والاضطرار ، وأما ما عدا ذلك من التصرف بين الناس ، فشأنه شأن جميع المباحات التي يحسن الناس وضعها في موضعها ، أو يسيئون العمل والمهم فيها على حسب أحوال الأمم والمختمات من الارتقاء والهبوط ، ومن المعرفة والجهل ، ومن الصلاح والفساد . ومن الرخاء والشدة ، ومن وسائل المعيشة على التعميم

فالمباحات الاجتماعية والفردية كثيرة تأذن بها الشريعة . ولكنها لا تأخذ بأيدي أساس ليحسوا تناولها وانصرف فيها ، فليس أكثر من الطعام المباح ، وليس أكثر من أصرار الطعام من يستيحونه على غير وجهه ،

وبالزيادة أو النقص في مقداره ، وبالخلط بين ما يصلح منه للسليم وما يصلح للمريض ، وما يطيب منه في موعد ولا يطيب في موعد سواء ، وإنه لمن الشطط على اشرائع - وعلى انفس - أن تنتظر من الشارح حكما فطما في كل حالة من هذه الصالات ، لأن لصبر من فرصها على من يتولاها بغير بصيرة أو ضم وأعظم من تركها لتخربة والاختبار ..

إن المصوع من تعدد الزوجات لا حيلة فيه للمجتمع إلا بنقض بقاء الزواج ، وإهدار حرمانه ، حرة أو في الخفاء .

أما لمباح من تعدد الزوجات فالمتمتعات موفرة الحيلة في إصلاح عيوبه على حسب أحوالها الكثيرة من أدبية ومادية ، ومن اعتدال أو اختلال في تكوين أسرها وعائلاتها وسائر طبقاتها

فالتربية المهذبة كفيلة بالعلاقة الصالحة بين الزوج والروجة ، فلا يمدد الزوج نفسه علاقة بينه وبين امرأته لا تقوم على الحطف المتبادل ، والمودة الصريحة ، والمعسوة الثابتة في تدمير الأسرة ، ولا يتهيا له جو اسيت على المثل الذي يرتصيه مع زوجتين تدعوه إلى الجمع بينهما داعية من دوعي الاثرة والابقاد للنزوات

وقد ينشأ المانع لتعدد الزوجات في حالتي العنى والفقر على السواء فالعنى يستطيع أن ينفق على بيوت كثيرة ، ولكنه لا يستطيع أن يجد عينا مثله يعطيه بنته ، ليجمع بينها وبين ضرة تنارعا ، ولو اعتزلها في معيشة أخرى ، وقد يشق عليه أن ينفق على الزوجات الغنيات بما تتطلب هذه النفقة من السعة والاسراف ، وإذا وجد النساء الفقيرات فلعلها حالة لا تحسب إذ داك من أحوال الاضطراب بالنسبة لمن يقلل عليها من الزوجات

والفقير قد يحتاج إلى كثرة النساء والأنساء لمعاونته على العمل - ولا سيما العمل الزراعى - ولكنه يهاب المالة ويحجم عما يجده من تحصيل النفقة والمأوى ..

والمجتمع يحق له أن يشترط الكفية في الزوج لتربية أبنائه ، ويتوخى لذلك دستورا يحافظ على حرية الرجل والنساء ، ولا يخل بحقوقهم في التراعى

على الزواج متى اتفق رغبهم عليه ، وليس من العسير تسوية ذلك الدستور من جانب المجتمع ، لأن الزواج المقصرين يجنوا عليه ، ويحملونه تبعات كل كسالة للأبناء ، يعجز عنها الآباء والأمهات

ومن صفات السماح بتعدد الزوجات عند الضرورة ، أن يكون فرجة من درائع المجتمع لدفع غوائل العيلة والعساقة عند اختلال النسبة العددية بين الجنسين ، فإذا كان هذا المعارض من العوارض التي يخطر لرجل في علم « ليبون » أنه يستلزم من القوانين لتداركه ، فليس المتراضة في الشريعة باطلا يقضى عليه بالبحث في جميع الظروف ، ويحق للمجتمع أن يرجع إليه في تقدير تلك الظروف ، فلا تصطدم عقائد الدين ودواعي المصلحة بين جيل وجيل

إن قضية الزواج إحدى القضايا الانسانية الكبرى التي يتم اعتدالها بين الدين والدنيا ، فلا غنى عن راع الدين في أمر يتعلق بمفصل الجنسية ، ولا غنى عن شروط المجتمع في أمر يتعلق بالمعاش والمعاملات ، وقد كان لأحكام القرآن شرعتها الحميدة - على ما تقدم - في التوفيق بين مهمة المجتمع ومهمة الدين

وقبل الانتهاء من هذا البحث نقول إساق قد أوردنا فيه حقوق الشرع انشئ يدان بها الرجل والمرأة في رواج الاختيار وزواج الاطرار ومضى أن يحتمه ببيان حق واحد للمرأة وجيز متفق عليه ، نأتى به بعد تلخيص تلك الحقوق لأنه يوازها جميعا ويرجع بالأمر كله إلى حرية المرأة في إبرام عقد الزواج ، فكل عقد من عقود الزواج باطل إذا أنكرته المرأة ، وشكت إلى ولي الأمر إكراهها عليه . وفي الحديث الشريف « إن الشيف أحق بنفسها من زوجها ، والنكر تستأمر وإذنها سكوتها » وفيه أيضا : « لا تفكح الأيتم حتى تستأمر ، ولا انكر حتى تستأذن »

وقد أطل عليه السلام عقدا أبرم على كره من فتاة بأمر أبيها ، إيثارا لترويجها من ابن أخيه على ترويجها من غريب عنها ، فاستدعى الرسول أمها فجعل الأمر إليها ، فقالت الفتاة : إنني أجرت ما صنع أبي ، ولكنني أردت أن أعلم النساء أن ليس للرجال من الأمر شيء »

ونقص البنى غير هذا - كما نقص الحلفاء - عقودا كثيرة ، شكنا فيها النساء إبرام عقد الزواج بعير مرضاتهن ، بل نقضوا عقودا أبرمتها المرأة ، ونفرت منها بعد العشرة الزوجية كما سيأتى فى الكلام على الطلاق وإذا آل القول الأخير فى إبرام عقد الزواج إلى المرأة ، معلقوا بين الاجتماعيه تتحكم فى حريتها ومصالحها التى ترتب عليها لعائلتها وأبنائها ، إذا ضربت عليها الوصاية كما نصرت على القاصر والقاصرة ، وهى تزعم أنها تصون كرامتها وتحفظ عليها حريتها

الفصل التاسع

زواج النبی

كان للنبي صلوات الله عليه خصوصية في أمر تعدد الزوجات ، جازت له قبل سريان حكم التقييد بعدد لا يريد على أربع لسائر المسلمين وأمثال هذه « الخصوصية » ليست بالشئ الفادر عند تأسيس انظم الاجتماعية قبل تمام الانتقال من نظام إلى نظام لأنها استثناء توجبه مصلحة النظام الحديد ولا يتأتى شموله بالتعميم في جميع الأحكام ومن شروطه ألا يتكرر بعد من يختص به للمرة الأولى ، ولمرة الأخيرة ، لأن تكراره يحطه نظاما قائما إلى جانب النظام الحديد

وقد كانت خصوصية أسبي عليه السلام مقرده مقصورة عليه غير قابلة لتكرار ، لأنها ارتبطت بمصلحة الدعوة في إيائها ولم يكن للدعوة رسول سواء ولم يكن له غنى عن تلك الخصوصية في البلاد التي تأسست فيها الدعوة الأولى ، وهي بلاد الأنساب وروابط المصاهرة وبولاء بين الأسر والبيوت ..

وقد تحتاج الحكمة في امتياز الرسول بتلك الخصوصية إلى شرح وإيضاح ..

أما الحقيقة الواضحة التي لا حاجة بها إلى شرح ولا إيضاح فهي مراعاة تلك الخصوصية مما يعاب على الرجل أو على المرأة ، وحلوصها من شوائب الهوى النفسى ، ولو كان من السائغ المباح

لم تكن تلك الخصوصية لتمكين صاحبها من المتعة والاسعراق في مساعم الحياء الحنسية .. فإن البيت الذى يشكو مساؤه قلة المؤنة والزينة ، لا يقال غسه إنه بيت رجل تملكه أهواء نفسه ويعبه على رشده . والرجل الذى يملك الجزيرة العربية ولا يمد يده لأعراف الثروة التي مكفى روجانه ، وتمنى لمن في الغرف والريسة ، لن يكون رجلا مغلوب الحس مساقا مع غواية المتعة ووساوس الشهوات ، وليس بالرجل المخوق لطلب اللذة من

ينفض بما نهض به نبي الإسلام من عظام الأمور في مدى سنوات
معدودات ..

أما النساء اللاتي اجتمعن في بيت أسى هنم تكن عليهن مهانة يشعرن
بها ، أو يشعر بها أحد من أقربائهن ، أو من عامة المسلمين ، أعنيائهم
وفقرائهم على السواء ، بل كان دخول المرأة في عداد أمهات المؤمنين
شرف لا يملوه شرف ، ولا تطمع امرأة من أعرق البيوتات في كرامه حاصره
باقية أرفع من هذه الكرامة ، التي تنظر بها سيدات العرب والمعجم
من أقدم العصور إلى آخر الزمان

وقد تقدم أن سليمان الحكيم جمع بين ألف امرأة من الحرائر والإماء ،
كما جاء في كتب العهد القديم ، ولعنهن اجتمعن في ذلك الحرم هاسورات
مملوكات . ولعنهن رصين به رصى عن اسرف والجساء ، في قصر يعلو على
القصور . أما نساء محمد عليه السلام فما أرقاهن عن المقسم في بيته على
المشظف والكفاف مال ولا جاء من جاء الأبهة والسلطان ، وإما هو جاء
الروح ترتفع إليه المرأة بهدى الرسالة ، ولا يرفعها إليه هدى سوى هدها
وإذا تفرقت الخصوصية التي انفرد بها محمد عليه السلام عن مهانة
شئس الرجل أو المرأة فقد ظهرت الحكمة فيها أيما ظهور ، وامتنع كل
وجه من وجوه تعليلها وتفسيرها ، إلا أن تكون في سبيل الدعوة ، لا في سبيل
محمد ولا آل محمد ، وإلا أن تكون تعليما باررا لحكمة التشريع في حدود
الزوجات وهي تدعيم للنظام الاجتماعي بالمصاهرة ، وصيانة المرأة من الفتنة
والمهانة ..

فتجد جمعت المصاهرة أبا بكر وعمر وعثمان وعليها في رسالة واحدة
هي رسالة الدين ..

وقد كانت كل سيدة من أمهات المؤمنين تأوى إلى البيت الطاهر ،
فإنما تأوى إليه اعتصاما من الارتداد والوثوع في أيدي الحاقدين عليها
من ذويها ، أو تأوى إليه لآكرامها عن منزلة دون منزلتها ، أو عن عرصها
على من يفسر ع أهلها ممن لا يرغبون فيها ، وكان فيهن النصف ، والعاقرة ،
ومن لا مال لها ، غير التأميم ، أو العرض المستكره على أشرف القوم من

أنفادها ولا يحلو ذلك العرض من عصاة عليها ، بما يساورها من الظن بقبوله حياة من النسي وطاعة لأمره ، وليس لا يثار النبي البناء بالمسيدة على عرضها لزواج بين أصحابه غير سبب واحد يعقله المنتصف والمكابر ، لأنه لا يقبل الفهم المعقول على وجه آخر . وذلك هو جبر الحاضر ، والبر بالمرأة المؤمنة أن ينتهي بها إيمانها إلى انحطه ولهوان ، ويكفي أن تسرد أسماؤهن وتذكر أحوالهن عند بناء النبي بهن ، لتقطع الظنة في أسباب كل زواج سهلته للخصوصية النبوية

« ... ولم يحدث قط أن انصار زوجه وحده لأنها مليحة أو وسيمه ولم يبين بمعدراء قط إلا أعداء التي علم قومه جميعا انه اختارها لأنها بنت صديقه وصفيه وخليفته من بعده - أبى بكر الصديق رضى الله عنه

« هذا الرجل الذي يفتري عليه الأئمة الكاذبون أنه الشهوان الغارق في لذات حسه - وقسم كانت روحته الأولى تقسارب الخمسين وكان هو في غفسيوان الشباب لا يحاور الخامسة والعشرين وقد اختارته زوجا لها ، لأنه الصادق الأمين فيما اشتهر به بين قومه من صفة وسيرة ، وفيما لقبه به عارفوه وعارفو الصدق والأمانة فيه ، وعاش معها إلى يوم وفاتها على أحسن حال من السيرة الطاهرة والسمعة النقية ، ثم وفي لها بعد موتها فلم يفكر في الزواج حتى عرضته عليه سيدة مسلمة رقت له في عزلته فخطبت له السيدة عائشة بإذنه ، ولم تكن هذه الفتاة العزيزة عليه تسمع منه كلمة لا ترضيها غير ثنائته على زوجته الراحلة ووفائه لذكرها »

« وما منى - عليه السلام - بمواحدة من أمهات المسلمين لما وصفت به عنده من حمس وبصارة . وإنما كانت صلة ابرحم والخن بهن على المهانة هي الساعت الأكر في نفسه الشريفة على التفكير في الزواج بهن . ومعظمهن كن أرامل مؤيمات ففسدن الأزواج أو الأولياء ، وليس من يتقدم لخطبتهم من الأكفاء لهن إن لم يفكر مبين رسول الله »

« فالسيدة سودة بنت زمعة مات ابن عمها المتزوج بها بعد عودتها من الهجرة إلى الحبشة ، ولا مأوى لها بعد موته إلا أن تعود إلى أهلها ، فيكرهوها على الردة أو تتزوج بغير كفء بها لا يريدوها »

« والسيدة هدد بنت أمية - أم سلمة - مات زوجها عبد الله المخزومي ، وكان أيضا ابن عمها ، أصابه حرج في عروة أحد فقضى عليه ، وكانت كهلة مسنة فاعتذرت إلى الرسول عليه السلام بسنها ، لتعفيه من خطبتها ، فواسها قائلا . « سلى الله أن يؤحرك في مصيبتك ، وأن يخلقك هيرا » فقالت « ومن يكون هيرا لي من أمي سلمة ؟ » وكان الرسول عليه السلام يعلم أن أب بكر وعمر قد خطبها فاعتذرت بمثل ما اعتذرت به إليه ، فطيب خاطرهما ، وأعاد عليها الخطبة حتى قتلها »

« والسيدة رملة بنت أبي سفيان تركت أباه وهاجرت مع زوجها إلى الحبشة ، فتمصر زوجها وعارقها في عريتها بعير عائل يكفلها ، فأرسل أبي عليه السلام إلى النجاشي يطلبها من هذه العربة الهلكة ، وينقذها من أهلها إذا عادت إليهم راغمة من هجرتها في سيل ديبها ، وبعد في أنرواج بها سبيبا يصل بينه وبين أبي سفيان بوشيحة النسب فتكمل به من حفاء العداوة إلى مودة تخرجه من ظلمات الشرك إلى هداية لإسلام »

« والسيدة خولة بنت الحارث سدد قومه ، كانت بين الساي في عروة بن المصطلق ، فأكرمها النبي عليه السلام أن تدل دلة المباء ، فزوجها وأعنتها وحسن المسلمين على إعتاق سبايهم ، فأسلموا حميما وحسن إسلامهم ، وخيرها أبوها بن العودة إليه والبقاء عند رسول الله فاختارت البقاء في حرم رسول الله »

« والسيدة حفصة بنت عمر بن الخطاب مات زوجها ، فعرضها أبوها على أبي بكر فسكت ، وعرضها على عثمان فسكت ، وث عمر أسفه للنبي فلم يشأ أن يرض على صديقه وولي بالمصاهرة التي شرف بها أبا بكر قبله ، وقال له : « يتزوج حفصة من هو خير لها من أبي بكر وعثمان »

« والسيدة صفية الإسرائيلية بنت مسدد بن قريظة خيرها النبي من أن يردّها إلى أهلها ، أو يعتقها ويترجها ، فاختارت البقاء عنده على العودة إلى ذويها ، ولولا الخلق الرفيع الذي جبلت عليه نفسه الشريفة ، لما علمنا أن السيدة صفية قصيرة يعيها صواحبها بالقصر ، ولكنه سمع إحدى صواحبها تعيها بقصرها ، فقال لها ما معناه من روايات لا تخرج

عن هذا المعنى : إنك قد منعت بكثرة لو القيت في البحر لكدرته ، وجبر خاطر الأسيرة الغريبة أن تسمع في بيته ما يكرها ويفص منها »

« والسيدة زينب بنت جحش - انفسه عمته - زوجها من مولاه ومتبناه زيد بن حارثة ، فنفرت منه وعز على زيد أن يروضها على طاعته ، فأذن له النبي في طلاقها . متزوجها عليه السلام لأنه هو المستول عن رواجها ، وما كان حمالها حقيقا عليه قبل تزويجها بمولاه ، لأنها كانت بنت عمته ، يراها من طفولتها ولم تفجئه بروعة لم يمهدها »

« والسيدة زينب بنت حزيمة بنت زوجها عبد الله بن جحش متيلا في عزوة أحد ، ولم يكن بين المسلمين القلائل في صحته من تقدم خطبتها ، متكفل بها عليه السلام ، إذ لا كفيل لها من قومها »

« وهذا هو الحريم المشهور في أباطيل المبشرين وأئسده المبشرين ، وهذاه هي بواعث النفس التي استعصى على المبطلين أن يفهموها على حليتها ، فلم يفهموا منها إلا أنها بواعث إنسان عارق في لذات لحس ، شهوان » .

« ولقد أقام هؤلاء الرواحات في بيت لا يحدن فيه من الرغد ما يجده

الزوجات في بيوت الكثيرين من الرجال ، مسلمين كانوا أو مشركين . وعسى هذا اشرف اندى لا يدنيه عند المرأة المسلمة شرف الملكات أو الأميرات ، شقت عليهن شدة العيش في بيت لا يصح فيه من الطعام ولزينة فوق الكفاف ، والقنعة بأيسر اليسر ، فاتفق على معانته في الأمر ، واجتمع يسألنه المريد من الثقة ، وهي موفورة لديه لو شاء أن يريد في حصته من القى ، فلا يعترسه أحد ولا يحاسبه عليه . إلا أن الرجل المحكم في الأنفس والأموال - سيد الجزيرة العربية - لم يمتطع أن يريدهن على مصيبه ومصيبهن من الطعام والريية ، فأملهن شهرا وخيره بعهده أن يفارقه ، وبهن منه حق المرأة المفارقة من انصاع والحسنى ، أو يقبل ما قبله لنفسه معهن من ذلك العيش الكفاف »

ولو أن هذا الحمر من أخبر بيت النبي كان من حوادث السيرة المحمدية التي تخفى على غير المطلعين المتوسمين في الاطلاع ، لقد كان للمبطلين بعض المخز فيما يفترونه على نبي الإسلام من كذب وبهتان ، إلا أنه خبر يعلمه كل من اطلع على القرآن ووقفه على أسباب التزييل ،

وليس بينها ما هو أشهر في كتب التفسير من أسباب نزول هذه الآيات في سورة الأحزاب :

« يَأْيُثْهَا النَّبِيُّ قَتْلَ لَأَرْوَ جِيْكَ إِنْ كُتُتْنِ » تُرَدُّ الحَيَاة الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا مُتَعَالِينَ أَمْتَعَكُنْ » وَأَسْرَحَكَ سَرَا حَا حَمِيْلًا • وَإِنْ كُتُتْشِ تُرَدُّنَ اللّٰهَ وَرَسُوْلُهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةِ ، فَإِنَّ اللّٰهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيْمًا »

سورة الأحزاب ٢٨ ، ٢٩ ،

« وَأَقْتُلِ الْمُبْشِرِينَ الْمُحْتَرَفِينَ وَلَمَّا بِالْتَمِيشِ عَنْ خَفَايَا السَّيْرِ الذَّنْبِيَّةِ ، خَلِيقٌ أَنْ يُطْلَعَ عَلَى تَفَاصِيلِ هَذَا الْحَادِثِ مُحْذَفِيرُهُ ، لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ أَنْكَرِيمٌ خَاصًّا بِالسَّائَةِ الَّتِي يَتَكَافَأُ الْمُشْرُونَ الْمُحْتَرَفُونَ عَلَى اسْتِقْصَاءِ أَخْبَارِهَا ، وَإِحْصَاءِ شَوَارِدِهَا ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الزَّوْجِ وَتَعَدُّدِ الزَّوْجَاتِ • وَقَدْ كَانَ لِهَذَا الْحَادِثِ لَفْرِيدٌ فِي سِيرَةِ النَّبِيِّ صَدَى لَمْ يُبْلَغْ حَدَثٌ مِنَ الْحَوَادِثِ الَّتِي غَنِيَتْ بِهَا الْعَشِيرَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ حِينَ كَانَتْ فِي بَيْتِهَا الْمَحْشُودَةِ ، نَحِيطَ بِإِيْمَانِهَا إِحَاطَةَ الْأُسْرَةِ بِأَبْيَها »

« حَدَّثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا تَعْدُدُّنَا أَنْ عَسَانَ تَنْتَعِلُ النِّعَالَ لِعَزْوِنَا ، فَنَزَلَ صَاحِبِي يَوْمَ نَوَيْتُهُ ، فَرَجَعَ عِشَاءً ، فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا وَقَالَ : أَنْتُمْ هُمُ ؟ فَفَزَعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ ! • قُلْتُ : مَا هُوَ ؟ أَجَاعَتْ عَسَانُ ؟ • قَالَ : لَا ، بَلْ أَعْظَمُ مِنْهُ وَأَطْوَلُ • طَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَهُ • • »

« وَلَمَّا تَأَلَّبَ رِبَاتُ الْبَيْتِ يَشْكُرُونَ وَيُلْحِفُونَ فِي طَلَبِ الْمُرِيدِ مِنَ النِّفَقَةِ ، لَبِثَ النَّبِيُّ فِي دَارِهِ مَهْمُومًا بِأَمْرِهِ ، وَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ فَوَجَدَ النَّاسَ جُلُوسًا لَا يُؤْذَنُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ ، فَدَخَلَ الدَّارَ وَلَحِقَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ وَاجِمًا وَحَوْلَهُ نِسَاءُهُ ، فَأَحْبَبَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَسْرِيَ عَنْهُ بِكَلِمَةٍ يَقُولُهَا ، وَكَأَنَّهُ فُطِنَ لَسَرِ هَذَا الْوُجُومِ مِنْ أَمْنِيٍّ مِنْ نِسَائِهِ الْمُجْتَمِعَاتِ حَوْلَهُ فَقَالَ : « يَا رَسُولَ اللّٰهِ ! • لَوْ رَأَيْتَ بَيْتَ خَارِجَةً • • سَأَلْتَنِي النِّفَقَةَ فَقَمْتُ إِلَيْهَا فَسُوجَاتٌ عَذَقَهَا • • فَضَضْتُكَ النَّبِيُّ وَقَالَ : هُنَّ حَسُولِي كَمَا تَسْرِي يَسْأَلُنَنِي النِّفَقَةَ • فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَجُودُ عَلَيْهَا ، وَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجُودُ

عقبا ، ويقولان . تسألن رسول الله ما ليس عنده ؟ فقلن . والله لا نسأل رسول الله شيئا أبدا ليس عنده .. »

« وهجر النبي نساءه شهرا ، يمهين أن يخترن بعد الروية بين البقاء على ما تيسر له ولهن من الرزق ، وسين الانصراف بمتعة . وبدأ بالسيدة عائشة فقال . « إني أريد أن أعرض عليك أمرا أحب ألا تتعجلي فيه حتى تستشيري أبويك » فسألت . « وما هو يا رسول الله ؟ » فعرض عليها الخيرة مع سائر نسائه في أمرهن . فقالت . « أفيك يا رسول الله أستشير قومى ؟ بل أختار الله ورسوله والدار الآخرة » . وأجاب أمهات المسلمين بما أجابت به السيدة عائشة ، وانتهت هذه الأزمة المكربة بسلام ، وما استطاع صاحب الدار - وهو يومئذ أقدر رجل في العالم المعمور - أن يخل أزمة داره بعير إحدى اثنتين : أن يجمع النية على مراقب نسائه ، أو يقنع منه بما لديهن من رزق كفاف »

« أعن مثل هذا الرجل يقال إنه جلس شهوات وأسير لذات ؟ »

« أعن مثله يقال إنه انتهى من رسالته مارما بنفيه الدعاة غير الهداية

والإصلاح ؟ »

« فم كان هذا الشقاء بأهوال الرسالة وأوجالها من ميعة الشباب إلى سن لا متعة فيها لمن صاحبة التوفيق والطفر أو لمن صاحبه الحبة والهرمة ؟ .. »
« أترأه يريد مخطرا بأمته وحياته ، مستخفا بالهجرة من وطنه والعزلة بين أهله ، ليسوم نفسه بعد ذلك عيشة لا يقنع بها أقرب الناس منه وأعلام شرفا بالانتماء إليه ؟ »

« أم أصل الحسن ولذاته يتزوج الرجل ممن تزوج بهن ، وهو سيد الجزيرة العربية وأقدر رجالها على اصطفاء النساء الحسان من الخرائر والإماء ؟ .. »

وهل يتزوج بهن الشهوان المارق في لذات الحسن ليقندين به في اجترأ الترف والزينة وخلوص الضمير للإيمان بالله واستغناء الدار الآخرة ؟
« وما مأربه من كسب ذلك إن كان له مأرب في طويته غير مأربه في العلانية ؟ وعلام يجاهد نفسه ذلك الجهاد في بيته وبين قومه إن لم يكن له رسالة يؤمن بها ولم تكن هذه الرسالة أحب إليه من النعمة والأمان ؟ »

« إن المشركين المحترفين لم يكشفوا من مسألة الزواج في السيرة النبوية مقتلاً يصيب محمداً ، أو يصيب دعونه من وراءه ، وكفهم لم يكشفوا منها حجة لا حجة مثلها في الدلالة على صدق دعونه ، وإيمانه برساليه ، وإخلاصه لها في سره ، وإخلاصه لها في علانيته ، ولولا أنهم يعملون على حمل المسمعين لهم لاجتهدوا في السكوت عن مسألة الزواج خاصة أشد من اجتهدهم في التشهير بها ولعلط فيها »

وقصارى القول في خصوصية النبوية أنها لم تكن « امتيازاً » من امتياز اقنوه المسيطرة لتسخير المرأة في مرضاة حيلاء الرجل ، وجبه للمتعة الجسدية ، ولكنها كانت آية أخرى من معجز الأحكام القرآنية فيما تسفر عنه من عطف على المرأة وحياطة لها من مواقع الحور والإذلال

الفصل العاشر

الطلاق

بنى اطلاق ، كما سى الزواج ، في المجتمعات الاولى على عادات القطرة : الذكر يطلب الأنثى ولا يطلبه ، والرجل يخطب المرأة ولا تخطبه ، والرأى في الموك لمن له الرأى في المطلب والخطبة ، وعلى هذه العادة المفترية درج نظام الطلاق مع الزواج باختصار الرجل وحده ، وحرى القاسون على ما جرى به العرف بعد قيام اقوانين بعد المرحلة البدائية من مراحل الاحتماع

ولم يتدخل المجتمع في مراسم الطلاق إلا بعد فترة طويلة . ظهرت في خلالها الحاجة إلى إثبات الطلاق في سجل محفوظ ، لعلاقته بإثبات الببوة والميراث ، وتقدير عقوبة الخيانة ، وإحارة العودة إلى ازواج لمراءة النى انفصلت عن قريبها ..

وفي هذه المرحلة تقررت مراسم الطلاق في شريعته العبرانيى ، وكل ما اشترط فيها على الرجل أن يعطى امرأته المطلقة وثيقة بالشريح ، ولها ان تتزوج بغيره بعد ذلك ، ولكنها لا تعود إلى زوجها الأول إذا طلقت من زوجها الثانى أو توفى عنها ذلك الزوج . وفصل ذلك في الاصحاح الرابع والعشرين من سفر لقشيه حيث يقول « إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها فإن لم تجد نعمة في عييه . لأنه وجد ميب عيب شنى وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها ، وأطلقها من بيته ، ومتى خرجت من بيته ذهبت وصارت لرجل آخر . فإن أعصها الرجل الأخير وكتب لها كتاب طلاق ، ودفعه إلى يدها وأسقطها من بيته ، أو إذا هات الرجل الأخير الذى اتخذها زوجة — لا يقدر رجلاها الأول الذى طلقها أن يعود يأخذها لتصير له زوجة بعد أن تنجست ، لأن ذلك رجس لدى الرب . »

وورد ذكر انطلاق على أسلوب محارى في الاصحاح الثالث من كتاب أرميا حيث ، يقول ، وهو بعدد بإسرائيل « إذ طلق رجل امرأته فانطقت

من عسده وصارت فرج آخر سهل يرجع إليها بمد ؟ ألا تتجسس تلك الأرض نجاسة ؟ »

وحرث مراسم الحلاق على حسب هذه الشريعة إلى ما بمد ظهور المسيحية ، إذ روى إنجيل متى أن السيد المسيح سئل عن الطلاق فاستذكره لقبوته . ودفعه بالروحة إلى اقتراح الرخيلة « وقيل من طلق امرأته فليطها كتاب طلاق . وأما أنا فأقول لكم إن من طلق امرأته إلا لطة الرى يجعلها تترنى ، ومن يتزوج مطلقة فإنه يزنى »

ويعود متى إلى حديث الطلاق في الاصحاح التاسع عشر فقال : « وجاء إليه ألفريسيون يجربوه قائلين : هل يحل لرجل أن يطلق امرأته لكل سبب ؟ فأجاب وقال لهم . « أما قرأتم إن الذى خلق من البدء خلقهما ذكرا وأنثى ؟ وقال من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الاثنان جسدا واحدا . »

وتعتمد طائفة كبيرة من أتباع الكنائس المروتستانتية على نص في رسالة كورنثوس الأولى لإحازة التفارقة بين الزوجين إذا طال هجر الرجل لامرأته . قال في الاصحاح التاسع . « أقول لسير المتزوجين وبالأرامل إنه حسن لهم إذا لبثوا كما أنا . ولكن إن لم يصبطوا أنفسهم فليتزوجوا لأن التزوج أصلح من التحسرق . وأما المتزوجون فأوصيهم — لا أنا بل الرب — أن لا تفارق المرأة زوجها ، وإن فارقته فلتبث غير متزوجة أو لتصلح رجلها ، أو لا يترك الرجل امرأته . وأما الباقون فأقول لهم — أنا لا الرب — إن كان أخ له امرأة غير مؤمنة وهي ترتضى أن تسكن معه فلا يتركها ، والمرأة التى لها رجل غير مؤمن وهو يرتضى أن يسكن معها فلا تتركه . لأن الرجل غير المؤمن مقدس في المرأة ، والمرأة غير المؤمنة مقدسة في الرجل . وإلا فأولادكم نجسون . وأما الآن هم مقدسون . ولكن إن فارق غير المؤمن فليفارق . ليس الأخ والأخت مستمد في مثل هذه الأحوال . »

ولقد تصول كثير من المسيحيين في القارتين الأوربية والأمريكية إلى نظام قانونى يحيز ثلاثة أحوال في حكم الطلاق ، وهى إلشاء عقد الزواج ، والتفارقة بين الزوجين ، والفصل بينهما مع بقاء الصفة الشرعية للزواج ،

ويجوز للرجل والمرأة أن يتفق على الانفصال ، وتسوية المسائل المتعلقة بتربية الأبناء ، والنفقة عليهم ، وتمكين كل زوج من حرية التصرف في حياته ، مع إسقاط حق الزوج الآخر في محاسنه فيما عدا الفيئة الزوجية ، وتبرم المحكمة عدة أمثال هذا الاتفاق كما اختاره الطرفان ، وقد تبدىء المحكمة بتقرير الانفصال وشروطه ، إذا لم يتيسر الاتفاق عليه بينهما ، ويتمن في حالة الاتفاق إثبات القسوة البدنية ، أو العقلية ، أو استمكام الخلاف وصعوبة التوفيق فيه . ولا يعتبر هذا الاتفاق حلاً حاسماً للخلاف ، ولكنه يترك القضية معلقة حتى يقيم أحد الطرفين من الأدلة الكافية ما يثبت الخيانة

ويستطيع كل من الزوجين أن يحصل على الحكم بإلغاء عقد الزواج ، إذا ثبت أن التناهم بيتهما على القبول داخله شيء من الخداع أو التزوير ، أو ثبت أن أحد الزوجين كان في حالة من حالات القصور عند موافقته على عقد القران ..

وبعض الولايات في أمريكا الشمالية يكفي بإثبات حصول الزنى مرة واحدة من الزوجة لإصدار حكم الطلاق ، ولا يكفي ذلك في حالة وقوع الزنى من الزوج . بل ينبغي إثبات معيشته غير الشرعية مع امرأة أخرى ، لتطليق امراته منه ، ولا يلزم تقديم الشهود على وقوع الزنى على مرأى من أولئك الشهود ، بل يكفي إثبات السلوك لدى يقضى إلى انعلاقة الجنسية لتقرير وقوع الجريمة ، ومن أمثلة هذا السلوك نزول الرجل والمرأة في الفنادق كأنهما زوج وروجة ، واجتماعهما في عزلة مريبة كما يجتمع الزوجان الشرعيان

ومن أسباب الطلاق وقوع انغية المنقطعة من الزوج أو الزوجة ولا يبطل الصلاق إذا ثبت بعد ذلك إن الزوج الغائب لا يزال سقيد الحياة ولا حاجة إلى الاثبات بالشهادة أو البيعة مع اعتراف الزوج المتهم بتهمة الزنى الموجهة إليه ، وتسمى القضايا التي يلجأ فيها الزوجان إلى الحصول على حكم الطلاق بالاعتراف ، قضايا التواطؤ أو التراضي Collusion and Cooperation وربما حدث التراضي على طلب الطلاق بملء

غير عمة الزنى في الولايات التي تكفي بوقوع القسوة البدنية أو العقلية لتطليق المرأة من زوجها ، فيعترف الرجل بتعذيب المرأة ويصدر الحكم بناء على هذا الاعتراف (١)

والمفهوم أن معظم الحكومات الأمريكية والأوروبية حافظت على أصول حكم الطلاق في الكتب الدينية ، ولم تتطع الصلة الأولى بينه وبين القوانين المدنية ، وكل ما صنعت في هذا الحكم أنها توسعت في تفسيره وقياس بعض الحالات على ما يشبهها من الحالات التي جاز فيها الطلاق بخصوص الكتب الدينية . بيد أن الحكومات الأخرى التي قطعت صلة التشريع الحديث بالتشريع الديني ، قد عيرت أساس التشريع كله في مسائل الطلاق والزواج ، وحلته على التعاقد العام الذي يخضع لقضاء العقود في جملته ، فلا يمتنع النكاح والعدول عنه لسبب من الأسباب التي يختارها المتعاقدان أو يختارها ولاية الأمور



شريعة القرآن الكريم في مسألة الطلاق شريعة دين ودينا وكل ما اشتملت عليه من حرمة الدين ، تابع لما شرع له الزواج من مصلحه النوعيه والمصلحه الاجتماعيه ، فليس مما يبيحه الإسلام أن يتخرد الزواج من مصلحته النوعيه الاجتماعيه ، تعليقا لمصلحة اقتصادية عليه على مشيئة الأزواج ..

وفي هذه الشريعة القرآنيه تتوافر جميع الرخص المفيدة التي لجأت إليها أمم الحضارة ، لتيسير العلاقة بين الزوجين مع المحافظة على الآداب الاجتماعيه

ولكنها شريعه إسلاميه تنظر إلى طوائف الرجال والنساء ، وتتجنب للتشديد الذي لا يجدي شيئا في المحافظة على قداسة الزواج ، ولكنه يلجئ الزوجين إلى الحية للتخلص منه أمام القابض ، وإن كانت أظهر من أن تنفعهم في التخلص منه أمام الناس

الطلاق في الإسلام قسوة مكروهة ، لأنه أنقض الحلال إلى الله كما قال النبي عليه السلام

وتدفع هذه القسوة بما يستطيع من عمل الزوج والزوجة ، وعمل الأسرة ولقادرين في هذا الأمر على الهداية والإصلاح ، فإذا أحل بعد استنفاد الوسائل المستطاعة فما من حل آخر يغنى عنه ، وما من تحريم له إلا وهو أشد قسوة وأقل نفعا من التحليل

فعلى الرجل « أولا » أن يراجع نفسه إذا أحس النفرة من زوجته ، عسى أن يكون في الصبر على هذه النفرة العارضة خير لا يعلمه

« فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا .. » « سورة النساء ١٩ »

فإذا عجز عن معالجة هذه النفرة العارضة ، فلا يتعجل بالطلاق البائن ، وليبدأ بطلاقة راجعة ، يعترمها بالنية البينة ، ولا يؤخذ فيها باللغو الذي تجرى به الألسنة على غير قصد من قائله :

« لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ، والله عفو رحيم » « سورة البقرة ٢٢٥ »

وفي وصف الله بالحلم في هذه الآية ، إشارة إلى الحلم الذي يطب من الزوج أن يتحلى به في هذا المقام ، وهو يراجع نفسه قبل التمسك بالنية على الطلقة الراجعة ..

وقد كانت الزوجة التي بقسم زوجها أن يهرها ، تنزوي في بيته أو في بيت أمها ، وتحل عسى هذه الحالة مطلقة لا تأوى إليه ، ولا تخرج من عصمته إلى غير أمد محدود . فأوجب القرآن الكريم على الزوج أن يثوب إليها في أمد محدود ، وهو أربعة أشهر . تهدأ فيها سورة الغضب ، ويعاود فيها الرجل طوية نفسه ، عسى أن يستجد بعشرته الأولى حينئذ طغت عليه النفرة في ساعة الغضب أو الفتنة ، وعسى أن تظهر الأمومة المستكة ، فتربط بين الأب والأم بربط يعزز عليهما أن يبترا وينقسم إلى غير رجعة ، وعسى أن تلبس امرأة بعد شمس ، وأن تستحضر المحبة والوئام بعد استحضار الأنفة والحصم ، فإن طلت المهلة شهرا بعد شهر ولم يتغير ما في النفوس ، فالت في الطلاق إذن إنما يشرعه القرآن الكريم رحمة

بالمرأة المعلقة ، لكبلا يسومها الرجل أن يربهنها بعيد الرواح ، وبطيل

ارتهاؤها نكايه لها ، وإهمالا لأمرها ، واستبدادا منه بحاضرها ومصيرها
 « للذن يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله
 غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ، وأطلقنا
 يتربص بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في
 أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ، ومعهنهن أحق بردهن في
 ذلك إن أرادوا إصلاحا ... »
 سورة البقرة ٢٢٦ - ٢٢٨ ،

« الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، ولا يحل
 لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يحافا ألا يقيما حدود الله ،
 فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فإسألا جناح عليهما فيما اقتدت به ، تلك
 حدود الله فلا تعدوها »
 سورة البقرة ٢٢٩ ،

وهذه الآية تحفظ للمرأة حقها في المال وفي الحرية ، فلا يطل للرجل
 أن يمسك عنها شيئا من صداقها ، ويحق لها هي أن تأبى العودة إليه
 إذا راجعها قبل الطلقة البتة ، وعيها إذن أن تنزل عن الصداق المتأخر ، لأنها
 خليفة أن تعفيه من واجب الزوج وهي تعفى نفسها من واجبها

وينبغى قبل البت بالطلاق البائس أن تقدمه الوساطة بالصلح ،
 والمشاورة بين الأهل والأقربين ، وتملك المرأة لتي تخاف تشور زوجها
 أن تضر إمكان الوفاق وحسن المعاملة قبل أن تعود إلى معاشرة زوجها :
 « وإن امرأة خافت من بعلها نشورا أو إعراضا فلا جناح عليهما
 أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير . وأحضرت الأنفس الشح .
 وإن تصسوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا ، ... » وإن
 خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا
 إصلاحا يوفق الله بينهما »
 سورة النساء ٣٥ ،

وقضية الخلع التي طلبت فيها المرأة تسريحها من رجلها لمفضها إياه ،
 مشهورة في كتب الأحاديث والتفاسير ، وخلاصتها : « أن جميلة بنت
 عبد الله بن أبي سلول كانت تبغض زوجها ثابت بن قيس ، فأثت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت : « لا أنا ولا ثابت لا يجمع رأسي
 ورأسه شيء . والله ما أعتقه في دين ولا خلق . ولكني أكره الكفر

في لإسلام وما أطيعه بغضا • إني رفعت جانب الخباء ، فرأيتُه أقبل في عده من الرجال ، فإذا هو أشدهم سوادا وأقصرهم قدمة وأقبحهم وجها » فقال رسول الله لها « أتردين عليه حديقته ؟ » قالت : « أردتها - وأزیده عليها » • فقال صلى الله عليه وسلم : « أما الزائد فلا » • وقضى بالطلاق ••

والظلم حق للمرأة يكرهه الإسلام كما كره الطلاق ، ولكنه حق من حقوق الحرج لا يسكت عنه ، وفي الحديث الشريف : « أيما امرأة سألت زوجها طلاقا من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة »

المباراة مثل الظلم ، حل من حلول الحرج ، ترتضى فيه المرأة أن تنزل عن صداقتها ونفقتها ، ليعفيها الرجل من واجباتها الزوجية ، ويقع الطلاق مع الاتفاق على المباراة كلما استحال التوفيق بين الزوجين ، لقسوة الرجل وعنفه في معاملة زوجته ، وانحاده «رواج مصارة لا يستقيم العيش فيها على سعة المودة والسكينة والإمساك بالمعروف

ومن ثم يرى أنه ما من وسيلة تنجح في اجتناب الفارقة بين الزوجين لم ينصح بها القرآن الكريم بكل منهما ، فيما يطلب من الرجل أو يطلب من المرأة ، وترجى منه اسأئده في الواقع • فبدأت حيلة المراجعة وانتظار المهلة ، وبطلت مساعي انصح بين الأهل والأقارب ، وأسفرت تجربة الصقة المراجعة مرة بعد مرة عن قلة اكتراث للحصاء ، وإصرار على الفراق ، فليس في «رواج إذن بقبية تحمي من انطلاق ، ولعل الطلاق يومئذ أرحم بأسرأة من علاقة مفصصة ، تربطها برجل يجفوها ويصل عليها بقوتها ، ويتمنى لها الموت لينعد عنها ، إذ كانت عشتها غلا في عنقه لا يفصمه غير الموت ، ولا إيذاء في هذا انطلاق لزوج ولا للزوجة ولا للمجتمع ، إذ لا بقاء إذن لشيء يصح أن يسمى بالزوج

ومتى تم الفراق الذي لا حبة فيه ، تكلفت الشريعة لزوجة المظنة بكل ما يلزم الرجل من حقوقها ومصالحها ، ومن حقوق أسائها وأبنائه ، وتأبى الشريعة العادلة أن تعتمد على حفال الأب وحده لرعاية بنسائه ،

لأنها مسئولة عن حق الأم حياله ، حتى ستوليها لها غاية ما يسمح الشرائع من استيفاء ..

« وللمطلقات متاع بالمعروف حق على المتقين » النقرة ٢٤١ ،
« وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف » .. النقرة ٢٣١ ،

« ومنعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف ... »
النقرة ٢٣٦ ،
وعلى الزوج أن يوفى الروحة المطلقة صداقها كاملا لا يستحل منه شيئا لنفسه

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا * أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا » النساء ٢٠ ،
ولا يحس للرجل أن يخرج المرأة من بيتها قبل وماء عدتها فيه .
« لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يجررن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة »
سورة الطلاق آية ١ ،

« مسكنوهن من حيث سكنتم من وحدكم ولا تفاروهن لتضيقوا عليهن . وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن . فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وائتمروا بهنكم بمعروف . وإن تعاسرتم فسترضع به أخرى ، ينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاه . سيجعل الله بعد عسر يسرا » سورة الطلاق ٦ ، ٧ ،

« والوالدات يرضعن أولادهن حصولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة . وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف .. » سورة البقرة ٢٣٣ ،

ولم تحب آية عرست للملاق من تأكيد الأمر بالمعروف ، وانتهى من الإساءة والإيذاء ، والحث على مغالبة الشح والتقتير ، وهي الحيطة التي لا مقترح وراءها على الشريعة وأحكامها ، وإنما يكون الاقتراح على

أخلاق الناس وعواطفهم وآدابهم ، وليسف هي مما تتولاه الشريعة بقوة الأحكام ..

ومن الحسن أن يفرض على الناس طلب الكمال • ولكنه الأمل المظور غير الواقع ، وغير ما في الأمكار ، بين مختلف الأمم وبعصور • وما من شريعة إلهية أو إسمائية تصد الناس عن المثل الأعلى من الكمال المدور لبنى آدم وحواء ، ولكنهم — إلى أن يدركوا شأوهم من كمالهم — لا ينبغي أن يحتسب أحدهم على غيره بجريرة تقصيره ، بل جريرة التقصر الملازم لبنى الإنسان أجمعين

الفصل الحادى عشر

السراى والإماء

شرع الإسلام الحق ولم يشرح الرق ..

لم يكن للمعتق أثر فى شرائع الحضارات التى سبقت ظهور الإسلام . أما الرق فقد كان معروفا معتزلا به فى كل حضارة قديمة ، وكان حكماء الأمم يقرونه ويرتبون نظام المجتمع على بقائه ، ومنهم حكماء فى طبقه أملاطون وأرسطو من فلاسفة اليونان . وكان رؤساء الأديان يعتبرونه قضاء عادلا من الله ، ويأمرون أعبدا بطاعة السيد ، والاحلاص به ، كما يطيع ربه ، ولو لم يكن على دينه ، وكان سياسة الأمم يحرمون حق السيد على عبده ولا يعرفون للعبد حقا تحميه الدولة ، حتى حق الحياة ولا يخطر على البال أن الرق نظام مهجور فى العصور الحديثة ، بطل وامتنع بعد تحريم بيع الرقيق وشرائه منذ أواسط القرن التاسع عشر . فان الواقع أن الرق على أصوبه الذى أنشأه فى عصور الهمجية باق إلى القرن العشرين ، وسيبقى بعدها ما بقيت الحروب ، وبقيت عادات الأسر ، وإجلاء سكان البلاد المعروفة من ديارهم ، إلى آمد أو إلى غير آمد

والأسير اليوم هو الرقيق الذى يباع ، وبلفظه القانونيه الذى يحولها أسروه أثناء أسره : يسخره الأسرون فى أعمالهم ، ويحردونه من الحقوق المدنية بينهم ، ويعطونه من الموت ما يملك الرقيق أو يعينه على خدمتهم . ولا تفك عنه هذه اقيود إلا إذا تبذل الأسرى بين المسكرين المتقاتلين

فكل ما استحدث من نظام الرق بعد تحريم البيع والشراء ، فإنما هو أثر من آثار التطور فى قيام الدولة الحديثة ، وبعد أن كان العالم القديم يخضع لدولة واحدة ، أو تتصارع فيه قوتان متناظرتان ، متناحرتان ، لا تهدأ الحرب بينهما لفترة تسمح بالتعاظم على تبادل الأسرى ، ولا تقم بينهما هدنة تتيح للأسير أن يرجع إلى قومه حتى تلحق بها حرب جديدة ، يحل فيها فريق من الأسرى محل فريق ..

فنادى تغير من نظام الأسر في العصر الحديث إنما هو عدد الدون في العالم ، واضطرارها إلى التهادن والتعاقد بينها فترات أطول من الفترات الأولى بين الدول الثقيلة العابرة ، وما كان نظام الرق ليتغير كثيرا أو قليلا ، لو بقيت أدونه الواحدة غالبة على العالم ، أو بقيت ميسرة الدولتين على عدا لا هوادة فيه

فلما ظهر الإسلام جاء بالعق و لم يجيء بالرق ، وسبق التطور الدوني إلى تقرير مك الأسرى عند الأعداء . وتقدير ابن متسريح الأسرى عنده ، وصنع حسير ما يصنعه اشرار في ذلك الزمن ، فإنه المنيع الذي لم تلحقه حصاره اشقر العشرين بم هو أكرم منه وأجدي فمن الحسن في شريعة القرآن إطلاق الأسير أو قبول فدائه :
« فإذا لقيم الذين كفروا فحرب الرقاب حتى إذا أثبتتموهم فشدو الوثاق فإما ما بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها »

سورة محمد ٤

وإذا أراد الأسير أن يفتدي نفسه بأجره من عمل يعمله ، حسن بملكه أن يقبل منه ذلك وأن يعينه ماله ، وما آتاه الله من كسبه :
« والذين يبتغون الكتاب مما مكنتم فكاثتموهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم .. »

سورة النور ٣٣

وفرض الإسلام العتق كساة لذنوب كثيرة ، فمن ظاهر من زوجته - أي قال لها حرام عليه كظهر أمه - فلا يتحل من ظهاره إلا بتحرير رقبة يملكها :

« والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا »

سورة المجادلة ٣

« لا يؤاخذكم الله بالغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان . فكفارت إطعام عشرة مسكين من أوسط ما طعممون أهللكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة »

سورة المائدة ٨٩

ومن قتل خطأ وجب عليه مع الدية تحرير رقبة :

« ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ، إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله » النساء ٩٢

ويحسن تحرير الرقاب في غيرها ورد النص عليه حيثما وجب الشكر على النعمة ، والتوبة من الذنب ، وحسن الجزاء على الولاء



والنساء المملوكات أقدم في التاريخ من الرجال المملوكين . فقد أوشك الرواح في كثير من القبائل البدائية أن يكون كله سبي واغصاباً من نساء القبائل الأخرى ، ولم تدع الحاجة قديماً إلى استرقاق الرجال ، إلا بعد وجود الأعمال التي توكل إلى الأسرى ، وترفع عنها المقاتلون الأحرار . . فكان استرقاق الأسرى ثقلاً على مالك الرقيق ، بتحماها أو يتخلص منه بقتله ، وكانت المرأة تقتنى للمعاشرة أو لخدمة البيت والمرعى ، وهي خدمة سقت ما يستخدم فيه الرجال من الصناعات ومطلب المعاش . .

وتعتبر قضية الإماء والسراري جزءاً من قضية الرق على عمومه ، لولا أن المرأة المستعمدة تتفرد بمشكلاتها التي سقت مشكلات الرق في المجتمعات البدائية ، لأن سبي النساء أقدم من تسخير الرجال في العبودية ، ولأن مشكلات لإماء على اتصال وثيق بمشكلة المرأة في بيتها وفي بيئتها الاجتماعية ، ولم تكن حقوق الزوجات الحرائر في القدم تفضل كثيراً نصيب الإماء المستعبدات

ومن وجوه الخلاف بين رق امرأة ورق الرجل أن العتق بر كبر بالإنسان الذي سلطت خريته ، وهانت على الناس كرامته ، ولكن العتق لا يؤول بالجارية إلى حرية تنبسط عليها ، وهي بلا عائل ولا زوج . وربما نلها العتق من العبودية لسيد واحد إلى العبودية لكل سيد تأوى إليه ،

ولم يكف لها رزقا ولا عملا أكرم من أعمال العبيد المسحرين ، معير حربة لها ولا اخيار .

وقد نظرت شريعة القرآن الكريم إلى الفارق بين الرجل والمرأة في أمر النطق ، فعملت على مكن النساء المملوكات من رابطة العبودية إلى رابطة الزوجية ، وأمرت المسلمين بتزويجهن والبر بهن :

« وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ، إن يكونوا معراء فينكحهم الله من فضله »
سورة النور ٣٢
« بل حمتهم ألا تصدلو فواحدة أو ما ملكت أيمانكم »

سورة النساء ٣

وفعلت اسراج بالحرية المملوكة على الزوج سليله السيوف من المشرقات ولو حسن مرآها في العين

« ... ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم » .

سورة البقرة ٢٢١

وفرضت لهن حقوقهن كما فرضت لحقوق الأزواج

« قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم »

سورة الأحزاب ٥٠

وجعلت أصحاب المال ومن يملكونهم سواء فيما عندهم من رزق الله

« وما الذين فصلوا سوا رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه

سواء » ..

سورة الفحل ٧١

وحرص الإسلام على لبر بهن في عواطفهن وإحساسهن ، كما حرص على لبر بهن في أرزاقهن ومعيشتهن ، فكان عليه سلام يبي المسلم أن يقول : « عبادي وأمتي » وإنما يقول : « قناني وغفاتي » كما يتحدث عن أنثائه ، وكانت وصيته بالصلاة والرقيق من آخر ومباياها صوات لله عليه قبل انتقاله إلى الرفيق الأعلى

ولم يحمل أولئك المستضعفون من النساء والرجال على تلك المعاملة طوعا لأوامر دين من الأديان قبل الإسلام ، ولا تلبية لسعيهم أو خوفا من تمردهم

وعصيانهم ، ولم يكن أحد من أقوامهم يناصرون أو يتقبل منهم شكائتهم . بل لم يكن من الأرقاء أنفسهم من يعتقد له حقا في شكواه ، ويحسب أن الرق مظلمة أصابته بغير حقه . وقد أسمى بعض الأرقاء من العبيد والاماء فلم يزدوا عددا في صدر الدعوة الاسلامية على أصاح اليعنين ، ولم يكن لهم صوت مسموع في شريعة الجاهلية ، ولا في شريعة الاسلام ، إذ كانت شريعة الاسلام مما يتعلمه المسلمون من النبي ، وهم تكن مما يعلمونه إياه . فمهما يأت به من آية مطاعة من آيات نبر بالنساء المستضعفات اللاتي لا مسد لهن ولا عائل يرحمهن ، فدما هي آيته من انوحى السماوى تجرى على نسق واحد من آياته كافة ، في تشريع الحقوق وتعليم الفرائض والواجبات .

وارتفع الاسلام بأتباعه إلى منزلة من الانصاف لرقيق والرفق به ، لم تبلمها الانسانية بأدبها وقوانينها ودساتيرها وأنظمتها بعد أكثر من ألف سنة ، ولكن المسلمين مع هذا قصرُوا في جهود شتى عن الشاؤ الرفيع الذى دعاهم دينهم إليه ، وأبيحت بينهم الفخاسة اتى حرمة الدين ، ونسيت بينهم الوصايا التى ذكرهم بها الكتاب والسنة ، واستبيحت فيهم حقوق الأحرار والعبيد على سواء . إلا أن الشريعة القرآنية المطهرة عملت بينهم عملها ، ولم تذهب آثارها سدى في حملتها . ومن آثارها ما يثبت بالاحصاء والمقارنة ، كما تؤخذ من المقابلة بين عدد الأرقاء وبين حالهم في بلاد الحضارة الاسلامية ، وبلاد الحضرة الأوربية والأمريكية : بغير حاجة إلى شرح طويل

فكل من بقى من الأرقاء في البلاد الاسلامية بعد ثلاثة عشر قرنا لا يريدون على مليونين منهم أزواج وزوجات دخلوا في الأسر الحرة على سنة المساواة والمواحاة . ومما له دلالة في هذا انصد أن ارتفاع المهانة عن الممالك في العالم الاسلامى مكثهم غير مرة من إقامة الدول ، وارتقاء الخاصب : وولاية سورارة والقيادة ، ومصاهرة البيوتات من أصحاب الملك والامرة ، ولو لم تفرقهم مسبة الرق التى لصقت بهم في كل مبة غير البيضة الاسلامية ، لما تمكنوا من الصعود في منازل الاجتماع إلى هذه القمة ، ولا مارقوا قط منازل المولى والعبيد ..

وتتخذ المقابلة السريعة بن قسمه الرقيق في ظل الشريعة الإسلامية وقسمه في ظل إحصاره العربية ، مسفر عن الفارق البعيد بينهما بالأرقام والحقائق والأوصاف

متجاره الرقيق خلال خمسين سنة جمعت في القارتين الأمريكيتين أمة كبيرة ، بلغ سلالها اليوم ستة عشر مليوناً في الشمال والجنوب ، وأهدرت بينهم جميع الحقوق حتى حق الحياة إلى رمي مريب ، فكان من المناسط المألوفة شئ الرمى بغير سؤال ولا محاكمة على قارعة الطريق ، وكان يصطحبهم - بحرف الناس - خطوة متأخرة في القرن العشرين ثم تنفصح بهم في ارمين الأخير إلا بعد المطالبة والموتمة ، وبعد الاقنادر على الطلب مشمولاً بالهديد ، ومنه التهديد بالاضراب

* * *

ونحن نكتب هذا الفصل وفي أيدينا المجلات انعربية نفسها ، تروى لنا قصة سيد في افريقية بحويية ، ذهب إلى المحكمة لأنه قتل رنجياً وعدمه بالفتح المتواصل حتى انفجر جنده ، فكان عقابه من المحكمة غرامة مئتين وعشرة دولارات مقسطة على ستة شهور ، ولاحظ القضاء - الانساني - في هذه الرأفة أن السيد الأبيض يحتوى بحق العرلة بين الأحناس Apartheid وحق الاشراف والوصاية Baskap فلم تر لصحيفة في رواية الخبر من حرج في كتابته بعنوان « حق التعذيب » (١)

هذه شريعة وتلك شريعة ، بينهما من ارمين قرابة أربعة عشر قرناً ، ومن الجهود الانسانية ثورات وأهوال وضحايا لا يحيط بها الاحصاء

(١) صحيفة نيوزويك عدد ٤ مايو سنة ١٩٥٩ م .

الفصل الثاني عشر

المعاملة

عند الكلام على معاملة المرأة ، يتجه اذهن إلى أنواع متعددة من المعاملة لا تبني على أساس واحد ، ولا تأتي من مصدر واحد ، ولا يلزم من تحقيقها في بيئة أن يتحقق سائرهما في تلك البيئة ، ولا يستعرب في مختلف البيئات أن يظهر نوع منها ، ويختفى النوع الآخر ، وأن يكون ظهور هذا بمنزلة احتفاء داك . . لأن بعضها من صنع السلطة الدنيوية أو الدينية ، وبعضها من صنع العرائز والمعادات انطوية ، وبعضها من صنع الرسم والشعائر التي تتبدل مع الأمم وانطبقات ، وبعضها من الأخلاق والشماثل التي تعلو أو تنحدر على حسب العواض المتجددة من أطوار النهضة وثقافة ، وأطوار الجهالة وانحطاط ، فلا يستعرب أن تتعرض في كثير من الأرمية ، كما تتعرض الطوارئ من النقائص والأضداد .

ومن العسير أن نحصر هذه المعاملات كما تتنوع أو تتناقض في كل بيئة نشأت فيها ، ولكنها تتيسر لنا بتقسيمها إلى أنواعها التي تشملها في مجموعها ، وهي على التعميم والتعريب ثلاثة أنواع - معاملة القايون ، ومعاملة النسب ، ومعاملة الأدب وما هو من قسم الشماثل العرفية

فمعاملة القايون تحول المرأة حموقها العامة وحقوقها الخاصة ، كما ينص عليها الحقائق والدراسات ، ولقد مهدت في دساتير الأمم انبعاث حقوق الميراث ، وأحدثتها حق الانتخاب السياسي في القرن العشرين

ومعاملة النسب تكسبها المرأة من صلة القرابة ، أيا كان حكم القايون في مركز المرأة وحقوقها ، فهي بهذه المصانة أم أو أخت أو بنت أو زوجة أو محرم يجب له الرعاية والحماية ، وقد تكون المرأة العريضة عند أبيها ، أهون الحلائق عند عامة الناس من لا تربطهم بها أصرة القرابة ، ولا يحفلون بكرامة أهلها وحماتها . .

ومعاملة الأدب ، وما هو من قبيل الشماثل العرفية ، قد يرعاها الناس ،

حيث لا يرفعها انقباض ، ولا يفرضها واجب النفس ، وقد يؤديها الانسان كما تؤدي المراسم الصورية ، لأنها مصوبة في حكم العادة من شعائر الكياسة والوجهة الاجتماعية ، ومما يماثلها في معاملة الرجال بعضهم لبعض أن يأمر الحاكم باعتقال أحد ، ويختتم أمره بتوقيع الخادم المطيع ، ومن تقليدها في عصر الفروسية أن ينحنى الفارس للعقيلة الموقرة ، ثم يصدم شعورها ولا يحسب أنه أساء إياها . وربما سما هذا الأدب مع التهذيب فكان خلقا نبيلا من أشرف اخلائق الانسانية ، وربما جرى مجرى الحلية الاجتماعية التي تروج فيها الزيوف ويقع منها أصحاب التقنيات والمعاملات بالبنائين والحروف ...



للقرآن الكريم شريعته المحكمة في كل نوع من أنواع هذه المعاملات ، وله في كل معاملة دستورها ، لجمع لدى تتبعه تفصيلاته كما تتبع الفروع الأصول ..

معاملة الحقوق دستورها الجامع أن الرجل والمرأة سواء في كل شيء ، وإن النساء لهن ما للرجال ، وعليهن ما عليهم بالمعروف ، ثم يمتار الرجل بدرجة هي درجة القوامه التي ثبتت لهم بتكوين انطمة وتحدت التاريخ ، وليس في هذا الامتياز خروج على شرعة المساواة حين تقضى المساواة بين الحقوق ولواجبات . وكل ريذة في الحق ، تقبلها زيادة مثلها في الواجب ، هي المساواة العادة في المساواة

ومعاملة النسب دستورها في انقرآن اكريم إجلال الأمهات وصينة البنات عن احسناية على حيثهن ، والكرامية لمولدهن وتربيتهن ، وإحلال الزوجات محل الأزواج في السكن والمأوى ، ملا يزلن بمكان دون مكانهم ، ولا يسومهن الرجل أن يقمن حيث يأبى أن يقمن مع دويه من الرجال ..

ومعاملة الأدب تلخصها في القرآن اكريم كلمتان : المعروف والحسنى .. فليس في هذا الكتاب المير كلمة تقص على معاملة للمرأة في حالي الرضى ولعصب ، وفي حالي الحب والجفاء ، وفي حالي الزواج وسطلاق ، ثم يصحبها التوكيد بعد انتركيد بوجود المعروف والحسنى ، وإبكار الالبسة والايذاء



والأسس الذي تبني عليه هذه المعاملات أهم في الدلالة على روح التشريع من الأحكام والنصوص .. فهو أساس قوامه الاعتراف بالحق لأنه حق وتقديره ميزان الواجب لمصلحة المرأة ، ومصلحة الأمة ، ومصلحة النوع ، غير منظور فيه إلى قوة الطلب أو قوة الإكراه على قبوله ، وغير ملحوظ فيه أنه ترويج لدعوة من دعوات السياسة ، أو ضرورة من ضرورات « الإدارة » الحكومية ، في ظرف من ظروف الحرج والمداواة ..

وشعور المعاملة القرآنية للمرأة هو دستور « المرأة الخالدة » في وظيفتها النوعية ، ووظيفتها التي يصلح عليها البيت والمجتمع ، ما استقام نظام البيت ونظام الاجتماع

ويتضح معنى الأسس التي تبني عليها المعاملات والحقوق عند المقابلة بين الأسس القرآنية ، وأسس المعاملة التي تلتقتها المرأة من الحضارة الأوروبية ، منذ حكمتها المبادئ الفكرية . وهي الثقافة اليونانية في العصور القديمة وآداب الفروسية في لعصور الوسطى ، ودساتير الديمقراطية في القرن التاسع عشر وما بعده

فالثقافة اليونانية في أبان ازدهارها لم تعط المرأة شيئاً تعو به عن مقام الأنثى في المصنوعات البدائية ، ومركزها في عزلها بالمنزل تغزو في فيه بعيدة عن مكان الزوج الذي يستقبل فيه أصحابه ويولم فيه ولائمه ، وعزلها في المجمع من باب أولى ، كما عزلتها في بيئها كلما استغنى عنها زوجها ، وربما عزلتها عن تدبير المنزل كلما رفعتها عن ضرورات الخدمة فيه كأنها حسب أن الانقطاع عن تدبير المعيشة البيئية علامة من علامات اليسر والانسدة ..

هذا مكانها في الواقع ..

فأما مكانها الذي اختارته به الفلسفة لمثالية فهو معادن لهذا المكان في الكفة الأخرى من الميزان

ماثل الأعلى الذي رشحها له جبال أفلاطون في مدسه لبعصمة ، أن نعتزها الأمة ملكاً مشاعاً تنجب النسل لن يحضرها من الرجن ، وتتسلمه منها الأمة لتتوفر على تربيته . ماثل الأعلى للنساء في المديسة الفصحة ابن حطيرة مساحة من إبلات ، تؤدي وظيفة الولادة ، كما تؤديها إبلات الحبان ،

وتستكثر عليها المزايا الشخصية التي تجعلها أما أفضل من أمهات ، أو زوجة أفضل من زوجات ، وتكل إليهم أمانة تربيته والاعداد للحياة العامة بعد سن الرضاع والحضانة .

فلا امرأ هنالك في هذه المدينة الفسلفة ، بل هناك قطيع من إناث الإنسان تجرى المفاضلة بين أعراده كما تحرى بين إنث الأنعام فيما يلفت إليها أعين الذكور . وهذه هي المعيشة المثالية التي تتروى فيها « المرأة » كما انزوت في حجاب الحريم ، هي كفة مبران في عالم الواقع ، تعادل كفته الأخرى في عالم الخيال .

وقد تقدم أن أرسطو كان ينهى على اسعرة — في كتاب السياسة — أنها أباحت للأمراء ما لا ينبغي لها من حق الميراث ورحمة الحرية ، فامتثلت بها سياستها السبائية إلى السقوط .

والمشهور بين قراء القصص عن عصر الفروسية أنه عصر المرأة الذهبي ، أو أنه عصر الفارس صاحب انحوة وهواه من عقائل القصور والحصون . ولكنها صورة من صور الأحلام تنهى — مع المعلاة فيها — إلى سحرية مضحكة ، كذلك السخرية التي أدعج بها الكاتب الأسباني سرفانتيز ، مما مثله لنا من خيال بطله دون كيخوت .

وحقيقته ذلك العصر كما وصفه صاحب كتاب « تاريخ الموحدين للنساء » (١) إنه كان عصر الحصن لا عصر المرأة ، ومثله ما انتمى في كتابنا « عقريه محمد » عن حنة امرأة فيه وفي العصور التي تليها حيث يقول : « إن عصر الفروسية كان معروفا بما لوحظ فيه من فقدان الثبات — على الجملة — الاهتمام بالحسن الآخر . ومعلنا نفس من الدهشة لذلك . لو انبأ وعيد كلمة فروسية . وذكرنا أن لم يكن ذات شأن بالسيد كما كانت ذات شأن سخل . على خلاف ما يروى للكثيرين أن يذكروا . ثمكم بمع الاهتمام بالمرأة مع الاهتمام بالحصن في عصر الفروسية إلا على اعتبار أنها عروس صيدة .. وإلى ما جرى حادثه من كتاب « أعشى لإداب والبحبات Chansons de Geste يروى لها أن أمة أوسير Auseris

جست في نغدتها ذات يوم فعبّر بها فتين — هما حاران وحربوت —

وقال أحدهما : انظر • انظر • يا جربرت ! وحق العذراء ما أجملها من فتاة • فلم يزد صاحبه على أن قال : يا لهذا الجواد من مخلوق جميل ! • • • دون أن يلتفت بوجهه • وعاد صاحبه يقول مرة أخرى • ما أحسبني رأيت قط فتاة بهذه الملاحظة • ما أجمل هاتين العيين السوداوين ! • • • وانطلقا وجربرت يقول : إن جوادا قط ، لا يماثل هذا الجواد • • • وهي حادثة صغيرة ولكنها واضحة الدلالة ، إذ قلة الاهتمام ترث الاردرات • والحق أن عصر الفروسية يربنا بعض الشواهد الواضحة على هذا الاردرات ، وإليك مثلا حادثة في الكتاب المتقدم • يروي فيها « إن الملكة بلانشفلور ذهبت إلى قرينها الملك بيين Pepin تسأله معونة أهل اللورين • فأمنى إليها الملك ، ثم استشاط غضبا ، ولطمها على أنفها بجمع يده ، فسقطت منه أربع قطرات من الدم ، وصاحت تقسول • « شكرا لك • إن أرضك هذا فأعطني من يدك لعة أخرى حين تشاء • • • » ولم تسكن هذه حادثة مفردة لأن الكلمات على هذا النحو كثيرا ما تكرر ، كأنها هيئة محفوظة وكأنما كانت اللعة بقبضة اليد جراء كل امرأة جسرت في عهد الفروسية على أن تواجه زوجها بمشورة • • • ومتى كانت المرأة ترف إلى زوجها عفو الساعة ، وكثيرا ما ترف إلى رجل لم تره قبل ذاك ، إما لتسهيل المحادثات الحربية والمحدد العسكري ، أو لتسهيل صفقة من صفقات انضباع ، ومتى كانت بعد زفافها إلى فارس مجنون بالحرب ، معطل الدكاء ، قد يكون في معظم الأحوال من الأميين ، عرضة للضرب كلما واجهته بمخالفة — أترى سيدة القصر إذن واجدة لها رحمة أو ملادا من حياة الشقاء ، أو من صحبة قرين ليس لها بأهل ! »



ولقد تقدم الزمن في الغرب من العصور المظلمة ، إلى عصور الفروسية ، إلى ما بعدها من طلائع العهد الحديث ، ولما تبرج المرأة في منزلة صفة ، لا تفضل ما كانت عليه في الجاهلية العربية ، وقد تفضلها منزلة المرأة في تلك الجاهلية • • •

« ففي سنة ١٧٩٠ بيعت امرأة في أسواق إنجلترا بثلاثين لأنها ثقلت بتسكايف معيشتها على الكنيسة التي كانت تؤويها • وبقيت المرأة إلى سنة ١٨٨٢ محرومة من حقها الكامل في ملك العقار وحرية المقاضاه • • • وكان

تعلم المرأة سبة تشمّر منها النساء قبل الرجال ، علما كانت ايضايات بلا كويل تتعلم في جامعة جنيف سنة ١٨٤٩ — وهي أول طيبة في العالم — كانت النسوة المقيّبات معها يقطعنها ، ويأبين أن يكلمها ، ويروين ديولهن من طريقها احتقرا لها ، كآهن متحررات من نحاسة يتقن مساسها ، ولما اجتهد بعضهم في إقامة معهد يعلم النساء الطب بمدينة فلادلفيا الأمريكية ، أعلنت اجماعة الطيبه بالمدينة انها تصادر كل طبيب يقبل التعليم بذلك المعهد وتصادر كل من يستشير أولئك الأطباء . . . »

وظلت آداب الفروسية سارية معد عصر الفارس انجيل إلى عصر الجنتلان في أوربا الحديثة ، تقضى في معاملة المرأة بين عليّة القوم بالمراسم والمجاملات التي لا تتجاوز أشكال التحية إلى الثقة والتقدير . « الجنتلان » على التقصير في عدد الانصاءات وحركات الحفاوة وكلمات التقريظ ، ولا يفهم أحد من ذلك انه يعظمها ويوليها ثقته وتقديره ، ويحولها أصغر الحقوق التي لا يضمن بها على الحدم والأنوع وهو يتخرج من إشارة مسيئة يواجه بها السيدة في محفل السادة ولا يتخرج من القول المسمى إلى حدمه وأتباعه ، ولكنه لا يحط ذلك بقياس الفارق بين المرأة وبينهم في حقوق والواجبات ولا عسواء للمقيم الإنسانية في تقديره

فآداب الفروسية ، وخليفتها الجنتلانية ، لم تكن على أحسنها أيام ردها ، إلا مظهرا من مظاهر السمات ، حامية من كل دلالة على لقيم الإنسانية ، مثلها — كما أسلف — مثل التوقيع بصيغة « الحدم المصيع » في ذيل خطاب يعتقل به الحكم سيده المطاع

ولو كانت تلك التحيات معصورة بمساها ، معبرة عن اسمع الإنسانية في نظر أصحابها لما استكثر القوم أن يعال المرأة كل حقوق لا يثبت ، وكل حقوق ادبيانة دعمة وحده ، ولا احتاج لاعتراف لها بحق منها معد هي إلى انتظار شراب اسير ، وموالاته الطل من أواخر القرن التاسع عشر

إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، في أسبق البلدان إلى إجابة المطالب النسوية وإعداد المرأة لها بالتعليم ومباشرة الأعمال .



وتعتبر الدساتير الديمقراطية آخر المراحل التي شرعت للمرأة معاملة حديثة قائمه على المبادئ الفكرية ، ولكنها قامت في الواقع على إجراءات الضرورة ، ولم تقم على تقدير عادل للكائن الحي في قيمته الإنسانية ، ووظيفته النوعية التي بنيت عليها معاملة القرآن الكريم ، قبل عصر الديمقراطية وقبل مطالبة النساء والرجال معا بحقوق الانتخاب أو حقوق سيادة .

فالاقناع القوى لدى تمكنت به امرأة من استجابة مطالبها في الدساتير الحديثة إنما هو احتياج السياسة إليها في المصانع والمعامل عند نشوب الحرب العالمية ، وانصراف المعلمين من الرجال إلى ميادين القتال ، وبمثل هذا الاقناع تمكن العمال الرجال ، وتمكن أبناء الأجاس المحرومة ، من تحقيق مطالبهم بعد إنكاره تارة والمراوغة فيها تارة أخرى .

وهذا وأشباهه بعض ما غنيه باختلاف القواعد والمبادئ التي تصدر عنها لتشريعة القرآنية ، وتصدر عنها سائر الشرائع في معاملة المرأة . تلك شريعة الحق للحق ، وشريعة الحق بمقدار مصلحة المرأة ، ومصلحة الأمة ، ومصلحة الإنسانية ، وهذه شرائع الضرورات والاجراءات التي تزن الأمور بميزانها المتقلب الجراف .

وقد مضت حقوق الاجراءات هذه شوطا آخر بعد شوط اندسانير الديمقراطية ، وهو الشوط الذي ذهب إليه أتباع المادية الاقتصادية ، ودعاة الهدم المطلقة على كل نظام اجتماعي وأوله فظم الأسرة والبيت . هؤلاء الماديون الاقتصاديون يجرون على دينهم في توزيع الحقوق ، بمقدار ما فيها من الاستثارة والاعراء بالفوضى والعصيان ، وحقوقهم التي ينفقونها على المرأة لا تشرفها ولا تستحق منها القبلة والرضوان إن نظرت إلى معناها ، فإنهم لم يهبوا لها المأواة إلا بعد إنكارهم لجميع

المزاييا وهبوطهم بالقيم الإنسانية إلى حضيض لا ترتفع فيه قيمة ،
ولا يعلو فيه رأس على رأس ، ولا يأذن بشيء غير المساواة بين أعظم إنسان
وانفسه مخلوق من ضعفاء العقول والأخلاق • فملرأة في دعوتهم سواء ،
لأن كل شيء سواء ، ولأنه لا يوجد في الخلق غير هذا السواء •
فمساواتهم قائمة على التجريد من المزاييا ، لا على الاعتراف والتسليم
بالمزاييا المحرومة ، وقوامها السلب والهدم ، ولا قوام لها على الاعطاء
والبناء ••

ودستور هذه الفلسفة المادية الاقتصادية ، أن الأحياء جميعا سواء
في الصفات ، وأن الفوارق إنما تعرض لهم من البيئة والظروف ، وعدمهم
أن البيئة والظروف في العالم الإنساني هما كمتان مرادفتان لعوامل الإنتاج •
وكل هذا من الحاجة الحافية التي لا تقول شيئا نافعا لأنها لا تقول ،
ولا تعرف ، ما هي جميع العوامل الظاهرة والخفية التي تؤدي إلى تمدد
الفوارق بين الأحياء •

فهذه الفوارق محسوبة مدرك في كل مكان وفي كل شيء ، وفي الأرض ،
حيث يعيش الإنسان ويعيش معه سائر الأحياء ، أو في السماء حيث تجول
الأجرام السماوية في كل حال •

وننظر إلى السموات الفساح ، فلا نرى فيها نجمين اثنين يتشابهان
في الحجم ، والسرعة ، وقوة الاضاءة ، وشحنة الجو ، ونفس الجاذبية ،
وقدم النشأة والدوران •

وعلى الشجرة الواحدة التي تسقى بماء واحد ، وتتلقى انوار من
جو واحد ، تنظر إلى فرع من فروع العنص الكثيرة فلا ترى عليه
ورقتين اثنتين تتشابهان في صبغة اللون ، أو في رسم الشكل ، أو في خطوط
النقش ، أو في عدد الروايا حول حوافها ، أو في صفة واحدة من الصفات
التي تدرك بالحواس ، فضلا عن الصفات التي لا تدرك بغير المجاهر ومواد
التحليل •

فهما يكن من معنى البيئة والظروف عند الماديين الاقتصاديين فهو
شيء لا يحصر ، ولا يجمع الفوارق بين الأشياء ، وكل ما يمنع هذه الفوارق

فهو شال في صميم التكوين ، يتغلغل إلى أعماق الأعماق في ورقة الشجرة ، وقطعة الخشب ، ودع ضمير الإنسان وعقل الإنسان

ولكن القول بمنع هذه الموارد لازم للدعوة التي تهدم كل قمة ، وتسوى القمم بالضيف ، وعندئذ تنعم المرأة عندهم بالمساواة ، لأنه ما من شيء في الدنيا أقل من هذه المساواة ، لا لأن المساواة تعني في مكان ترتفع إليه وكلها دعوات عند أصحابها لا حقيقة لها إلا أنها دريعة من خرائع التحريض والتهميج ، تعطى الحادوعين بها من الرضى بمقدار ما تحفزهم إلى السخط والتفهمة ، وفي سبيلها ينهدم — فيما انهدم من القيم الانسانية — أشرف مكان تلود به المرأة النافعة ، وهو مكانها في الأسرة ، وذنب الأسرة عند أعداء المزايا الانسانية أنها نظام ينقل ميراث المزايا وآداب العرف والعقيدة ، كما ينقل ميراث الأرزاق . ولا بد أن يكون نهاية خائصة حقاً تلك المرأة التي تقصر بهب آمالها الأملوية دون التطلع إلى مرحلة ربة الدار وأم البين ، فلا يرفعها في نظر نفسها إلا أن تكون واحدة من قطيع الابل !



وتتلاقى مبادئ المعاملة التي تتأنها المرأة من انحصار العربية ، منذ عهد لثقافة اليونانية إلى عهد الدساتير الديمقراطية . فليس هناك كبير تفصل بين الإهمال المشاع في حريم أثينا وجمهوريه أفلاطون ، وبين مساواة المادية الاقتصادية ، التي ليس دوماً شيء ، لأنها تنزل بالمساواة من القمة إلى الحميض !

والعب المشترك بين هذه المعاملات أنها ترجع إلى اعتبارات مفصلة عن تقدير المرأة على حسب حقيقتها الفطرية بمعزل عن مطالع المجتمع وإجراءات الحكم ، ومناورات السياسة

وستنقضى جميعاً بانقضاء هذه الاعتبارات الموقوتة ، خلافاً بمدها لمعاملة دائمة غير المعاملة المستقرة على أساس الفطرة ومصلحة النوع كله . وهي المعاملة بالنسبي والمصروف على سعة المساواة بين الحقوق والواجبات ..

الفصل الثالث عشر

مشكلات البيت

الأسرة وحدة اجتماعية تحتاج كغيرها من الوحدات إلى نظامها الخاص الذي تعمل عليه في جمع شملها ، وإصلاح شأنها ، وحل المشكلات والحلقات التي تعرض لأعضائها

ولكنها أحوج من سائر الوحدات إلى الدقة والحكمة في نظامها الخاص بها ، لأنه نظام يناسبها دون غيرها ، ولا يتكرر على مثالها في وحدة من وحدات المجتمع ، أو فئة من فئاته

فالشركة التجارية - مثلاً - وحدة اجتماعية ، لها نظامها الخاص بها ، وقد تكون لها أنظمتها المختلفة على حسب تأليفها ، ولا بد لها ولنظائرها جميع من روح المودة ، وصدق المسونة ، لصن الانتظام وتحقيق المصلحة المتبادلة ..

إلا أنها قد تعمل في أهم أعمالها على أرقام الحساب ، وشروط الاتفاق لتسيير تلك الأعمال وتيسيرها

أما الأسرة فلا ينفعها أن تعمل في علاقاتها على الشروط التي يفصل فيها وازع القضاء ، أو وازع الشرطة ، ولا مساك لها إن لم تتماسك بينها بنظام يمينها عن تحكيم القساون ، أو تحكيم الشرطة ، في كل خلاف يطرأ على علاقاتها ..

فإن الخلاف وانفدق في أسرة يدوران على دوائك النفوس ، ولغفات الشعور . ولحبات الشاشة والموس ، وقد يبدأ الخلاف وينتهي في لحظة ، وقد يشأ في كل ساعة تتبدل فيه أدوات الطعام والكساء ، ودواعي الزيارة والاستقبال بين الأهل والصحاب . ولا يوجد بين الناس نظام عام ينبأ إليه المختلفون على أمثال هذه الأمور ، كلما طرأت في لحظة من لحظاتها ، وهي مما يطرأ في جميع الأوقات

كذلك لا تترك هذه الخلافات بغير صابط يتداركها ، وينقم أبناء الأسرة عند احتياجهم إلى الانتفاع به في حينه
فلا غنى لهذه الوحدة عن نظامها ، وأول المنضيات العامة في نظام كل وحدة أن يكون لها رئيسها المسئول عنها
ورئيس الأسرة المسئول عنها هو الزوج : عائل البيت وأبو الأبناء ، ومالك زمام الأمر والهي فيسه

إذا جاء انخل من هذا الرئيس ، فنتيجة هذا الخلل كنتيجة كل خلل يصيب الوحدة من رئيسها ، يزول الرئيس ، وتزول الوحدة ، ولكن لا يزول النظام ، ولا تزول الحاجة إليه . فان نظام الدولة لا يزول لخلل رؤسائها ، ونظام المحاكم لا يزول لخلل قضاتها ، ونظام الشركات لا يزول لعجز مدير لها ، أو لخيانته واختلاسه

نظام الأسرة باق ، وحاجته إلى الولي الذي يتولاه باقية ، وللذين هم في ولاية هذا الرئيس أن يحاسبوه إتن بحساب الشريعة العامة ، حيثما يجدى هذا الحساب

ولا جدال حول نظام الأسرة في حق الأب على أبنائه الصغار إذا خالفوه ، واستوجبوا عقابه ، هيس يقدح في هذا الحق من وجهته العامة أن الآباء الصالحين قليلون ، وأنه ليس كل حزاء يوقمه الأب بأبنائه عدلا وصلا . وإما منط حقه على علاته أن العاءه أخطر من الحلل في تنفيذه ، وأنه لا يوجد في العالم آباء مثاليون ولا أبناء مثاليون

وهذا هو نعيه مناط الحق في أمر الزوج والزوجة حول نظام الأسرة . فليس في العالم زوج مثالي ولا زوجة مثالية ، وليس تصرف الزوج بصواب في كل حال ، ولا اعتراض الزوجة عليه بصواب في كل حال . ولكن الصواب في كل حال أن يكون للوحدة الاجتماعية نظام . وأن يكون للنظام رئيس يتولاه . . . وإنها لحظة واحدة من ثلاث . أن يكون كل خلاف بين الزوجين سببا لانطلاق المرأة من بيتها ، أو أن يحضر القضى أو اشطرة كل خلاف ويفصلوا فيه بالجزاء ، أو أن يعهد إلى عائل أبييت متدارك اخلاف بوسائله بين

أحصان البيت ، وهو المسئول عما يجنيه وما يؤدي إليه ، إذا بلغ الكتاب أجله وتمذر الوفاق

وأسلم الخطط انثلاث ، وأقربها إلى المعقول والواقع ، هي خطة القرآن الكريم ..

وبجملتها كلها هاتان الآيتان من سورة النساء :

« والثلاثي تفساقون نشوزهن فعظوهن واحجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعكم فلا تبعدوا عليهن سبيلا ، إن الله كان عليا كبيرا . وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما حكيما » (الآية ٣٤ ، ٣٥ ،

فانصيحة النصيحة أول ما يباح به الرجل خلفه مع زوجته ، فإن لم تفجح ، فالتطية في المنزل دون الانقطاع عنه ، فإن لم تنجح فلعقوبة البدنية بغير إيذاء ، فمن حيف الشقاق فالتحكيم بين الأقربين من الطرفين ومن الضمن للزوجة في جميع هذه الحلات أنها تملك أن تدفع عنها النشوز من زوجها إذا خشيت إعراضه . « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير » ... (النساء ١٢٨ ،

وسبيل الصلح كسبيل الصلح الذي يلجأ إليه الزوج ، وهو التحكيم .. ويخطئ بعض المفسرين فيحسب أن العقوبة بالتطية والهجر في المضاجع ، تروع المرأة بما يسألها من الأيلاء الحسى ، وفوات لمتعة الجسدية ، إذ كانت حكمة القرآن الكريم أبلغ من ذلك ، وأنعم في هذه الحصومة الزوجية ، وإنما تردع هذه العقوبة المرأة لأنها تذكرها بالمقدرة التي توجب للرجل الطاعة في أعماق وجدانها ، وهي مقدرة العزم والارادة والعلبة على الدوافع الحسية . وبهذه المقدرة يستحق الرجل من المرأة أن يطاع ، فلا تشمر بالعضاضة من تسليمها له بهذه الطاعة

قال الأستاذ رشيد رضا رحمه الله في كتابه « نداء لحنس لطيف »

« أما الهجر فهو ضرب من ضروب التأديب لمن تص زوجها ، ويشق عليها

هجره إيذاها ، ولا يتحقق هذا بهجر المضجع نفسه ، وهو الفراش ، ولا بهجر

الحجره الى يكون فيها الاصطجاج ، وإنما يتحقق بهجر هي الفراش نفسه ،
وتعتمد حجر الفراش أو الحجره زياده في العقوبة لم يادن بها الله تعالى •
وربما يكون سببا لزيادة الحقوة ، وفي الهجر في المضجع نفسه معنى لا يتحقق
بهجر المضجع والبيت الذي هو فيه ، لأن الاجتماع في المضجع هو الذي يهيج
شعور الزوجية ، فيسكن نفس كل من الزوجين إلى الآخر ، ويروى اضطرابها
الذى أثارته الحوادث قبل ذلك • مبدأ حجر المرأة وأعرض عنها في هذه الحالة
رحا أن يدعوها ذلك الشعور وانسكون انفسى إلى سؤاله عن السبب ، ويهبط
بها من بشر المخالعة إلى صغصص الموافقة . . .

والذى نراه - وذكرته في كتابنا عن عقوبة محمد - أن الأستاذ
رحمه الله قد أخطأه المراد انطبق في هذه العقوبة النفسه ، وأن الحكمة
في إظهاره أعق جسدًا من ظهر الأمر كما رآه الأستاذ • فأصبح العقوبات
ولا ريب هي العقوبة التي تمس الإنسان في غروره ، وتشككه في صميم كيانه :
في الحرية التي يعترف بها ويحسها مناط وجوده وتكوينه • والمرأة تعلم أنها
ضعيفة إلى جانب الرجل ، ولكنها لا تأسى لذلك ما علمت أنها فاتنة له ،
وأنها غلبته بفتنها ، وقادرة على تعويض ضعفها ، بما تنعشه فيه من
شوق إليها ورغبة فيه • فليكن له ما شاء من قوة فلها ما تشاء من سحر
وفتنة ، وعزاؤه الأكبر عن ضعفها أن تفتنها لا تقاوم ، وحسبها أنها
لا تقاوم بديلا من القوة والضلاعة في الأجساد والعقول • لهذا قاربت الرجل
مضاجعة له ، وهي في أشد حالاتها إغراء بالفتنة ثم لم يبانها ، ولم يؤخذ
بسحرها ، فما الذي يقع في وقورها ، وهي تهجس بما تهجس به في صدرها ؟
أقوات سرور ؟ أحين إلى السؤال والمعابثة ؟ كلا • بل يقع في وقورها أن تشك
في صميم أنوثتها ، وأن ترى الرجل في أقدر حالاته جديرا بهيبتها وإدعائها ،
وأن تشعر بالضعف ثم لا تتعزى بالفتنة ولا بعلبة الرغبة • فهو مالك أمره
إلى جانبها ، وهي إلى جانبه لا تملك شيئا إلا أن تقترب إلى التسليم ، وتفسر
من هوان سحرها في نظرها قبل فرارها من هوان سحرها في نظر مضاجعها •
فهذا تأديب نفس وليس بتأديب جسد • بل هذا هو الصراع الذي تتجرد
فيه الأنثى من كل سلاح • لأنها جربت أمضى سلاح في يديها ، فارتدت

بعده إلى الهزيمة التي لا تكابر نفسها فيها .. فانما تكابر ضعفها حين تلوذ بفتنتها ، فإذا لاذت بها فحذلتها ، فلن يبقى لها ما تلوذ به بعد ذلك .
وهنا حكمه العقوبة البالغة التي لا تقس نفوات متعة ، ولا باغتنام فرصة ،
للحديث والمعايشة .. إنما العقوبة إبطال العصيان ، ولن يبطل عصيان شيء
كما يبطل باحساس العاصي عاية ضعفه ، وعاية قوة من يعصيه ، والهمسر
في المضجع هو بمثابة الرجوع إلى هذا الاحساس .. »

ولا اعتراض لأحد من المتقدمين أو المتأخرين على عقوبة من هذه
العقوبات جميعا ، فيم حلا لعقوبة البدنية ، وهو - فيما يبدو - لأيسر
نظرة - اعتراض متعلل في غير فهم وعى عبر حدودي ، وليس هذا الاعتراض
بالجائر ، لا على وجه واحد .. وهو أن العاصم لا تحقق فيه امرأة تستحق
التأديب البدني ، أو يصلحها هذا التأديب . وانه لسحق محور أن يتحدثق به
من شاء على حساب نفسه ، إظهارا لدعوى سفوة والفروسة في غير موضعها .
وليس بالجائر أن يتحدثق به على حساب اشريعة أو الطبيعة ، ولا على حساب
كيان الأسرة وكيان الحياة الاجتماعية ..



إن المهام مقام عقوبة من مقام العقوبة بعهد بطلان النسيحة وبطلان
القطيعة . ولم يخل العاصم الانساني رجلا ونساء ممن يعاقبون بما يعاقب
به المخذون ، مما دام في هذا العاصم امرأة من ألف امرأة تصلحها العقوبة
ابدية ، فالشريعة التي يفوتها أن تذكرها ناقصة ، والشريعة التي تؤثر
عليها هدم الأسرة مقصرة صارة ، والمفط بهذه الحادثة بفاق رحيم ،
والتماس السمعة الباطلة بأخبث أثمها . وقد أجارت الشرائع عقوبة الأبدان
لسجنود ، ولها مندوحة عنها بقطع الوظيفة ، وتأخير الترقية والحرمان
من الأجرات والحريات ، فإذا امتنع العقاب بعيرها لبعض النساء ، فلا غصاضه
على اننساء جميعا في إياحتها . وما يقون عاقل إن عقوبة الجناة تعص من
الأبرياء ، وإلا لوجب إسقاط جميع العقوبات من جميع انقوانين ..

وسفرى فيما يلي من بين القيود التي أحيطت بها هذه العقوبة انها
في حكم الاسلام جد كريهة ، وما أبيحت إلا لانتقاء ما هو أكره منها ،
وهو الطلاق ..

الفصل الرابع عشر

القرآن والزمن

مضى لقرآن الكريم في العالم الاسلامي نحو ألف وأربعمائة سنة قوة عامة يعتصم بها في إقداره وإداره ، وفي عزته وتكسره ، بل كان هو القوة المعاملة التي نفعت حين فارقته جميع القوى التي تنتمح بها الأمم ، مكان له قوة تعينه على التقدم و انماء كما كان له قوة تعينه على الثبات وبقاومه . واصلى المسلمون في أيام ضعفهم سطوة الظالمين فيهم ، وعداوة القادرين عليهم ، فلا تعرف دونه من الدول الطعنة لنفسه لم تفتح بلاد من بلدان اسلامي ، أو تدخه بالحيلة والمكيدة ، ولا تعرف لهذه الملة المعويه قوة تعود بها ، وبأى غلبه أن تسلم بالهزيمة ، وتنهضم في خوف الدول المحيطة بها ، غير إيمانها بهذا كتاب : إن الايمان بقرآن وقبول الحصوص لغير رب العالمين ، يقص لا يحتمل في قلب إنسان .

ونحن اليوم ننظر إلى الدول العلية ، فلا ترى لأسائها حيرة أشد من حيرتهم في انبحث عن الامان الموحه وبعقده ابراحية كلهم يريدون أن يستقروا على أمل في احصاء ، وعلى فكرة واثقة بالعمل الصالح ، واربعة اموثق ، واسمى ، مطمئن إلى هداه ، وإلى المصير وإن كان لا يره .

وعندنا نحن هذا الايمان ابوجه وهذه العقيدة ابراجية ، عندما الايمان متأصلا ، والعقيدة باجبة من تجارب الزمن ، مختبرة بألمن والشدائد ، صالحة لكل مس ، كان في يوم من الأيام غدا محولا ، قد أن يماط عنه حجاب الغيب ، صالحة لكل غمد نستقله ونجهله يوم ، ولكننا لا نجهل أن الايمان فيه قوة وأن ديننا يمحط تلك القوة ، وأنها على سنة القصد — على الأقل — حين نفيد مما في أدينا ولا سده جرافا لنبحث عن سواء ، وقد حرب غيرنا سواء حيث اضطرتنا ماقه العقيدة إلى لتجربة المجهولة ، فاذا هو في طريق العقيدة على غير اعتقاد ، وإذا هو يشد الرحال ليبحث عن انزاد ، ولا راحة بغير زاد .

لقد كان هذا الدين حافظ لنا في أمسنا ، فما لنا لا نحفظه في يومنا
وغدنا ولا شطط ولا مشقة ؟ وماذا ينكر اليوم أو العدم منه ، وهو يسير
معه حيث سار .. ويمده من قوة ويسدده من عثار ؟
إنه دين رب العالمين ..

إنه دين إنسان العالمين ! دين الإنسان الذي يستقبل ربه حيث يكون ،
وحيثما يكون ، فأين ولئى منهم " وجه الله " ، ومتى ولئى منهم " وجه الله " ، وثم
رب العالمين ، رب كل أرض وكل سماء وكل منزل وكل حين

إن « إنسان العالمين » يعيش اليوم كما عاش بالأمس ، بل يعيش في يومه
الحاضر أكثر مما عاش في أمس الدابر ، لأن الأمس قد كان أمس هذا
العالم ، وذلك المسلم حيث لا يلتقى عالم وعالم ، وأما « العالمون » فانها
لم صنع التاريخ ادى لم تنقص عليه سنون



وقد آمن دين القرآن بالإنسان الحي في كل زمن ، وأعطاه حقه مقترنا
بحق الحياة ، غير موقوف على دستير السلطان والمال ، ولا على أصوات
الانتخاب ومدوات القواب : إنسان مسئول بملك حقه وراحته بشفاعته واحدة
هي شفاعته الحياة ، لم يسبق دينه فيودعه ويعرض عنه ، بل سبقه دينه
عهودا طوالا ويسبقه بعد النور أطول مما سبقه من عهود

ولا خير على الدين أن يثبت ويستقر

بل على الدين الصالح أن يثبت ويستقر

وإما الخير أن يفهمه زمن ولا يفهمه زمن ، وأن يكون فيه حائل بينه
وبين ضمير الإنسان في زمن من الأزمان . وتنزه دين القرآن عن هذا الجمود .
فإنه لملى العاية مما يطلب لدين ينتظم الملايين من العارفين والجاهلين مئات
السنين ، ويخص بينهم إلى ضمير المؤمن بالله في كل عصر ، وليس عليه من
حسب غير هداية الضمير

وفي الصفحات التالية مثل لفهم آيات الكتاب على مدى ألف وثلثمائة سنة
توالى فيها المفسرون ليفهموا آيات الحساب والعقاب بين الزوجين ، وبدأ من
أساليبهم - لفظا ومعنى - انهم تغيروا مع الزمن شعورا ومهما ، ولم يمتنعهم

كتابهم أن يتغيروا ، ولا هو بمانع أحدا يتلوهم أن يتغير حمده من التغير ،
 كيفما كان تعير الفهم والشعور في هذه الأمور

وعلى هذا المثال نحتفظ بالقرآن ، ونحتفظ بالزمن ، ونعبر مئات السنين
 في بضع صفحات ولا يزال في الأمد متسع لأخرى من مئات السنين ..
 ونختار لمقابلة بين التفسير آخر الآيات التي استشهدنا بها لشريعة
 القرآن في معاملة المرأة ، وهي آيات انشوز في سورة النساء ، نبدوها بين عباس
 ونحتمها بالأئمة من أبناء القرن الثالث عشر ، ولم يخالفهم من ظهر بعدهم
 من المفسرين إلى هذه الأيام



« ... فالصالحات قانتات حائضات للغيب بما حفظ الله واللاتي
 تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن ، فإن أطعنكم
 فلا تنعوا عليهن سبيلا . إن الله كان عليا كبيرا ، وإن خفتن شقاق بينهما
 فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما
 إن الله كان عليما خيرا .. » النساء ٣٤ ، ٣٥

قال ابن عباس : (١)

« (فعظوهن) بالمسلم والقرآن (اهجروهن في المضاجع) حولوا عنهن
 وجوهكم في الفراش (واضربوهن) ضربا غير مبرح ولا شائن (فإن أطعنكم)
 في المضاجع (فلا تنعوا) فلا تطلبوا (عليهن سبيلا) في الحصب (إن الله كان
 عليا) أعلى من كل شيء (كبيرا) أكبر من كل شيء ، يكلفكم ذلك فلا تكلفوا
 من النساء ما لا طاقة لهن به من المحبة »

وجاء في تفسير الطبري (٢) المتوفى سنة ٣١٠ هـ :

« واهجروهن في المضاجع » حدثنا المثنى بعد إسناد .. قال :
 لا يهجرها إلا في الميت في الصحيح ، ليس له أن يهجر في كلام ولا شيء ،
 إلا في الفراش .. فلا يكلمها أن تحبه ، فإن قلبها ليس في يديها ، ولا معنى

(١) تنوير المقياس من تفسير ابن عباس لأبي طاهر محمد بن يعقوب
 الفيروزيادي *

(٢) جامع البيان من تأويل أي القرآن ، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير
 الطبري *

للهمجر في كلام العرب ، إلا على أحد ثلاثة أوجه ، أحدها هجر الرجل كلام الرجل وحديثه ، وذلك رمضا وتركه ، يقال منه : هجر فلان أهله يهجرها هجرا وهجرانا . والآخر الاكثار من الكلام بترديد ، كهيئة كلام الهازي . يقال منه : هجر فلان في كلامه يهجر هجرا ، إذا هذى ، ومعد الكلمة ، وما رالت تلك هجرا وأهجيراه ، وشالت هجر البعير . إذا ربطه صاحبه بالهजार ، وهو حبل يربط في حقويها ورسفها

قال حيان : حدثنا ابن المبارك . قال . أخبرني يحيى بن بشر سمع عكرمة يقول في قوله : « واضربوه » ضربا غير مبرح قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « واضربوه إذا عصيتم في المعروف ، ضربا غير مبرح »

« فإن أطعتم فلا تنفوا عليهن » سبيلا « بقول : « فإن أطاعتك فلا تنف » عليها المال »

وجاء في تفسير الزمخشري (١) المتوفى سنة ٣٥٨ هـ « نشوزها أو نشوصها أن تعصى زوجها ولا تطمئن إليه وأصله الانزعاج (في المضاجع) في لراقده أى لا تداحلوه تحت اللحف ، وهو كناية عن الجماع وقيل هو أن يوليها ظهره في المضجع وقيل في المضاح في بيوتهن أتى يمتن فيها أى لا تبايتوهن . وقرئ في المضجع والمضطجع وذلك لتعرف أحوالهن وتحقق أمرهن في اننشوز أمر بوعظهن أولا ثم هجرانهن ثم بضرب إن لم ينجح فيهن الوعظ والهجران وقيل معناه أكرهوهن على الجماع وأربطوهن من هجر البعير إذا شده بالهजार وهذا من تفسير الثقلاء وقالوا يجب أن يكون ضربا غير مبرح لا يجرعها ولا يكسر لها عظما ويتجنب الوجه . وعن أنس بن مالك صلى الله عليه وسلم « علق صوتك حيث ير . أهلك » وعن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنه كنت رابعة أرمع نسوة عند الزبير بن العوام فإذا غضب علي إحداها ضربها بعود المشجب يكسره عليها

ويروى عن الزبير أبيات منها :

(١) تفسير أبي القاسم بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري .

« ولولا بنوها حولها لحبطتها »

(ملا تبغوا عليهم سسيلا) فازيلوا عنهم التمرص بالأذى والتوبيخ والتجنى وتوبوا عليهم واجعلوا ما كان منهم كأن لم يكن بمد رجوعهم إلى الطاعة والانقياد وترك النشوز

وجاء في تفسير القرطبي (١) المتوفى سنة ٩٢١ هـ :

« السابعة قوله تعالى . (واهجروهم في المصاحم) وقرا ابن مسعود والنخعي وغيرهما « في المصاحم » على الأفراد ، كأنه جنس يؤدي على الجميع . والهجر في المصاحم هو أن يضاجعها ويؤنيها ظهره ولا يجامعها ، عن ابن عباس وغيره . وقال مجاهد : جنبوا مصاحبتهم فيتقدر على هذا الكلام جذف ، ويعضده « اهجروهم » من الهجران وهو البعد ، يقال : هجره أي تباعد ونأى عنه . ولا يمكن بعدها أن يترك مصاحبتها . وقال معناه إبراهيم النخعي والشعبي وقتادة وأحسن البصري ، رواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك ، واختاره ابن العربي وقال : حملوا الأمر على الأكثر المولى ويكون هذا القول كما تقول : اهجره في الله . وهذا أصل مالك .»

قلت هذا قول حسن فإن الزوج إذا أعرض عن فراشها فإن كانت محبة للزوج فذلك يشق عليها فترجع للصلاح ، وإن كانت منقضة فيظهر النشوز منها ، فيبتين أن النشوز من قبلها . وقيل : « اهجروهم » من الهجر وهو القبيح من الكلام . أي غلطوا عليهم في القول وضاجعوهن للجماع وغيره ، قال معناه سفيان ، وروى عن ابن عباس . وقيل : أي شذوهن وثاقفا في بيوتهن ، من قولهم : هجر البعير أي ربطه بانهجار ، وهو حبل يشد به البعير وهو اختيار لطبري وقدح في سائر الأقوال . وفي كلامه في هذا الموضع نظر . وقد رد عليه القاضي أبو بكر بن العربي من أحكامه فقال : يا لها من هفوة من عالم بالقرآن والسنة والذي حمله على هذا التأويل حديث غريب رواه ابن وهب عن مالك أن أسماء بنت أبي بكر الصديق أتت الزبير بن العوام وكانت تشرح حتى عوتب في ذلك . قال : وعتب

(١) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي .

عليها وعلى مرتها ، فعقد شعر واحدة بالأخرى ثم ضربهما ضربا شديدا ، وكانت المرأة أحسن اتقاء ، وكانت أسماء لا تتقي ، وكان الضرب لهما أكثر ، فشكت إلى أبيها أبي بكر رضى الله عنه ففصال لها : أى بيعة اصبرى ، فإن الزبير رجل صالح ، ولعله أن يكون روجك في الجنة ولقد بلغنى أن الرجل إذا أنتكر بامرأة تزوجها في انجته . قرأى الربط والعقد مع احتمال اللفظ مع فصل الزبير على هذا التفسير . وهذا لهجر غايته عند العلماء شهر ، كما فعل النبي ﷺ حين أسر أمرا إلى حصاة فأغشاه إلى عائشة ، وتظاهرتا إليه ولا يبلغ به الأربعة أشهر التي ضرب الله أجلها عذرا للمولى

« الثامنة : (واضربوهن) أمر الله أن يبدأ النساء بالموعظة أولا ثم بالهجران ، فإن لم ينجها بالضرب ، فإنه هو الذى يصلحها له ويحملها على توفية حقه . والضرب في هذه الآية هو ضرب بالأدب غير المبرح ، وهو الذى لا يكسر لها عظما ولا يشين جارحة كالكرة ونحوها ، فإن المقصود منه الإصلاح لا غير . فلا جرم إذا أدى إلى الهلاك وجب الضمن ، وكذلك القول في ضرب المؤدب غلامه لتعليم القرآن والأدب . وفي صحيح مسلم « اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستطلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه . فإن فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح » الحديث أخرجه من حديث جابر الطويل في الحج . أى لا يدخن مناركم أحدا ممن تكرهونه من الأقارب والنساء والأجانب وعلى هذا يجعل ما رواه الترمذى وصححه عن عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ فقال : « ألا واستوصوا بالنساء هيرا فانهن عوان عندكم لا تملكون منهن شيئا غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، فإن فعلن فاهضوهن في المصاحع واضربوهن ضربا غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبلا . ألا إن لكم على نسائكم حقا ، ونسائكم عليكم حقا ، فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم أحدا تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم من تكرهون ، ألا وحقهم عليكم أن تحبسوا إليهم في كسوتهم وطعامهم » . قال : حديث حسن صحيح

فقلوه : « بفاحشة مبيغة يريد لا يدخل من يكرهه أزواجهن ، وليس المراد بذلك الرب ، فإن ذلك محرم ويلزم عليه الحد . فقال عليه السلام : « اضربوا النساء إذا عصيكن في معروف صريا غير مبرح » قال عطاء : قلت لأبن عباس ما المرب غير المرح ، قال : بالسواك ومحوه . وروى أن عمر رضى الله عنه ضرب امرأته فعزل في ذلك فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول . « لا يسأل الرجل فيم ضرب أهله »

« التاسعة : قلوه تعالى : « فإن أطعكم » أى تركن النشوز (فلا تبعوا عليهن سبيلا) أى لا تبغوا عليهن بقول أو فعل . وهذا نهى عن ظلمهن بعد تقرير الفصل عليهن ، والتمكن من دلهن . وقيل : المعنى لا تكلفوهن الحب لكم فإنه ليس بالهين وجاء في تفسير السقى (١) المتوفى سنة ٧١٠ هـ :

« (واهجروهن في المصاحح) في المراقدة أى لا تدخلوهن تحت اللحف وهو كناية عن الجماع أو هو أن يوليها ظهره لى المصاحح لأنه لا يقدر عن المضاجع ..

(واضربوهن ضربا) غير مبرح . أو بوعظهن أولا ثم بهجرانهن في المضاجع ثم بالضرب إذا لم ينجع فيهن الوعظ والهجران .. (فإن أطعكم) بترك النشوز (فلا تتبعوا عليهن سبيلا) فآزىلوا عنهن التعرض بالأذى . . وهو من بغيت الأمر أى طلبته أى إن عت أيديكم عليهن فاعلموا أن قدرته عليكم أعظم من قدرتكم عليهن فاجتنبوا ظلمهن . (إن الله كان عليا كبيرا) وإنكم تعصوه على طو شأه وكرياء سلطانه ثم تتوبون فيتوب عليكم . فأنتم أحق بالمغو عن يجنى عليكم إذا رجع ..

وجاء في تفسير ابن كثير (٢) المتوفى سنة ٧٤١ هـ :

(١) تفسير عبد الله بن أحمد بن محمد السقى ، مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، .

(٢) تفسير الامام عماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى .

« واهجروهن في المضاجع » وقال علي بن أبي طلحة أيضا عن ابن عباس يعظها فإن هي قبلت وإلا هجرها في المصحح ولا يكلمها من غير أن يود نكاحها وذلك عليها شديد . وقال مجاهد والشعبي وإبراهيم ومحمد بن كعب ومقسم وقتادة . . . الهجر هو ألا يصاحبها وقال أبو داود حدثنا موسى ابن اسماعيل حدثنا حماد بن مسلمة عن علي بن ريد عن أبي مرة الرقاشي عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (فإن خفتم فشووهن فاهجروهن في المضاجع) قال حماد يعني النكاح . وفي لسنن والمسند عن معاوية بن حيدة أنشيري إبه قال : « يارسول الله ما حق امرأة أمردنا عيبه » قال « أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب أبوجه ولا تهجر إلا في البيت » وقوبه واضربوهن إذا لم يرتدعن ملوغة ولا بالمهجران فكم أن تضربوهن ضربا غير مبرح كما ثبت في صحيح مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حجة الوداع : « واتقوا الله في النساء فإنهن عندكم عوان ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه فإن فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف » وكذا قال ابن عباس وغير واحد ضربا غير مسروح قال الحسن البصري يعني غير مؤثر . قال القهواء هو ألا يكسر فيها عضوا ولا يؤثر شيئا . وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس يهجرها في المضجع فإن أقبلت وإلا فقد أدن الله أن تضربها ضربا غير مبرح ولا تكسر لها عظما فإن أقبلت وإلا فقد أحل الله عنها الفسدية وقال سفيان بن عيينة عن أنزهري عن عبد الله بن عمر عن إياس بن عبد الله بن أبي دؤاب قال . « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « ولا تضربوا إماء الله » فجاء عمر رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : زارت النساء على أرواحهن فرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضربهن فأطاف بآل رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير يشتكين أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لقد أطاف بآل محمد نساء كثير يشتكين أزواجهن ليس أولئكم بخياركم » رواه أبو داود ، وأبو داود ، وابن ماجه وقال الإمام أحمد حدثنا سليمان بن داود يعني أبو داود الطيالسي حدثنا بن عوف عن داود الأودي عن عبد الرحمن السلمي عن

الأشعث بن ميس قال . « صفت عمر رضى الله عنه فقتلوا امرأته فضر بها فقال . « يا أشعث احفظ عني ثلاثا حفظن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا يسأل الرجل ميم صرب امرأته ولا تميم إلا على وتر ونسي الثالثة وكذا رواه أبو داود والفسائي وابن ماجة عن حديث عبد الرحمن بن مهدي عن أبي عوانة عن داود الأودي . وقوله تعالى « فإن أطعكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » أى إذا أطاعت المرأة زوجها في جميع ما يريد منها مما أباحه الله له فلا سبيل له عليها بعد ذلك وليس له صربها وهجرانها وقوله : « إن الله كان عليا كبيرا » تهديد للرجال إذا بعوا على أساءه بغير سبب فإن الله العلى الكبير وهو منتقم من ظلمهم وبغى عليهم » جاء فى تفسير الألوسى^(١) المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ :

« (واهجروهن فى المصاحح) أى مواضع الاضطجاع ، والمراد اتركوهن منفردات فى مصاحبهن ملائحتهن تحت اللحف ولانناشروهن فيكون الكلام كديه عن ترك جماعهن وإلى ذلك ذهب ابن حبير ، وقيل المراد اهجروهن فى المرائش بأن يوبوهن ظهوركم فيه ولا تلمسوهن ، وإليه ، وروى ذلك عن ابن جعفر رضى الله تعالى عنه ونعله كديه أيضا عن ترك الجماع وقيل المصاحح المبايت أى اهجروا حرمهن ومحل مبينهن ، وقيل . (فى) للمسبية أى اهجروهن بسبب المصاحح أى بسبب تخلفهن عن المضاحمة وإليه يشير كلام ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فيما أخرجه عنه ابن أبى شيبة من طريق ابن الضمى ، قاله جرير عن عدى بن عدى بالخط ، قال عكرمة . بأن يغلظ لها القول ، ورعم بعضهم أن المصاحح أكرهوهن على الجماع وأربطوهن من هجر التعبير إذا شدة بالهجر ، وتعقبه الرمخشى بأنه تفسير لثقله ، وقال ابن المير بعد هذا المصير يتأيد بقوله تعالى . (فإن أطعكم) فإنه يدل على تقدم إكراه فى أمر ما ، وقريبة المصاحح مرشد إلى أنه الجماع ، مطلق الزمخشى لم أطلقه فى حق هذا المصاحح من الإفراط انتهى ، وأظن أن هذا لو عرص على الرمخشى لنظم قائمه فى سلك ذلك المفسر ، ولعمد تركه من التفريط ، وقرئ فى المصاحح « واضربوهن » يعنى ضربا غير مبرح كما أخرجه من جرير عن حجاج عن

(١) تفسير ابن الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسى ، روح المعانى ، .

رسوب الله صلى الله عليه وسلم . وشرب غير المبرج مالا يقطع لحما ولا يكسر عظما وعن ابن عباس أنه الصرب بالسواك ونحوه والذي يدل عليه السياق والقريضة العقلية أن هذه الأمور الثلاثة مترتبة فإذا حيف نشور المرأة تنصح ، ثم تهجر ، ثم تضرب

إذ لو عكس استعنى بالأشد عن الأصعب ، وإلا لغالوا لا تدل على الترتيب وكذا الماء « فعظوهن » لا دلالة لها على أكثر من ترتيب المجموع فالقول بأنها أظهر الأدلة على الترتيب ليس مظاهر ، وفي الكشف استتفاء من دخول الواو على أجزئة مختلفة في الشدة والأصعب مترتبة على أمر مدرج فيما النقص هو الدال على الترتيب

هكذا وقد نص بعض أصحابنا أن للزوج أن يضرب المرأة على أربع خصال وهـ هو في معنى لأربع برك تربته والروح يريد بها ، وترك لأجابه إذا دعاها بمرتبته ، وترك الصلاة - في رواية والغسل والخروج من البيت إلا لعذر شرعي ، وقيل - به أن يضربها متى أعصبته ، فمن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها - كنت رابعة أربع مسوه عند أنزير بن الموام رضي الله تعالى عنه عيذاً أعصبه على واحدة ما صربها بعود المشجب حتى يكسره عليها ، ولا يخفى أن حمل أدب النساء والصبر عليهن أفضل من ضربهن ، لا لداع قوي ، فقد أخرج ابن سعد والبيهقي عن أم كلثوم بنت الصديق رضي الله تعالى عنه قال : « كان الرجال نهوا عن صرب النساء ثم شكوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلى بينهم وبين صريهن ثم قال . « ولن يضرب خياركم »

جاء في تفسير الشيخ الجاوي (١) المتوفى في القرن الثالث عشر : « وأجروهن في المصاحح » أي حووا عن وجوهكم في المراقب فلا تدخنوهن تحب اللبس من علمتم النشور ولم نعمهن النصيحة . « واضربوهن » إن لم يجمع لهجرون ضرب غير مبرج ولا شائن ولا أولى ترك الضرب ، فإن ضرب فالواجب أن يكون الصرب بحيث لا يكون ممصبا إلى الهلاك . بأن يكون عقفا

عن البدر ، وبألا يكون في موضع واحد والا يوالى به وان يتقى الوجه
وان يكون بمندبل موقوف *

وجاء في تفسير الأستاذ الامام المتوفى سنة ١٣٣٣ هـ (١) من مشروعيه
صرب النساء بسبب بالامر يستكر في البعد أو العطرة محتاج إلى التأويل ،
فهو أمر يحناح إليه في حال غساد البيضة وعلمسة الأخلاق الماسدة وإنما
يباح إذا رأى الرجل أن خروج المرأة عن شورها يتوقف عليه ، وإذا صلت
البيضة وصرب يعقن النصيحة ويستحب للوعي ، أو يردحون بالمحرم سحب
الاستثناء عن الصرب ، فكل حال حكم يسببها في شرع ، ومن مأمورون على
كل حال بالرفق بالنساء واختلاف ظلمهن ، وامساكن بمعروف ، أو نسريتهن
بإحسان ، والأحاديث في الوصية بالنساء كثيرة جدا

أقول ومن هذه الأحاديث ما هو في تقبيح الضرب والتميز عنه ، ومنه
حديث عبد الله بن ربيعة في الصحيحين قال « قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، « أياضرب أحدكم امرأته ، كما يضرب سعد ثم يحامها في آخر
انسيل » وفي رواية عائشة عن عبد الله بن ربيعة « أما يستحي أحدكم أن يضرب
امراته كما يضرب العبد ، بصرها أول النهار ثم يحامها آخره » يذكر
الرجل بأنه إذا كان يعم من نفسه أن لا بد له من ذلك الاجتماع والاتصال
بخاص بامراته وهو أقوى وأحكم اجتماع يكون بين اثنين من بشر ، يتحد
أحدهم دأخر اتحادا تاما فيشعرث منها بأن صلته بالأخر أقوى من صلة
بعض أعضائه ببعض * إذا كان لا بد من هذه الصلة والوحدة التي تقتضيها
العطرة ، فكيف يليق به أن يجعل امرأته ، وهي كنفسه ، مهينة كمهانة
عبيده ، بحيث بصرها مسوطة أو يده ، حما إن الرجل احى بكريم ليتحافى
به طمعه عن مثل هذا الحفاء ، ويأبى عيبه أن يطلب ممن الاتحاد بمن
أقلها منزلة الإمام ، فالحديث أبلغ ما يمكن أن يقال في تشجيع صرب النساء ،
وأذكر أنني هديت إلى معناه العجالي قبل أن أطلع على لفظه الشريف ، فكنت
كلما سمعت أن رجلا ضرب امرأته أقول يا لله العجب ، كيف يستطيع الانسان

أن يعيش عيشه الأرواح مع امرأة تصرب ، تاره يسطو عليها بالضرب ، فثكون
 منه كالنساء من الذئب ، وقارة بذل لها كالحميد ، طالبا منتهى القرب ؟ ..
 لكن لا ينكر أن الناس متفاوتون ، منهم من لا تطيب له هذه الحياة ، فدا
 لم تقدر امرأته بسوء تربيتها تكريمه بياها حق قدره ولم ترجع عن شورها
 عاوط وانجران ، فارقها بمعروف وسرحها بإحسان إلا أن يرجو صلاحها
 بالتحكيم الذي أرشدت إليه الآية ، ولا يضرب لها الأختيار لا يضربون النساء
 وإن أبيع بهم ذلك لضرورة . فقد روى أبيهقي من حديث أم كلثوم بنت
 الصديق رضي الله عنها قالت : « كان الرجال نهوا عن ضرب النساء ثم
 شكوهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بينهم وبين ضربهن
 ثم قال « ولم يضرب حياركم » مما أشبه هذه الرحمة بالخطر ، وجملة
 أقول أن الضرب سلاح مر ، قد يسعى عنه لخير امرء ، ولكنه لا يزول
 من أسبوت كل حال ، أو يعم التهذيب لنفسه والرجال

هذا وإن أكثر الفقهاء قد حصوا بالنشوز الشرعى الذى يبيح الضرب
 إلى احتياج إليه لأرائته ، بحصال قليلة كعصيان الرجل في الفراش ، والخروج
 من ابدار معير عسر ، وجعل معصم تركها الرية وهو يطلبها نشوزا
 وقالوا « له أن يضربها أيضا على ترث افرائض الدينية كالغسل واصلاة ،
 والظاهر أن النشوز أعم فيشمل كل عصيان سببه الترفع والإباء ، ويفيد هذا
 قوله : « فإن أطعتمكم فلا تبعوا عليهم سبيلا » قال الأستاذ لإمام أى إن أطعتمكم
 مواحدة من هذه احصال التأديبية فلا تبعوا بتجاوزها إلى غيرها . فبدأوا
 بما بدأ به الله من الوعط ، فإن لم يمد ، فليهجر ، فإن لم يفسد فليضرب ،
 فإن لم يفسد هذا أيضا يلجأ إلى التحكيم . ويفهم من هذا أن القانتات
 لا سبيل عليهن حتى في الوعط والنصح فصلا عن الهجر والضرب ، وأقول صرح
 كثير من افسرين بوجوب هذا الترتيب في التسايف

جاء في تفسير القاسمى (١) المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ :

« واللاتى تخافون نشوزهن » أو عصيانهن وسوء عشرتهن وترفعهن عن

(١) تفسير العلامة محمد جمال الدين القاسمى . محاسن التأويل .

مطاعو عتكم ، من « النشز » وهو ما ارتفع من الأرض ، يقال : بشرت برأه
بروحها وعلى روحها ، استعصت عليه ، وارتفعت عليه وأبعضته ، وخرجت
عن طاعته « ، « معصوهن » أى حووهن بأقنوع ، كانتى الله ، واعصى أن
طاعتك بى مرض عليك ، واحدرى عقاب الله فى عصيانك ، وذلك لأن الله
مد أوجب حق ابروج عليها وطاعته ، وحرّم عيها معصيته لما به عليها
من الفصل والامصال

« واهضوهن » بعد ذلك إن هم يجمع الوعط والنصيحة « فى المضاحم »
أى المراقب فلا تدخلوهن تحت اللحف ولا تناشروهن .. وقيل : المضاحم
المنايف ، أى لا ينايذهن ، وفى السنن والمسنند عن معاوية بن حيدة القشيري
أنه قال : يا رسول الله ، ما حق زوجة أحدك عليه ؟ قال : « أن تطعمها
إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر
إلا فى أسيت » ، و « اضربوهن » إن لم ينح ما فعتم من القطيعة واهجران
ضرب غير مريح ، أى لا شديد ولا شاق . قال انفهاء : هو ألا يجرحها
ولا يكسر بها عظمها ولا يؤثر شيئاً ويتجنب الوجه لأنه مجمع المحاسن ، ويكون
مفرقا على بدننها ولا يوالى به فى موضع واحد لئلا يعظم ضرره » ، ومنهم
من قال : ينبغي أن يكون الصرب بمنديل ملفوف أو بيده وقال عطاء . صرب
بالمسواك

« فإن أطعكم فلا تتبعوا عليهم سبيلا » أى إذا رجع عن النشور عند
هذا التأديب إلى الطاعة فى جميع ما يراد منهم مما أباحه الله فلا سبيل
للرجال عيهم بعد ذلك بالتوبيخ والأذية بالضرب واهجران . « إن الله كان
عليها كبيرا » فاحذروه ، تهديد للأزواج على ظلم النساء ، فإيهن وإن ضعفن
عن دفع ظلمكم وعجزن عن الاتصاف منكم فالله سبحانه كبير قاهر ، قادر ،
يستقم ممن ظلمهن ومعى عليهم

وجاء فى تفسير الجواهر الشيخ طنطاوى جوهري (١) المتوفى سنة

١٣٥٨ هـ :

(١) تفسير الجواهر للشيخ طنطاوى جوهري .

« وانساء على قسمين : صابحات مطيعات لله قُسمات بحقوق الأزواج ، وعاصيات باشرات لا يطعن أزواجهن » . فالقسم الأول أمره معلوم ، أما الفريق الثاني فابتدئوا بوعظه حين لم ينجح الوعظ فاهجروهم في المصاحح ولا تعيتوا معهم ليتين ، فإن لم يتن فاصربوهن ضربا غير مبرح ، وإياكم ومخالفة هدى انترتيب فالوعظ يتلوه الهجر ، والهجر يتلوه اصرب ، فمن أطاعت واعتدلت فانسوا ذنبها ولا تذكروه البتة لأن الله فوقكم كما أنكم فوق النساء مقام وقدر ، فإن تب من الذنب فلا تعتدوا بها بكم من القسرة عليهن ، والله أقدر عليكم من قدرتكم عليهن ، وإن حقت خلافا بينهما فاستأوا رجلين يصلحان للحكومة أحدهما من أهله والآخر من أهلها وهما أدري بأحوالهما ليوفقا بينهما ، فهذا قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء » فهم كالولاء ، وانساء كالرعية « بما فصل الله بعضهم على بعض » سبب فصله الرجال على النساء بما هو معلوم مما تقدم « وما أنعموا من أموالهم » كالهر والنفقة ، وهن قسمان : مطيعات ، وعاصيات « فالصالحات قانتات » مطيعات لله « حاقطات للعب » يحفظن في غيبة أزواجهن ما يجب أن يحفظن في النفس والمال . « بما حفظ الله » أي سبب حفظ الله لهن حيث صبرن ورغبهن بالوعظ وأندرن وخوفهن بالتهديد ورفقهن لحفظ أسرار الزوج وللعة ومراعاة ما يجب عليهن مراعاته في عيقتن من أعراضهن وأموال الأزواج ، فعنه عليه الصلاة والسلام : « حرم النساء امرأة إن نظرت إنيها سرتك ، وإن أمرتها أطاعتك ، وإن عنت عنها حفظتك في مالها ونفسها » وتلا الآية . فأما القسم الثاني وهن العاصيات ، فقال فيهن : « وانلاتي تهافتون تشورهن » أي عصيانهن وشرفهن عن مطاوعة الأزواج « فمطوهن واهجروهن في المصاحح » . « واصربوهن فإن أطعنكم فلا تبموا عليهن سبيلا » بالتوبيخ والإبداء ، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له . « إن الله كان عليا كبيرا » ، وهذا المعاني قد قدمناه هنا ، وقوله « وإن حقت شقاق بينهما » أي خلافا بين المرأة وزوجها وإضافة الشقاق إلى البين على حسد قولهم : نهارة صائتم ، وليله قائم والحكم الوسط الذي يصلح بالحكومة والإصلاح وكون الحكمين من أهله وأهلها أفضل ، ولا يمنع أن يكون من الأحناب ، وإرسال الحكمين من قبل لحكام أو من قبل الزوجين أو من قبل صالحى الأمة ، ولحكمين أن يجريا الخلع

بلا إدر من الروحيين رأي الإصلاح فيه عند مالك ، وعند غيره لا يلين
جمع ولا تفريفا إلا بإذن الروحيين

و علم أن لإرادة الحكمين دخلا في تحقيق إصلاح كما قل . « إن يريد
إصلاح يوفق الله بينهما أن يرد الحكماء إصلاحا يوفق الله بين الروحيين .
أو بين الحكمين في إتمام الإصلاح . وليس للحاكم أن يعص عدي ويجعلهم
حكمين عند الشافعي » وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أنه جاءه
رجل وامرأة ومع كل واحد منهما فتنة من الناس ، فقل معام ثل هذين ؟
فألوا ومع بينهما شقاق ، قال علي : « فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها »
ثم قال للحكمين « أتدريان » عليهما : إن رأيتهما أن تجعلا جمعتهما ، وإن رأيتهما
أن تفريفا فرقتما .. » الخ ..

فأعجب للمسلمين في مصر وشم ، وكثير من بلاد الإسلام كيف عملوا

عن بحث الحكمين .

تعقيب

تسلمنا - في الشرق قضية المرأة حيث انتهت في الغرب بمد تاريخ طويلا يخالف تاريخنا في مطالعته ونهايته ، كما يخالفه في مجراه

تاريخ هذه القضية في الغرب مثقل بما حمل من جهالة الوثنية ، وخرافة القرون الوسطى ، وحمارك اديين والدولة في القرون متأخرة ، وليس بأهونها ولا أسلمها معركة النضال على حرية الفكر وحرية الانتخاب ..

وظفرت المرأة الغربية ببعض الرعاية منذ القرن التاسع عشر ، فكانت من قبيل تلك الرعاية التي سببناها بضرورة الاجراءات أو بحصول الادارة الحكومية : شأن المرأة في ذلك شأن المطالبين بالحرية اديمقراطية اجمعين . إنما ظفروا بها بعد عصر الصناعة على الخصوص ، لأنهم توسلوا إليها باستغلال حاجة المجتمع إليهم في المانع ومرافق المدن الاقتصادية ، ولم يظفروا بها حقاً « إنسانياً » ملازماً للإنسان حيث كان ، لأنه المفلوق العاقل المسئول بين يدي الله

والمرأة الغربية لم تظفر بتلك الرعاية لأنها حق تملكه المرأة في كل بيئة ، بل كان ظفرها بها ثمرة لراع طويل على الحقوق المضمومة ، شاركت فيه المتفارعين طرفاً آخر كما يقول المتفارعون في قصايا الفاسون حق الرعية مع الراعي ، حق الزارع مع صاحب الأرض ، حق العامل مع صاحب المال ، حق المفكر مع رجل الدين ، حق الأحرار المجددين مع المحافظين الجامدين ، بل حق الأبناء مع الآباء ، وحق ابجد الفاشي مع الحيد القديم ..

هذه المرأة ليست بالمرأة المسئمة ولا بالمرأة الشرعبة ، في مصيها وفي هاضرها ، ولا في مستقبلها

تت امرأة تحرى بها القادير إلى نهايتها

أما نحن في اشرق فالمرأة لها قميتها التامة غير تلك القمية عسية ذبيلة لأنها لا تنسى المرأة في ذاتها بعواطفها وأخلاقها ، ولا تنسى المرأة وهي جنس يقابل الجنس الآخر بشكومه واستعداده ، ولا تنسى المرأة

بوظيفتها في الأسرة ، ولا بوظيفتها في الحياة العامة كلما دعتها المصلحة إليها ..

وهذه المرأة بحقوقها وواجباتها مدد أدركتها شريعة الإسلام لا تتقاسم حقاً ولا تتلقى واجباً من مخالف الفتنة الجامعة ولا من برائن المصنع الشحيح ، وإنما هي صاحبة هذه الحقوق وهذه الواجبات لأنها من خلق الله ، على تسلسل المساواة للمادة بين الحقوق والواجبات

ولقد يسوع في شريعة العقل وشريعة القانون أن يتنازع أصحاب الحقوق جميعاً إلا الحق الذي يتدرعه النساء والرجال فإنهم جنسان لا ينفصلان ولا يخلق أحدهما إلا وهو شطر منه بمية ، ولا سبيل إلى انفرداد بينهما في تركيب الطبيعة ولا في وظيفة السوع ، فإذا انفردا في تكاليف المجتمع فتلك علامة الخلل والانصراف ، لا حاجة بعدهما إلى علامة من أقاويل ادعاء أو الأدعياء

ملك المعدل والمصلحة بين الجسدين أن تجري الحياة بينهما في الأمة على سمة التماسك والتقسيم لا على سمة الشقاق والتناقص والمطالبة والحقوق ..

وليس اختلاف بينهما بالخلاف الذي ينفص بالمصراع على كفاية واحدة يدعيها كلاهما في مقام الخصومة ، ولكنه خلاف على كفايتين بينهما أصلح لتلك ، وإن صلح كلاهما لكفاية الآخر في كثير من الأحيان

فلا جدان في استطاعة الرجل أن يعمل ما تحمله المرأة من تكاليف البيت والأسرة ، ولكنه لا يقص على من أجل ذلك أن يدع الحياة العامة ، ليحل في البيت حيث حب المرأة من قديم الزمن . ولا جدان في استطاعة المرأة أن تشارك الرجل في الحياة العامة ، ولكنها لا تتحلّى عن البيت من أجل ذلك التزامهم على جميع أعماله ، مما يستطيعه على السواء

وإذا قصى اختلاف انجتهس أن يكون لكل منهما عمله الذي هو أصلح له وأقدر عليه ، فالجدال في ذلك محال ذاهب في الهواء

نعم لا جدان في الوظيفة المثلى التي تستند بها المرأة ، وهي حماية البيت في ظل المكنة الزوجية من جهاد الحياة ، وحصانة الحيل المعبل لإعدادها بالتربية الصالحة لذلك الجهاد

وليست هذه الحصة بأصغر الحصتين : ليس تدبير السكينة في الحياة بأهون من تدبير الجهاد ، وليس العمل الصالح لسياسة الفد بأهون من العمل الصالح لسياسة اليوم

وإن الحياة العامة لتتصرف عن سوائها فينصرف البيت عن سوائه ، وتعجز المرأة والرجل معا عما يستطيعان في الأسرة وفي المجتمع ، فلا يقاس على ذلك ولا يبنى عليه ، ولا يجوز - مع ذلك - أن تبوء المرأة وحدها بجريرة الخلل والانحراف ، فيحال بينها وبين العمل النافع الذي تلجئها الضرورة إليه

إن الشريعة المنصفة هي الشريعة التي تحسب حساب الحالتين ، وتشرع للحالة المثلى ولا يفوتها أن تشرع لحالة القسر والاضطرار ، فلا تمنع شيئاً يوجب نقص المجتمع ، حتى يتهياً له حظه من الكمال

وفي شريعة القرآن الكريم حساب لكل أولئك في قضية المرأة ، لهما حساب المعيشة التي ترتضيها المرأة باختيارها ، وهما حساب المعيشة التي تساق إليها على كره منها ، فلها في هذه الحالة كل ما للرجل وعليها كل ما عليه ..

والمجتمع الإسلامي لم يبلغ بعد غايته من الحياة المثلى باختيار الجنسين ، وقد يطول الأمد قبل أن يبلغ إلى تلك الغاية ، ولكنه يعتمد عنها ولا يقترب منها إذا أقام البناء على النقص ، وعمل لدوامه وتمكينه ، والزيادة عليه من خلله وانحرافه ، ولا يتاح له أن يقترب منه خطوة واحدة على سفة الصراع بين رجاله ونسائه ، فإنها غاية الجنسين مما يتعلونان عليها ويتقاسمان المؤنة والجهد في السعى إليها ، ويدركانها لا محالة بعد حين ..

ولربما ضللتنا الطريق فركب كل من الجنسين رأسه في اللجاجة والشحناء : حقى وحقك ، وكفايتي وكفايتك ، وسلاحي وسلاحك ، وانتصاري وهزيمتك ، على النحو الذي سبقنا إليه الغرب القديم والحديث غير معبود على سبقه

ولكن الأمر الذى نحن منه على أتم اليقين أن ضلالتنا عن الطريق سبردنا طائعين أو كارهين إلى سوائه ، وأن عواقب الأخطاء سوف تصدنا عنها وتخيفنا من وبالها ، ثم تستنفد شرورها وأخطارها ، فلا تخطئ ولا تبقى منها بقية تسترها وتملى لمن يلهمج في ضلالتة أن يوغل فيها ..

وإن يكن لهذا العالم خير أريد به غيائى الألوان المقدور الذى تسمع فيه المطالبات بحقوق المرأة مطالبات بحق جديد تستحقه بكل جهد جهيد .. ولكنه فى هذه المرة حقها الخالد الذى لا ينازعها فيه منازع : حق الأمومة والأئوثة ، لا حق الرجولة المدعاة ، ولا حق السباق إلى ميادين الصراع ، وسلام يومئذ فى العالم الصغير - عالم البيت والأسرة - وسلام فى العالم الكبير .



فهرس

الصفحة

مقدمة الكتاب	٣
الفصل الأول : للرجال عليهن درجة	٥
الفصل الثاني : من الأخلاق	١٣
الفصل الثالث : هذه الشجرة	١٧
الفصل الرابع : الأخلاق الاجتماعية	٢٧
الفصل الخامس : مكانة المرأة	٤٧
الفصل السادس : الحجاب	٥٧
الفصل السابع : حقوق المرأة	٦٣
الفصل الثامن : الزواج	٧١
الفصل التاسع : زواج النبي	٨٣
الفصل العاشر : الطلاق	٩١
الفصل الحادي عشر : السراري والإماء	١٠١
الفصل الثاني عشر : المعاملة	١٠٧
الفصل الثالث عشر : مشكلات البيت	١١٧
الفصل الرابع عشر : القرآن والزمن	١٢٣
تعقيب	١٣٩

مؤلفات عماد الدين الأديب العربي

الكاتب الكبير

عباس محمود العقاد

- | | | |
|-----------------------------------------------|---------------------------------------|-----------------------------------------------|
| ١ - الله . | ٢٧ - سارة . | ٥٢ - يوميات (الجزء الأول) . |
| ٢ - إبراهيم أبو الأنبياء . | ٢٨ - الإسلام دعوة عالمية . | ٥٤ - يوميات (الجزء الثاني) . |
| ٣ - مطلع النور أو طواف لمبة المصباح . | ٢٩ - الإسلام في القرن العشرين . | ٥٥ - عالم السود والقيود . |
| ٤ - حكمة محمد ﷺ . | ٣٠ - مبادئ من الإسلام . | ٥٦ - مع حائل الجزيرة العربية . |
| ٥ - حكمة عمر . | ٣١ - حقائق الإسلام وأبطال خصومه . | ٥٧ - مواقف وقضايا في الأدب والسياسة . |
| ٦ - حكمة الإمام علي بن أبي طالب . | ٣٢ - التفكير فريضة إسلامية . | ٥٨ - دراسات في المفاهيم الأدبية والاجتماعية . |
| ٧ - حكمة خالد . | ٣٣ - الفلسفة القرآنية . | ٥٩ - أكراد في الأدب والفنون . |
| ٨ - حياة المسيح . | ٣٤ - الديمقراطية في الإسلام . | ٦٠ - بحوث في اللغة والأدب . |
| ٩ - ذو القرنين عثمان بن عفان . | ٣٥ - أثر العرب في الحضارة الأوربية . | ٦١ - خواطر في الفن والفلسفة . |
| ١٠ - عمرو بن الحمق . | ٣٦ - الثقافة العربية . | ٦٢ - دين وفن وفلسفة . |
| ١١ - سلمية بن أبي سفيان . | ٣٧ - ثلثة قصائد . | ٦٣ - فتوح وشجون . |
| ١٢ - حامي السماء بلال بن رباح . | ٣٨ - شعراء مصر وبساتينهم . | ٦٤ - قيم ومعايير . |
| ١٣ - أبو الشهداء الحسين بن علي . | ٣٩ - أشادات مجتمعات في اللغة والأدب . | ٦٥ - النديين في الأدب والفن . |
| ١٤ - فاطمة الزهراء والفاطميون . | ٤٠ - حياة فلم . | ٦٦ - عيد القلم . |
| ١٥ - هذه الشجرة . | ٤١ - خلاصة البنية والنفوس . | ٦٧ - وفود وحلود . |
| ١٦ - إلهيس . | ٤٢ - مذهب ذوي العاهات . | ٦٨ - ديوان بقعة المصباح . |
| ١٧ - جحا الضاحك المضحك . | ٤٣ - لا شيوعية ولا استعمار . | ٦٩ - ديوان ربيع المظفيرة . |
| ١٨ - أبو نواس . | ٤٤ - الشيوعية والإنسانية . | ٧٠ - ديوان أنشراح الأصيل . |
| ١٩ - الإنسان في القرآن . | ٤٥ - الصهيونية العالمية . | ٧١ - ديوان وحى الأربعين . |
| ٢٠ - المرأة في القرآن . | ٤٦ - أسوان . | ٧٢ - ديوان هدية الكروان . |
| ٢١ - حكمة الإصلاح والتعليم الإمام محمد عبده . | ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ . | ٧٣ - ديوان عابر سبيل . |
| ٢٢ - سعد زغلول زعيم الثورة . | ٤٨ - حكمة الصديق . | ٧٤ - ديوان أخصير مغرب . |
| ٢٣ - روح عظيم المهاتما غاندي . | ٤٩ - المديقة بنت الصديق . | ٧٥ - ديوان بعد الأخصير . |
| ٢٤ - عبد الرحمن الكواكبي . | ٥٠ - الإسلام والحضارة الإنسانية . | ٧٦ - ديوان عرائس وشياطين . |
| ٢٥ - رجدة أبي لؤلؤ . | ٥١ - مجسم الأسياء . | ٧٧ - ديوان تشييدان القليل . |
| ٢٦ - رجال حرفتهم . | ٥٢ - الحكم للناطق . | ٧٨ - ديوان من مؤلفين . |
| | | ٧٩ - هنتر في الميزان . |
| | | ٨٠ - أقبون الشعوب . |
| | | ٨١ - القرن العشرون ما كان وما سيكون . |
| | | ٨٢ - تنازلة والأديان . |

احصل على أي من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب / CD)
وتتبع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع www.enahda.com

